



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-45/2018/POL/FINAL

قرارات الشؤون السياسية

الصادرة عن

الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية)

دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية

19 – 20 شعبان 1439 هـ

(5 – 6 مايو 2018م)

فهرس

الصفحة	الموضوع	رقم
1	قرار رقم 45/1-س بشأن الوضع في الصومال	1
4	قرار رقم 45/2-س بشأن الوضع في أفغانستان	2
10	قرار رقم 45/3-س بشأن المبادرات الإقليمية لدعم أفغانستان	3
13	قرار رقم 45/4-س بشأن الوضع في سوريا	4
17	قرار رقم 45/5-س بشأن الوضع في ليبيا	5
20	قرار رقم 45/6-س بشأن الوضع في مالي ومنطقة الساحل	6
23	قرار رقم 45/7-س بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى	7
25	قرار رقم 45/8-س بشأن نزاع جامو وكشمير	8
29	قرار رقم 45/9-س بشأن عملية السلام بين الهند وباكستان	9
31	قرار رقم 45/10-س بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان	10
36	قرار رقم 45/11-س بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية	11
37	قرار رقم 45/12-س بشأن الوضع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا	12
39	قرار رقم 45/13-س بشأن التضامن مع جمهورية السودان	13
43	قرار رقم 45/14-س بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية	14
47	قرار رقم 45/15-س بشأن تقديم المساعدة لاتحاد القمر	15
49	قرار رقم 45/16-س بشأن الوضع في كوت ديفوار	16
50	قرار رقم 45/17-س بشأن تقديم الدعم لجمهورية غينيا	17
52	قرار رقم 45/18-س بشأن الوضع في كوسوفو	18
54	قرار رقم 45/19-س بشأن الوضع في قبرص	19
56	قرار رقم 45/20-س بشأن الوضع في البوسنة والهرسك	20
58	قرار رقم 45/21-س بشأن مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل والصحراء	21

60	قرار رقم 45/22-س بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية في مواجهة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها	22
63	قرار رقم 45/23-س بشأن صياغة توافق عالمي جديد حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي	23
65	قرار رقم 45/24-س بشأن دراسة المبادرات والمقترحات ذات الصلة بالأسلحة التقليدية	24
67	قرار رقم 45/25-س بشأن التوازن العسكري الإقليمي	25
68	قرار رقم 45/26-س بشأن ضبط التسليح ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي	26
70	قرار رقم 45/27-س بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط	27
72	قرار رقم 45/28-س بشأن إدانة النظام الصهيوني لحيازته قدرات نووية لتطوير ترسانة نووية	28
74	قرار رقم 45/29-س بشأن النزع الكامل للأسلحة النووية	29
77	قرار رقم 45/30-س بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن	30
82	قرار رقم 45/31-س بشأن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع شعوب البلدان المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة	31
85	قرار رقم 45/32-س بشأن مناهضة ظاهرة الإسلاموفوبيا والقضاء على كراهية الإسلام والإساءة إليه	32
91	قرار رقم 45/33-س بشأن مركز صوت الحكمة	33
93	قرار رقم 45/34-س بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان	34
97	قرار رقم 45/35-س بشأن إدانة تدنيس المصحف الشريف	35
99	قرار رقم 45/36-س بشأن التعاون والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية الأخرى (المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، منتدى الحوار العالمي، منظمة شنغهاي للتعاون)	36
100	قرار رقم 45/37-س بشأن تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة	37
102	قرار رقم 45/38-س بشأن مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعات قمة مجموعة العشرين	38
103	قرار رقم 45/39-س بشأن تخصيص يوم 5 أغسطس من كل عام "يوماً لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في الإسلام"	39
105	قرار رقم 45/40-س بشأن مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	40
106	قرار رقم 45/41-س بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف	41

112	قرار رقم 45/42-س بشأن جرائم داعش	42
115	قرار رقم 45/43-س بشأن إدانة نشاطات جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا والبلدان المجاورة	43
118	قرار رقم 45/44-س بشأن إنشاء فريق الاتصال المعني بالسلم وفض النزاعات المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي	44
121	قرار رقم 45/45-س بشأن الترحيب بما تحقق في تونس ضمن مسار الانتقال الديمقراطي	45
122	قرار رقم 45/46-س بشأن الاعتداء على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد	46
124	قرار رقم 45/47-س بشأن التقارب الإسلامي	47
125	قرار رقم 45/48-س بشأن إدانة قانون (العدالة ضد رعاة الإرهاب)	48
126	قرار رقم 45/49-س بشأن التضامن مع ضحايا مذبحه خوجالي لعام 1992	49
129	قرار رقم 45/50-س بشأن التضامن مع مملكة البحرين في مواجهة الإرهاب	50
130	قرار رقم 45/51-س بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل	51
132	قرار 45/52-س بشأن تحرير مدينة الموصل	52
133	قرار رقم 45/53-س بشأن تعزيز قدرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة	53
136	قرار رقم 45/54-س بشأن تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي من أجل منع مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة	54
138	قرار رقم 45/55-س بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة ما يتعلق منه بالاسترقاق المعاصر والاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الجنس	55
140	قرار رقم 45/56-س بشأن إنشاء بعثة للمنظمة في الخارج	56
141	قرار رقم 45/57-س بشأن إدانة الأنشطة العنيفة لمجموعة الشباب الإرهابية في الصومال	57
143	قرار رقم 45/58-س بشأن القمة العربية التاسعة والعشرين في الظهران (قمة القدس)	58
145	قرار رقم 45/59-س بشأن إنشاء لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حق الروهينجيا	59
146	قرار رقم 45/60-س بشأن دعم ترشيح المملكة المغربية لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2026	60

قرار رقم: 45/1-س

بشأن

الوضع في الصومال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

بعد اطلاعه على جميع القرارات السابقة ذات الصلة بالشأن الصومالي والصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن الوضع في الصومال:

1. يرحب بانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد، ويشيد بالرئيس السابق، حسن شيخ محمود، للعمل الذي اضطلع به على مدى السنوات الأربع الماضية، وينوه بالتسليم السلمي والسريع للسلطة في الصومال.
2. يؤكد دعمه للحكومة الصومالية التي تشكلت حديثاً برئاسة فخامة السيد حسن علي خير، ويدعو المجتمع الدولي إلى التعامل المباشر معها على أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول دون المرور عبر هيئات أو منظمات دولية وإقليمية؛ ويدين الأعمال والتصرفات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي في الصومال.
3. يرحب بالتقدم الذي أحرزته القيادة الصومالية في الصومال منذ عام 2012 ويؤكد مجدداً أهمية الحفاظ على الزخم الحالي نحو تحقيق الهدف المتمثل في شخص واحد وانتخابات الصوت الواحد عام 2020.
4. يأخذ في الاعتبار النداء الذي وجهته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لمساعدة البلدان المتضررة من الجفاف، بما فيها الصومال، ويحث الدول الأعضاء والشركاء والمجتمع المدني والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التخفيف من معاناة أبناء الشعب الصومالي جراء استمرار ظروف الجفاف الشديد والخطر الوشيك بحدوث مجاعة في مختلف أرجاء البلاد، ويدعوها إلى تقديم المساعدة للحكومة الفيدرالية في تطوير قدراتها على مجابهة ظروف الجفاف المتكررة.
5. يرحب بمبادرة تركيا، بصفتها رئيسة مؤتمر القمة الإسلامي، في الوقت المناسب بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى البلدان المتضررة من آفة الجفاف ومن ضمنها الصومال، لتجميع المعلومات الأولية حول الوضع الإنساني الميداني، وتحديد احتياجات هذه البلدان من أجل التغلب على التداعيات الشديدة لموجة الجفاف المستمرة والتي يمكن أن تتواصل لسنوات عديدة وفقاً لما تورده العديد من التوقعات المناخية.

6. يؤكد مجددا التزامه باحترام سلامة أراضي جمهورية الصومال الاتحادية وسيادتها ووحدتها،
7. يناشد مجلس الأمن الدولي رفع الحظر على الأسلحة من أجل دعم الجيش الوطني الصومالي للحفاظ على المكاسب الأمنية الحالية.
8. يناشد المجتمع الدولي الإسراع بتقديم الدعم المالي واللوجستي لقوات الأمن الصومالية.
9. يشيد بإبقاء جمهورية السودان وجمهورية جيبوتي لسفارتهم في مقديشو طوال سنوات النزاع في الصومال، يدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تفتح بعد سفاراتها في مقديشو إلى الإسراع بفتحها لتطوير علاقات التعاون الثنائي بينها وبين جمهورية الصومال؛ ويرحب بافتتاح سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة والمجمع الخاص بسفارة تركيا مؤخراً في مقديشو.
10. يشيد بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمنظمة في مقديشو، ويدعو إلى تعزيز عمل المكتب في جميع أنحاء الصومال، وخاصة في شرق البلاد وشمالها، تعزيزاً لوحدة هذا البلد ولتماسك أراضيه.
11. يدين كافة الأعمال الإجرامية التي ترتكها حركة الشباب الإرهابية وغيرها في الصومال والمناطق المحيطة بها ضد المدنيين الأبرياء.
12. يشدد على أهمية تدريب الجيش الوطني الصومالي من أجل تعزيز الوضع الأمني في البلاد، ويرحب في هذا الإطار، بافتتاح مركز الأناضول للتدريب العسكري في مقديشو في نهاية شهر سبتمبر 2017.
13. يعرب عن تقدير الحكومة الفيدرالية الصومالية للدول التي شاركت في نقل وعلاج الجرحى على أراضيها، وهي الإمارات، وتركيا والسعودية وقطر ومصر والسودان وجيبوتي.
14. يطلب من الدول الأعضاء وجمعيات الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين لا يزالون يعانون من آثار الجفاف وتداعيات المجاعة في الصومال، وكذلك اللاجئين الصوماليين العائدين من اليمن.
15. ينوه بالدور الذي اضطلعت به بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) وبتعاونها مع القوات الصومالية لتوطيد الوضع الأمني في البلاد؛ ويشيد أيضاً في هذا الصدد بدور أوغندا وجيبوتي، الدولتان العضوان اللتان تشاركان بقواتهما في بعثة أميسوم.
16. يدعو إلى تقديم دعم مالي مباشر لحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية وتعزيز مؤسساتها، ويشيد في هذا الصدد بالدعم الذي قدمته تركيا لميزانية الحكومة الفيدرالية الصومالية، وبالمساعدات المالية والمادية التي تقدمها مصر، إضافة إلى تحمل تكاليف نقل الحالات المستعصية إلى المستشفيات المصرية؛

- ويشيد بالدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية بمبلغ 157 مليون دولار أمريكي؛ كما يشيد بالدعم الذي قدمته دولة قطر للصومال فيما يتعلق بعلاج الجرحى وتقديم المساعدات الإنسانية.
17. يدعو الأمانة إلى الانكباب جدياً على عقد مؤتمر حول الأمن الفكري ومكافحة التطرف في الصومال سنة 2018.
18. يشيد بمبادرة دولة الكويت باستضافة مؤتمر المانحين لدعم قطاع التعليم في الصومال.
19. يشجع الأمين العام على القيام بزيارة الصومال، ويدعوه إلى مواصلة جهوده الخاصة بدعم الصومال في تحقيق أهدافها التنموية الحاسمة.
20. يدعو فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال إلى عقد اجتماع برئاسة دولة قطر في مقديشو للوقوف على التقدم المحرز لشعب وحكومة جمهورية الصومال الفدرالية؛ ويكلف الأمانة العامة باتخاذ ما يلزم لتسهيل عقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن، بالتنسيق مع حكومة الصومال وحكومة قطر.
21. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرارات ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/2-س

بشأن

الوضع في أفغانستان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر الموقف المبدئي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي في قراراته بشأن أفغانستان منذ يناير 1980 والتي تدعو إلى الالتزام القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها؛

وإذ يرحب بما تحقّق من إنجازات منذ إنشاء جمهورية أفغانستان الإسلامية سنة 2002 والعملية الديمقراطية الجارية في البلاد؛

وإذ يؤكد مجدداً الأهمية القصوى لمساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق التنمية المستدامة وإعادة التأهيل والإعمار وتبديد جميع المخاطر التي لا تزال تطرح تحديات جسيمة لاستقرار أفغانستان وللأمن الإقليمي؛

وإذ يجدد التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النشاطات الدولية من أجل تحقيق الانتعاش في أفغانستان؛

وإذ يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعمها القوي ومساعدتها لحكومة أفغانستان في حربها على الإرهاب؛

وإذ يعرب عن تقديره لجهود الدول الأعضاء ومنظمة التعاون الإسلامي والصندوق الاستئماني للمنظمة، ويدعو إلى شراكة فعالة مع أفغانستان في عملية إعادة تأهيل البلاد وتنميتها؛

وإذ يرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك عبر منظمة التعاون الاقتصادي والمؤتمر الإقليمي للتعاون الاقتصادي، وبرنامج آسيا الوسطى الإقليمي للتعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وغيرها من المنتديات والبرامج؛

وإذ يرحب بانعقاد المؤتمر الوزاري السابع لمسار إسطنبول "قلب آسيا" في باكو يوم 1 ديسمبر 2017 والذي أكدت خلاله أفغانستان وشركاؤها الإقليميون، وبدعم من المجتمع الدولي، التزامهم بتعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وكذا القضاء على أوكار الإرهابيين في المنطقة؛

وإذ يرحب باستعداد أفغانستان وعزمها على تسخير موقعها الإقليمي ومكانتها التاريخية لتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي السلمي في المنطقة؛

وإذ يناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لتنفيذ عهد أفغانستان الصادر عن مؤتمر لندن والذي أكدته مجدداً مؤتمراً كابل وبون والإسراع بالوفاء بالتزاماته المالية التي تعهد بها في جميع المؤتمرات الدولية السابقة للمانحين لإعادة إعمار أفغانستان، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي للمانحين المعني بأفغانستان الذي عقد يوم 8 يوليو 2012، ومؤتمر بروكسيل حول أفغانستان الذي عقد يومي 4 و5 أكتوبر 2016 تحت اسم "الشراكة من أجل الازدهار والسلام" والذي أكد فيه المجتمع الدولي مجدداً دعمه المستمر لنمو أفغانستان وتنميتها المستدامين خلال عقد التحولات؛

وإذ يعرب عن دعمه لجهود مجموعة المانحين الدوليين، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، والتي ترمي إلى ضمان نجاح تنفيذ الأولويات الاستراتيجية فيما يتعلق بالسياسات، وتنمية برامج وطنية أخرى قدمت لمؤتمر بروكسل حول أفغانستان الذي عقد يومي 4 و5 أكتوبر 2016.

وإذ يأخذ في الاعتبار أن المرحلة الحالية، والتي تعنى أساساً بعملية إعادة الإعمار وضرورة بناء القدرات البشرية، تستوجب التنسيق التام بين العمل السياسي والعمل الإنمائي، كما يتضح من أنشطة المنظمات الدولية العاملة في أفغانستان؛

وإذ يعرب عن كامل دعمه لأفغانستان، حكومةً وشعباً، وعن استعداده لتقديم جميع أشكال المساعدة اللازمة لأبناء الشعب الأفغاني؛

وإذ يجدد التأكيد على دعمه لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية التي تشكلت إثر الانتخابات الرئاسية لعام 2014، ويحث الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي على مواصلة مساعدتها ودعمها لشعب أفغانستان وحكومته في جهودها لمحارب الإرهاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول الوضع في أفغانستان:

1. يعرب عن تضامنه وعن دعمه الكاملين لجمهورية أفغانستان الإسلامية فيما تبذله من جهود من أجل إحلال السلم والأمن وتحقيق الرقي الاقتصادي للشعب الأفغاني خلال الفترة الانتقالية التي تمتد إلى عام 2014، وعقد التحولات الممتد من 2015 إلى 2025.

2. يناشد كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها بذل كل ما في وسعها لم يد العون لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في هذه المرحلة الدقيقة، إذ من شأن نجاح هذه الحكومة أن يبعث آمالاً عريضة في إحلال السلم وتحقيق الازدهار الاقتصادي في هذا البلد، ويطلب من الدول الأعضاء في

المنظمة ومن مؤسساتها إبلاغ الأمين العام بجميع أشكال الدعم والمساعدة التي تقدمها لحكومة الوحدة الوطنية، وذلك بغرض إطلاع مجلس وزراء الخارجية عليها في دورته القادمة.

3. يحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة القويين للحكومة الأفغانية في مكافحتها للإرهاب.

4. يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعم عملية المصالحة والسلام الشاملة التي تقودها وترعاها أفغانستان لإيجاد حل سياسي يقوم على مبادئ نبد العنف وقطع الصلة بكافة الجماعات الإرهابية وصون الانجازات التي حققتها أفغانستان في مجال الديمقراطية، واحترام دستور البلاد الذي يمثل المصالح المشروعة لكافة المواطنين الأفغان من أجل بناء أفغانستان الآمنة والمستقرة والديمقراطية؛ ويدعم بقوة، في هذا الصدد، قيام جمهورية أفغانستان الإسلامية بإنشاء المجلس الأعلى للسلام، بدعم من المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، وذلك من أجل إشراك جميع أبناء الشعب الأفغاني في مبادرة بناء السلام، واستمالة عناصر طالبان أفغانستان التي تتخلى عن العنف إلى الحياة المدنية.

5. يدعم بقوة إنشاء مجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة والصين في ديسمبر 2015 بغية تسهيل جهود إرساء مسار سلام تمتلكه أفغانستان وتقود زمامه؛ ويسلم بأهمية مجموعة التنسيق الرباعية من حيث كونها الآلية التي تمخضت عنها خارطة الطريق والتي يتعين أن تحقق نتائج تتيح لها بلوغ أهدافها المسطرة وفقاً لخارطة الطريق المتفق عليها.

6. يشدد على أهمية الاهتمام جدياً بحل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بأفتي الفقر والبطالة في أوساط السكان، ويدعو البلدان المانحة والمؤسسات الدولية إلى تأكيد التزاماتها لتقديم المساعدة لأفغانستان من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فعلياً في هذا البلد والنهوض بالمستوى المعيشي للسكان، وأهم من ذلك كله في مجالي التربية والتنوير.

7. يعرب عن دعمه الكامل لنتائج جميع المؤتمرات السابقة، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد يوم 8 يوليو 2012، والذي جدد خلاله المجتمع الدولي التزاماته بمساعدة أفغانستان لكي تصبح بلداً آمناً ومزدهراً وديمقراطياً؛ كما يعرب عن دعمه لمؤتمر لندن بشأن أفغانستان الذي انعقد يوم 4 ديسمبر 2014 ومؤتمر بروكسيل حول أفغانستان الذي عقد يومي 4 و5 أكتوبر 2016 تحت اسم "الشراكة من أجل الازدهار والسلام" حيث قدمت حكومة أفغانستان رؤيتها للإصلاح وأكد المجتمع الدولي تضامنه ودعمه المستمرين لأفغانستان.

8. يشيد بنجاح انعقاد مؤتمر بروكسيل حول أفغانستان في 4 و5 أكتوبر 2016 بالشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لتحقيق السلام والرفاهية.

9. يرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى حول أفغانستان "عملية السلام والتعاون الأمني والترابط الإقليمي" الذي عقد بتاريخ 27 مارس 2018 في طسقتد، والذي شكل اللبنة الأساسية في إرساء الاستقرار في

أفغانستان وفي توفير المقومات اللازمة للتنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الشعب الأفغاني واتخاذه في العملية البناءة في المنطقة والعالم بصورة عامة.

10. يشدد على أن تحقيق التوافق الإقليمي والتفاهم المتبادل على صعيد دولي أوسع شرط هام لإحلال السلم والاستقرار الدائمين في أفغانستان؛ ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى صياغة نهج أساسية مشتركة لعملية التسوية السلمية في أفغانستان برعاية الأمم المتحدة؛ ويؤكد كذلك أن جهود جميع الأطراف المعنية ينبغي أن تكمل بعضها البعض وليس أن تحل محلها.

11. يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تقدم وتوفر الدعم في مجال بناء القدرات لأفغانستان ويحثها على مواصلة ذلك، ويشيد كذلك بالمجتمع المدني في الدول الأعضاء الذي يسهم إلى حد كبير في تطوير وتحسين جودة حياة ونماء أبناء الشعب الأفغاني على المستوى الشعبي.

12. يعرب عن تقديره لتجديد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان وزيادة مساعداته لتأمين الاحتياجات العاجلة للشعب الأفغاني والتعجيل بالوفاء بالتزاماته المالية التي أعلن عنها في مختلف المؤتمرات الدولية للمانحين لإعادة إعمار أفغانستان.

13. يطلب من الأمين العام بحث مسألة إعادة تفعيل صندوق منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة الشعب الأفغاني، بغية امتلاك وسائل ومزايا أفضل لاعتماد مشاريع إنسانية وتنفيذها من أجل أبناء الشعب الأفغاني.

14. يطلب كذلك من الأمين العام حشد جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والإيسيسكو في المجالات الاقتصادية والإنسانية والتربوية ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

15. يعرب عن تقديره للتبرعات السخية التي قدمتها الدول الأعضاء لفائدة صندوق منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة شعب أفغانستان، من أجل مساهمة فعالة تروم تحقيق نتائج محددة لتنمية أفغانستان؛ ويناشد جميع الدول الأعضاء تعزيز قدرات الصندوق حتى تكون له آثار ملموسة فيما يتعلق بمساعدة الشعب الأفغاني.

16. يعرب عن تقديره العميق للبلدان التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين الأفغان، وخصوصاً جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويقر بالعبء الضخم الذي تتحمله في هذا الخصوص.

17. يدعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم مساعدات سخية للاجئين الأفغان والنازحين بغية تسهيل عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة، وإعادة دمجهم بصفة مستدامة في مجتمعهم الأصلي للمساهمة في استقرار أفغانستان.

18. يقر بأن مشكلة المخدرات تشكل تحدياً عالمياً يستدعي شراكة عالمية قوامها مبدأ المسؤوليات الجماعية والمشاركة؛ ويدعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة مساعداتها لتعزيز جهود جمهورية أفغانستان الإسلامية لتنفيذ إستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات.
19. يسجل مع التقدير الإنجازات التي حققها المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في مجال مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وسلانفها، ويحث على التعاون الوثيق بين المركز وخلية التخطيط المشتركة للمبادرة الثلاثية.
20. يدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى تعزيز التنسيق من خلال آليات التنسيق القائمة، ولاسيما المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وخلية التخطيط المشتركة وذلك لتمتين التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود من أجل التصدي للاتجار في المخدرات.
21. يطلب من الدول الأعضاء المانحة ومن المؤسسات المالية الإنمائية الإسلامية، وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية، تقديم المساعدات المالية والتسهيلات وغيرها من أشكال الدعم اللازم للمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وللمبادرة الثلاثية وللبرنامج الإقليمي لأفغانستان وبلدان الجوار التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
22. يدين بشدة الأعمال الإرهابية والإجرامية التي ترتكبها داعش وغيرها من المجموعات المتطرفة، بما في ذلك التيار المتنامي للهجمات الانتحارية ضد الشعب الأفغاني، ويحث جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الدعم لحكومة أفغانستان في مكافحتها لهذه الظاهرة البغيضة؛ ويحث العلماء المسلمين كافة على أن يدينوا بالإجماع وبقوة آفة الإرهاب، وذلك من خلال إصدار فتاوى وتوجيهات دينية وتنظيم فعاليات دولية.
23. يجدد دعمه لإنشاء جامعة إسلامية دولية في كابل بأفغانستان، ويشجع الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للمساهمة في الموارد المالية لهذا الغرض وحشدتها؛ ويدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم هذا المشروع.
24. يطلب من الأمين العام إرسال وفد يتألف من ممثلين من الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، والدول الأعضاء المانحة المحتملة إلى كابل لإجراء مشاورات مع المسؤولين الأفغان وبحث الجوانب القانونية والعملية والمالية للمشروع.
25. يطلب من الأمين العام ومن بعثة المنظمة في كابل إجراء الاتصالات والدراسات الضرورية من أجل إنشاء الجامعة.
26. يدين، وبأشد عبارات الإدانة، سلسلة الهجمات الإرهابية التي نفذتها طالبان وداعش وشبكة حقاني والتي استهدفت المدنيين الأبرياء في كابول وفي مناطق أخرى من أفغانستان وأسفرت عن مقتل المئات من الناس بدم بارد.

27. يرحب بتنظيم المؤتمر العالمي للعلماء المسلمين حول أفغانستان الذي سيعقد في المملكة العربية السعودية في يوليو 2018 والذي يرمي إلى إحلال السلم والاستقرار في أفغانستان ولإدانة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله وتجلياته، ويحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على تسريع عملية انعقاد هذا المؤتمر.
28. يدعم نتائج مؤتمر مسار كابول الذي انعقد في كابول يوم 28 فبراير 2018 والذي سعى إلى تحقيق وتأكيد توافق عام في الآراء بين الحكومة الأفغانية والفاعلين الإقليميين والدوليين حول خارطة طريق تحدد مسار العملية من أجل إحلال السلم والأمن والاستقرار في أفغانستان ولتحقيق وتأكيد توافق عام في الآراء حول طبيعة المخاطر والصراع والعدو.
29. يعرب عن تقديره البالغ للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما يبذله من جهود دؤوبة من أجل استقرار أفغانستان وتنميتها؛ ويشدد في هذا الصدد على أهمية مكتب المنظمة في كابل؛ ويرحب بإعادة تفعيل بعثة المنظمة في كابل والتي ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في المساعدة الإنسانية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقدمها المنظمة لكابل.
30. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/3-س

بشأن

المبادرات الإقليمية لدعم أفغانستان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى تعزيز أمن أفغانستان واستقرارها ورفاهيتها؛

وإذ يستذكر كذلك القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي بشأن أفغانستان والتي تشدد على ضرورة التأكيد على سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها؛

وإذ يقر بأنه لن يتسنى إحلال السلم والأمن الدائمين في أفغانستان إلا من خلال اعتماد نهج شامل قوامه الأمن والتنمية والحكم الرشيد والمصالحة؛

وإذ يرحب بمختلف الآليات والمبادرات التي تسهم في تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها، واقتناعا منها بأن كلا منها يشكل قيمة مضافة؛

وإذ يشدد على الدور الحاسم للدفع بالتعاون الإقليمي البناء في تعزيز السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان والمنطقة؛

وإذ يقر بأنه في الوقت الذي يشكل فيه الإرهاب تهديدا مشتركا خطيرا ومتناميا لنا جميعا، فإن هناك حاجة ماسة إلى التفاهم والتعاون من خلال الآليات الإقليمية المناسبة، مع الالتزام القوي لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بالعمل على مواجهة هذا الخطر سعيا إلى دعم أفغانستان بوصفها الخط الأمامي في الحرب على الجماعات الإرهابية الشريفة الإقليمية منها وعبر الوطنية.

وإذ يشيد باستعداد حكومة أفغانستان وعزمها على تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي السلمي في المنطقة؛

وإذ يعرب عن دعمه إجراءات بناء الثقة المتفق عليها لتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين بين بلدان قلب آسيا؛

وإذ يرحب ويحث على ضرورة بذل حكومة أفغانستان وشركائها من بلدان الجوار والشركاء الدوليين للمزيد من الجهود لتعزيز التعاون في مواجهة طالبان والقاعدة وتنظيم داعش وغيرها من المجموعات المتطرفة والإجرامية، ولتعزيز السلم والرخاء في أفغانستان والمنطقة وفي أماكن أخرى:

1. يحث الدول الأعضاء على دعم المبادرات التي ترمي إلى تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها.

2. يدعم المبادرات الهامة لتحقيق الترابط الإقليمي، وبخاصة في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وعملية قلب آسيا لمسار إسطنبول حول إجراءات بناء الثقة لتسهيل زيادة حجم التجارة عبر المنطقة، ولاسيما بدعم نتائج المؤتمر الإقليمي السابع للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان والذي عقد في عشق آباد بتركمنستان يومي 14 و 15 نوفمبر 2017، والمؤتمر الوزاري لقلب آسيا الذي عقد في باكو بأذربيجان يوم 1 ديسمبر 2017.
3. يؤكد أن الإرهاب والتطرف العنيف يعتبران من المخاطر المشتركة التي تهدد المنطقة؛ ويؤكد على ضرورة بذل الجهود المشتركة والمنسقة والتعاون بين بلدان المنطقة لمواجهة التحديات المرتبطة بالإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته؛ ويحث دول المنطقة الأعضاء في المنظمة على النظر في إمكانية تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/68/127 المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" باعتباره أساسا لجهودها المشتركة في هذا الصدد.
4. يدين بشدة المستويات الفظيعة وغير المقبولة للهجمات الإرهابية العنيفة التي ترتكب ضد أبناء شعب أفغانستان الأبرياء، ويجدد التأكيد على الالتزام والدعم القويين والصريحين لإنهاء هذه المعاناة من خلال عملية سياسية شاملة للجميع، وتدابير عسكرية في مناطقها وضد هذه الناطق، وفي معاقلها، وضد البنى التحتية الداعمة للإرهاب أينما وجدت ودونما تمييز.
5. يقر بأن عملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتملكها، بدعم من الفاعلين الإقليميين والمجتمع الدولي، أساسية لتحقيق السلم والاستقرار في أفغانستان وخارجها على المدى الطويل. (إضافة جديدة)
6. يدعم بقوة المشروع الكبير الذي يربط بين تركمنستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI) باعتباره اللبنة الأساسية للتعاون الإقليمي، يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، ويربط آسيا الوسطى مع جنوب آسيا، مما سيساعد في إرساء السلم والأمن في أفغانستان وفي بلدان الجوار.
7. يقدر عاليا الجهود التي تبذلها أوزبكستان للتوصل إلى توافق دولي حول مبادئ عملية السلام وشروط إطلاقها في جمهورية أفغانستان الإسلامية.
8. يرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى حول أفغانستان "عملية السلام والتعاون الأمني والترابط الإقليمي" (27 مارس 2018) وإعلان طسقتد الذي يحدد المبادئ الأساسية للتسوية السلمية في أفغانستان، ويجدد التأكيد على دعم المجتمع الدولي من أجل إطلاق عملية التفاوض في وقت مبكر.
9. يرحب بانعقاد الاجتماع الأول في الصيغة الجديدة للتعاون "آسيا الوسطى + أفغانستان (C5 + 1) الذي عقد في طشقند بتاريخ 26 مارس 2018، والرامي إلى مناقشة مجالات محددة للتفاعل بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان، ويسجل أن نشاط هذه الصيغة سيسهم في اندماج أفغانستان بنجاح في منظومة العلاقات التجارية والاقتصادية والبنى التحتية مع دول آسيا الوسطى، والتنفيذ الفعال للمشاريع والبرامج الإقليمية.

10. يرحب بجهود حكومتي أوزبكستان وأفغانستان لتنفيذ خط السكة الحديد بيت مزار الشريف وحيرات والذي سيتضمن وصلات إضافية إلى موانئ كل من إيران وباكستان، وسيسهّم في إيجاد ممر بديل للنقل يربط بين دول آسيا الوسطى والأسواق الدولية.
11. يأخذ علما بأهمية مشروع إنشاء خطوط الطاقة الكهربائية "سورخان-بولي خومري" للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان، ويرحب بالجهود التي تبذلها أوزبكستان لتنفيذه.
12. يطلب من الأمين العام مواصلة تمثيل منظمة التعاون الإسلامي، متى ما دعيت لذلك، في المبادرات الرامية إلى دعم التعاون الإقليمي والتي تركز على أفغانستان، وإعداد تقرير في هذا الشأن.

قرار رقم 45/4-س

بشأن

الوضع في سوريا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

1- يؤكد موقفه المبدئي الداعي إلى ضرورة صون وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ووثامها الاجتماعي؛ ويستذكر قراره رقم 43/4-س بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية، ويرحب بقرارات مجلس الأمن رقم 2254 بتاريخ 18 ديسمبر 2015، ورقم 2336 بتاريخ 31 ديسمبر 2016، ورقم 2258 بتاريخ 22 ديسمبر 2015، ورقم 2118 بتاريخ 27 سبتمبر 2013، وأيضا بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرين في 18 ديسمبر 2014 وفي 15 مايو 2013 حول الوضع في سوريا، وكذلك إعلان الدورة الخامسة والعشرين لقمة جامعة الدول العربية التي عُقدت في الكويت يوم 26 مارس 2014.

2- يستذكر الوثائق الختامية لاجتماعات مجموعة أصدقاء الشعب السوري، وخاصة الإعلان المتفق عليه أثناء الاجتماع الوزاري الرابع الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية في 12 ديسمبر 2012، والذي اعترف فيه المشاركون بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري.

3- يستذكر أيضا البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري الطارئ للجنة التنفيذية حول الوضع في سورية يوم 22 ديسمبر 2016، بمبادرة من دولة الكويت، ويأخذ علماً بعمليات الإخلاء السليمة والأمنة من مدينة حلب.

4- يرحب بتعاون وجهود كل من تركيا وروسيا وإيران في تعزيز عملية وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق لخفض التوتر واعتماد تدابير لبناء الثقة من خلال مسار أستانا، وذلك من أجل ضمان عودة الهدوء وإجراء المفاوضات السياسية، ويحث الأطراف الراعية على الالتزام بتلك الاتفاقيات.

5- يعرب عن القلق إزاء تطورات الأوضاع في الغوطة الشرقية واستمرار القصف العشوائي، ويطالب بالتطبيق الفوري لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2401 ووقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية وإجلاء الجرحى والمصابين وإدخال المساعدات الإنسانية.

6- يدين بأشد العبارات الهجوم الذي شنه النظام والمليشيات الأجنبية وكذلك القاعدة وداعش والنصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى، على أبناء الشعب السوري من خلال الهجمات الجوية وباستخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها البراميل المتفجرة والصواريخ الكيماوية والبالستية التي خلفت آلاف الإصابات؛ ويأسف باستراتيجية "التجويح حتى الركوع" التي ينتهجها النظام و/أو أي طرف آخر في هذا النزاع في سائر أرجاء البلاد والتي تحرم مئات الآلاف من السكان من احتياجاتهم الأساسية كالغذاء والماء والدواء، وتعتبر بمثابة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية؛ ويدعو بإلحاح إلى وقف الحملات العنيفة ضد الإرث الثقافي لسوريا وإبداء قدر

من الاحترام للقيم الإسلامية؛ ويؤكد مجدداً حق أبناء الشعب السوري في حماية أنفسهم في مواجهة مثل هذه الأعمال الوحشية؛ ويعرب عن التزامه بدعم أبناء الشعب السوري من أجل تحقيق تطلعاتهم المشروعة.

7- يعرب عن استيائه العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق واسع، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية التي تفتقرها السلطات السورية والمليشيات المحلية والأجنبية التابعة للنظام؛ ويحث على الانسحاب الفوري لكل المليشيات الأجنبية من الأراضي السورية.

8- يعرب عن جزعه إزاء ارتفاع أعداد القتلى بسرعة إلى ما لا يقل عن 500 ألف شخص وارتفاع عدد اللاجئين إلى أزيد من 5.4 مليون شخص، بالإضافة إلى 6.1 ملايين النازحين؛ ويعرب مجدداً عن تقديره لبلدان الجوار، ولا سيما تركيا ومصر والأردن ولبنان والعراق والسودان وغيرها من الدول الأخرى، لاستضافتها الكريمة للاجئين السوريين؛ كما يشيد بالمساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة للاجئين والنازحين السوريين خلال عام 2017، والبالغة 50 مليون دولار أمريكي، وأيضا لما تبذله الدول الأخرى الشقيقة والصديقة من جهود لتوفير المأوى والدعم للاجئين السوريين.

9- يجدد دعمه للحل السياسي للصراع استناداً إلى بيان جنيف الذي يرمي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية، باتفاق مشترك تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، بما فيها فرض السلطة على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، ويؤكد أن مباحثات جنيف الحالية ينبغي إلى انتقال سياسي يستند إلى بيان جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

10- يشيد بهيئة التفاوض للمعارضة السورية على التزامها بالعملية السياسية للتفاوض مع النظام من أجل انتقال سياسي، ويؤكد بقوة على أن الجولات الثامنة السابقة من المفاوضات لم تتمخض عن أي نتيجة ملموسة بسبب تعنت النظام، ويحث جميع الأطراف المعنية على دعم العملية السياسية في الآونة الأخيرة في جنيف برعاية الأمم المتحدة، وذلك بغرض تنفيذ عملية انتقال سياسي بقيادة وتملك سوري بما يتيح بناء دولة سورية جديدة قوامها النظام التعددي والديمقراطي والمدني تسوده مبادئ المساواة أمام القانون وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

11- يشيد بالجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية لعقد مؤتمر المعارضة السورية، ويرحب بنتائجه وبتشكيل هيئة التفاوض للمعارضة السورية، والذي رعته المملكة العربية السعودية في الفترة من 22 إلى 24 نوفمبر 2017؛ والتي تضم وفداً تمثيلاً شاملاً وموسعاً من جماعات المعارضة السورية، بما فيها جميع المنابر ولاسيما في أعقاب مؤتمر الرياض الثاني، وذلك من أجل إحياء مسار جنيف، ويطلب من كافة الأطراف المعنية ممارسة الضغط اللازم على النظام لحمله على الانخراط بشكل بناء مع هيئة التفاوض للمعارضة السورية من أجل ضمان انتقال ديمقراطي في البلاد، ويدعو المجموعة الدولية لدعم سورية والممثل الخاص، ديمستورا، إلى التركيز على مسألة الانتقال السياسي خلال الجولة القادمة من المفاوضات وحمل النظام على التفاوض بحسن نية لتحقيق هذا الهدف.

- 12- يرحب بعقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوشي بتاريخ 30 يناير 2018، ويرى في قرار الوفود المشاركة في المؤتمر تشكيل لجنة دستورية في جنيف مساهمة كبيرة في إعطاء زخم لعملية الحل السلمي برعاية الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254.
- 13- يرفض أي مطلب بشرعية الانتخابات التي جرت في خضم النزاع نتيجة لقرار أحادي الجانب من جانب الأسد، الذي تعتبره الأمم المتحدة مرتكباً لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويؤكد أن تلك الانتخابات قد أجريت فقط في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بينما يفقد ملايين السوريين حقهم في الاقتراع ويضطرون للزوح عن ديارهم أو اللجوء للمخيمات؛ ويعلن أن ما يسمى بالانتخابات الرئاسية متعارضة تماماً مع دعوة بيان جنيف لإنشاء هيئة حكومية انتقالية للإشراف على الإصلاحات الدستورية بما يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أجواء محايدة وإلى عملية سياسية.
- 14- يرحب بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2254 و2393 اللذين يدعوان مجدداً إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، ويدين بشدة إخفاق النظام السوري في تطبيق هذا القرار، ويدعو المجتمع الدولي إلى العمل الفوري على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والمناطق المتضررة في سوريا، بطرق منها القيام بعمليات عابرة للحدود بغية الوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة.
- 15- يدين الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والجرائم الإرهابية التي تقترفها التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش وجبهة النصرة في سوريا. وتؤكد الحاجة إلى عزل المنظمة الإرهابية وتفريقها في الميدان، وفق قرار مجلس الأمن الدولي ذي الصلة.
- 16- يؤكد التزامه القوي بتأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري ويدعو جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة إلى زيادة تعزيز مساهماتها على أساس مبدأ تقاسم الأعباء نظراً للأعداد المتزايدة للاجئين السوريين في بلدان الجوار؛
- 17- يشيد بحكومة دولة الكويت لاستضافتها المؤتمرات الدولية الأولى والثاني والثالث للجهات المانحة لتقديم المعونة الإنسانية لسوريا؛ وينوه كذلك بالمشاركة الفعالة لدولة الكويت في رئاسة مؤتمر المانحين الرابع الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في 4 فبراير 2016 بالشراكة مع المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا ومملكة النرويج والأمم المتحدة، ومؤتمر المانحين الخامس في العاصمة البلجيكية بروكسيل في 5 أبريل 2017، استجابة للآزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجه الأشقاء السوريين الأبرياء.
- 18- يشيد بالجهود الحثيثة لدولة الكويت، العضو في مجلس الأمن، وما تحققت خلال رئاستها للمجلس في شهر فبراير 2018، وبالمشاركة مع السويد بإصدار القرار 2401 الذي يقضي بالهدنة لمدة 30 يوماً وتقديم معونات إنسانية عاجلة.
- 19- يندد بقوة بالهجوم الكيماوي الجبان الذي ارتكب يوم 4 أبريل 2017 مدينة خان شيخون في محافظة إدلب والذي أسفر عن سقوط أكثر من 100 قتيل غالبيتهم من الأطفال، وعن المئات من الإصابات بين مواطنين أبرياء عُزل؛ ويطالب الأمم المتحدة بسرعة التحقق من استخدام الأسلحة الكيماوية مؤخراً في الغوطة الشرقية؛ ويرحب في هذا الخصوص بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 248 الصادر في الدورة الحادية

والسبعين بشأن إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة، وفق تصنيف القانون الدولي، والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

20- يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيماوية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويشدد على ضرورة تعاون كافة الأطراف في سوريا وعلى نحو تام مع المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية، وذلك طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2118 و2235؛ ويشدد على وجوب مساءلة كل من تثبت مسؤوليته عن أي استخدام للأسلحة الكيماوية.

21- يرحب بقرار مجلس الأمن الدولي 2401 الذي صدر رداً على تفاهم الوضع الإنساني في ربوع سوريا. ولاسيما في الغوطة الشرقية، ويدعو الأطراف المتنازعة إلى الامتثال التام لأحكام القرار المذكور.

22- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/5-س

بشأن الوضع في دولة ليبيا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يجدد الالتزام بمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالمساهمة في السلم والأمن الدوليين واحترام وحدة أراضي الدول الأعضاء وصونها والدفاع عنها،

وإذ يثمن حرص منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق السلم والاستقرار في الدول الأعضاء ومساعدتها لإيجاد الحلول السلمية والتوافقية والدائمة للنزاعات التي تشهدها الدول الأعضاء،

وإذ يؤكد أهمية مكانة ليبيا في منظمة التعاون الإسلامي، ودورها المحوري في المنطقة بالنظر لعلاقتها الوثيقة مع دول الجوار واعتباراً لأن الوضع في ليبيا ينعكس مباشرة على الشعب الليبي وعلى الشعوب والدول المجاورة أيضاً؛

وإذ يتابع باهتمام المسار السياسي الليبي الرامي إلى إعادة بناء الدولة الليبية على أساس ديمقراطي، بعد سقوط نظام الحكم الشمولي الاستبدادي السابق،

وإذ يعرب عن انشغاله لما تشهده ليبيا، ولاسيما الجنوب الليبي، من أوضاع أمنية وإنسانية صعبة ومن صراعات ونزاعات داخلية تمثل عقبة هامة أمام تحقيق الاستقرار،

وإذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن دعم عملية البناء والاستقرار السياسي واستتباب الأمن في ليبيا الموحدة والأمنة والمستقرة،

وبعد اطلاعه على تقرير الأمين العام حول القضايا السياسية ومن بينها الوضع الراهن في ليبيا المقدم إلى هذه الدورة:

1- يدعو إلى دعم الشرعية في ليبيا ومساندتها في إطار الجهود لبناء مؤسسات الدولة.

2- يحث الدول الأعضاء على دعم المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا وتشجيع الحوار الليبي- الليبي من أجل بلورة صيغة توافقية حول إرساء الانتقال الديمقراطي السليم وإقرار دستور جديد يضمن الحريات ويضمن التداول السلس للسلطة من خلال إشراك كافة مكونات الشعب الليبي.

- 3- يبحث أيضاً الفرقاء الليبيين على تغليب لغة الحوار وإعلاء المصلحة الوطنية قصد تحقيق التسوية السياسية الشاملة في ليبيا،
- 4- يستذكر الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى حكومة الوفاق الوطني، وفقاً لما جاء في الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية، الذي يمثل إطاراً مرجعياً لتسوية الأزمة الليبية، ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون مع السلطات الليبية المعترف بها دولياً والتواصل معها لبناء قدراتها وتعزيزها بما يتماشى مع الأولويات الليبية والرد على طلبات المساعدة المقدمة من طرفها.
- 5- يندكر بدور ليبيا التاريخي في المنظمة ويدعو إلى احترام إرادة الشعب الليبي والتعجيل بإيجاد تسوية سياسية للأزمة في ليبيا ودعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا الاتجاه ويرحب في هذا الصدد بالمبادرة الثلاثية التونسية والمصرية والجزائرية وإعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا الذي تم اعتماده في تونس يوم 20 فبراير 2017.
- 6- يؤكد أهمية مبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية، الأستاذ الباجي قايد السبسي، الثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا، وأهمية دور دول الجوار في التقريب بين وجهات نظر الأطراف الليبية ومرافقة المسار السياسي الأممي لحل الأزمة في ليبيا.
- 7- يرحب بالبيان الختامي المتوج لأشغال الدورة الوزارية الحادية عشرة لاجتماع فريق بلدان جوار ليبيا (الجزائر، تونس، مصر، السودان، النيجر، تشاد) المنعقدة في الجزائر بتاريخ 8 مايو 2017، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، والذي خلص إلى أن الحل النهائي الدائم للأزمة في ليبيا لا يمكن أن يكون خارج التسوية السياسية الشاملة التي جاء بها الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015، والمؤيدة من قبل المجتمع الدولي، لاسيما القرار رقم 2259 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 23 ديسمبر 2015.
- 8- يدين بشدة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ليبيا بما فيها الفظائع التي ارتكبتها الحركات الدارفوروية المتمردة التي تسهم في عدم الاستقرار في ليبيا، ويدعو إلى تقديم الدعم اللازم لليبيا في حماية حدودها بالتصدي للهجرة غير الشرعية والعصابات الإرهابية وتجارة المخدرات وانتشار السلاح وتدفعه.
- 9- يؤكد عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وضمان سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها؛ ورفض الحل العسكري وكذا أي تدخل عسكري أجنبي.
- 10- يدعو الأمين العام للقيام بمساع مكثفة قصد مزيد التنسيق حول الملف الليبي مع كل من منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الراعي الرسمي للاتفاق السياسي الليبي، والمنظمات الإقليمية، وخاصة منها جامعة

الدول العربية والاتحاد الإفريقي، إضافة إلى دول الجوار المعنية بالشأن الليبي والتي لها مساهمات إيجابية للوصول لتسوية سلمية للنزاع في ليبيا وتهدئة الوضع في هذا البلد.

11- يدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة مشاركة فاعلة في مساعدة ليبيا على إعادة بناء الدولة الليبية وبناء مؤسسات قوية في مختلف الميادين، ولا سيما في الميدانين السياسي والأمني، بغية استعادة الاستقرار والانضمام إلى جهود مكافحة الإرهاب.

12- يحث الأمين العام على التشاور مع السلطات الليبية الرسمية المعترف بها دولياً والمتمثلة في المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني لاتخاذ الخطوات العملية المناسبة في إطار المساهمة في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إرساء دعائم الاستقرار والتنمية في ليبيا ودعم هذه الجهود.

13- يرحب بالاجتماعات التي استضافتها جمهورية مصر العربية والرامية إلى توحيد المؤسسة العسكرية ولتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية.

14- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/6-س

بشأن

الوضع في مالي ومنطقة الساحل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما ما يتعلق منها بصون سيادة دولها الأعضاء وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تطورات الأوضاع في مالي ومنطقة الساحل والتي يطبعها زيادة الأعمال الإرهابية التي توجّجها ويلاتُ الجرائم المنظّمة العابرة للحدود، والاتجار في السلاح والمخدرات التي تهدد الاستقرار والسلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان منطقة الساحل، ولاسيما مالي؛

وإذ يشير إلى القرار TYPOA-41/1 الذي اعتمده الدورة الحادية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية (جدة، 18-19 يونيو 2014) حول "حالة تنفيذ برنامج العمل العشري" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون في مكافحة الإرهاب في كافة أشكاله ومظاهره، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد وغسل الأموال والاتجار بالبشر؛

وإذ يستذكر البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، يومي 26 و27 رمضان 1433هـ، الموافق 14 و15 أغسطس 2012م، في شقه المتعلق بالأوضاع في مالي ومنطقة الساحل؛

وإذ يستذكر كذلك الإعلان الخاص حول مالي الصادر عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية يومي 6 و7 فبراير 2013، الموافق 25 و26 ربيع الأول 1434هـ والداعي إلى إنشاء فريق الاتصال على مستوى وزاري لمتابعة تطورات الوضع في مالي عن كثب:

1. يرحب بمواقف المملكة العربية السعودية الراسخة في دعم القضايا الأفريقية والإسلامية والمساهمة في إحلال السلام والأمن والاستقرار والتنمية في البلدان المعنية.
2. يؤكّد مجدداً موقفه المبدئيّ ودعمه الثابت لصون سيادة دولة مالي وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وطابعها الجمهوري والديمقراطي والعلماني.
3. يؤكّد مجدداً تضامنه الكامل مع حكومة جمهورية مالي، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم لها الدعم والمساعدة اللازمين لمساعدتها على تحقيق أهدافها.
4. يرحب بالتوقيع بالأحرف الأولى، يومي 15 مايو و20 يونيو 2015 في باماكو، على اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي جاء نتيجة لمسار تفاوضي دام لقرابة سنة في الجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من 16 يوليو 2014 إلى 5 يونيو 2015، والتي تتيح الفرصة لإحلال السلم وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية الحقيقية لمالي واسترجاع التماسك الاجتماعي وإعادة تثبيت الوحدة الوطنية ووضع مالي على الطريق الصحيح لتحقيق النماء والتنمية المستدامة.

5. يرحب بإنشاء منبر التنسيق الوزاري لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في نوفمبر 2013، ومجموعة دول الساحل الخمسة في ديسمبر 2015.
6. يثني كافة أعضاء فريق الوساطة الدولية وجميع البلدان التي ساهمت في إنجاح مسار الجزائر للسلام.
7. يحرب بمبادرات حكومة جمهورية مالي والحركات الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة والذي تمخض عن مسار الجزائر من أجل التنفيذ الشامل لهذا الاتفاق.
8. يرحب بعقد مؤتمر الوفاق الوطني في الفترة من 27 مارس إلى 2 أبريل 2017، الذي جمع ممثلي حكومة مالي وجميع مكونات المجتمع المدني ومختلف المجموعات الموقعة على الاتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، ويعرب عن دعمه الكامل لتنفيذ نتائج هذا المؤتمر.
9. يرحب بتنصيب السلطات الانتقالية في مناطق شمال البلاد تنفيذاً لما نص عليه اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن اتفاق مسار الجزائر.
10. يرحب كذلك بالعمليات الفعلية للدوريات المختلطة في منطقة غاو، وذلك في إطار آلية تنسيق العمليات، ويدعو مختلف الأطراف إلى اتخاذ التدابير الملائمة لتسريع وتيرة إنشاء الآلية في المناطق الأخرى من شمال مالي، وخاصة في تمبكتو وكيدال.
11. يرحب أيضاً بالانطلاق الفعلي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في صفوف الحركات الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر.
12. يثني على دور الجزائر بصفها رئيس لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة، ويدعو المجتمع الدولي، ولاسيما الدول المانحة، إلى تكثيف مساعداته لدولة مالي وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم عملية السلام.
13. يدين بشدة تصاعد الهجمات الإرهابية ضد قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية العاملة في شمال مالي، وضد السكان المدنيين؛ ويدعو إلى إنشاء قوات للرد السريع ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وذلك من أجل استئصال جذور الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة في مالي وفي منطقة الساحل.
14. يدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى البعثة ومددها بالدعم اللوجستي والتمويلي اللازم لتمكينها من النهوض بالولاية الموكلة إليها.
15. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعم ومساعدة مالية عاجلة لتنمية مالي من خلال أساليب من ضمنها إنشاء صندوق خاص على أساس طوعي لهذا الغرض بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد.
16. يدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى تمويل مشاريع في مالي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد والمساهمة في توفير بيئة مواتية للسلم والاستقرار.
17. يدعو الدول الأعضاء للوفاء بالالتزامات التي قدمتها خلال المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية مالي الذي عقد في 15 مايو 2013 في بروكسل (بلجيكا)، والمؤتمر الدولي حول التعافي الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المالي الذي عقد في باريس (فرنسا) يوم 22 أكتوبر 2015.

18. يدين بشدة تدمير الجماعات الإرهابية للمواقع المصنفة ضمن التراث العالمي الثقافي من قبل اليونسكو وخاصة في تمبكتو، ويدعو الإيسيسكو إلى مواصلة الجهود الجارية من أجل إعادة تأهيل هذا التراث والحفاظ عليه، وذلك تمشيًا مع البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.
19. يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني في مالي ومنطقة الساحل بوجه عام ويكلف الأمانة العامة باتخاذ كل التدابير المناسبة لتعبئة الموارد اللازمة للمساعدة في إنهاء الصعوبات التي يواجهها مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين في مالي وفي الدول المجاورة.
20. يحث المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية ومن الدول الأعضاء على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية اللازمة بغية التخفيف من معاناة ملايين اللاجئين والنازحين في مالي ومنطقة الساحل، من جهة، ودعم برامج إنمائية وطنية في مالي تُساهم في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، من جهة ثانية.
21. يطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في ضوء التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الإسراع بتنفيذ المشاريع التي تم اختيارها في إطار المساهمات المالية التي أعلنت عنها بعض الدول الأعضاء، استجابة للدعوات التي أطلقت لدعم مالي.
22. يثني على جهود الأمانة العامة في تنظيم اجتماعات دورية لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي بشأن مالي على المستوى الوزاري، ويشيد، في هذا الصدد، بالنتائج المثمرة التي تمخض عنها اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد في نيويورك في سبتمبر 2017 على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أوصى بإيفاد بعثة مشتركة إلى مالي لتقييم الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية، وهي البعثة التي أجرت مهمتها في الفترة من 5 إلى 10 مارس 2018.
23. يرحب بإنشاء القوات المشتركة للمجموعة الخماسية من أجل تكثيف التعاون الإقليمي للتصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود.
24. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/7-س

بشأن

الوضع في أفريقيا الوسطى

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يشير الميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 اللذين يدعوان إلى السلم والتضامن والإخاء بين الدول الأعضاء؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها دول الجوار وبلدان المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي ومينوسكا وغيرهم من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وإذ يشيد كذلك بالمساعي الشاملة التي يبذلها الأمين العام منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مبعوثه الخاص السابق، منذ نشوب الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وإذ يقر بالجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس فوستنأرشانجتواديرا، لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة من خلال الحوار الشامل والاستقرار الدائم في البلاد؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقديم المعونات الإنسانية المختلفة للاجئين والنازحين داخلياً، مع التذكير بإسهام بعض الدول الأعضاء في المنظمة، بكيفية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مختلف المنظمات غير الحكومية؛

وإذ يستذكر بعثة تقييم الاحتياجات المشتركة بين المنظمة والبنك الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي والتي زارت جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 20 إلى 25 أغسطس 2017 لتقييم الوضع السياسي والإنساني السائد في البلاد، بناء على الاتفاق الذي توصل إليه الأمين العام للمنظمة ووزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى؛

1. يندد باستمرار أعمال العنف على يد بعض الجماعات المسلحة في أجزاء من البلاد، ويدعو تلك الجماعات إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج.

2. يشجع السلطات الجديدة المنتخبة وكافة مكونات الأمة على بذل جهود حقيقية، وعلى نحو نزيه وفي إطار احترام حقوق كافة المواطنين، بغية إعادة احلال السلام الدائم والوحدة والتماسك الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى والتسريع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك طبقاً للعهد الوطني من أجل السلم الذي أقره المنتدى الوطني في بانغي في مايو 2015.

3. يطلب من المجتمع الدولي تعزيز انخراطه في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل درء مآسي مماثلة شهدها هذا البلد في الماضي.
4. يدعو كافة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تنفيذ ما نص عليه تقرير بعثة تقييم الاحتياجات المشتركة بين المنظمة والبنك الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي تنفيذًا كاملاً وتعزيز انخراطها بتقديم دعمها السياسي والمالي والمادي والفني للسلطات المنتخبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام على المدى الطويل في هذا البلد.
5. يطلب من جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مواصلة الإسهام في تخفيف معاناة النازحين داخلياً في أفريقيا الوسطى واللاجئين في بلدان الجوار، ويدعو الأمين العام إلى تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
6. يشكر الكامبيرون وتشاد على الجهود التي بذلها لفائدة اللاجئين من أفريقيا الوسطى الذي يستضيفهم هذان البلدان على أراضيها، ويرحب بتدخلات البنك الإسلامي للتنمية من أجل تحسين ظروف عيش هؤلاء اللاجئين، خاصة في منطقة غرب الكامبيرون.
7. يعرب عن تقديره لجهود المبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى جمهورية الوسطى، ويطلب من الأمين العام تعيين مبعوث خاص جديد في أقرب وقت ممكن، بعد موافقة المجلس.
8. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/8-س

بشأن

نزاع جامو وكشمير

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة المتعلقة بقدسية الإحقاق العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذ يستذكر القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن نزاع جامو وكشمير والتي تعلن أن الشكل النهائي لدولة جامو وكشمير سيتم تحديده وفقاً لإرادة الشعب بالانضمام إلى الهند أو باكستان والتي سيعرب عنها بطريقة ديمقراطية من خلال تنظيم استفتاء عام وحر ونزيه برعاية الأمم المتحدة؛

وإذ يستذكر البيانات الخاصة المتعلقة بجامو وكشمير والصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي في دوراته السابعة والعاشرة والحادية عشرة، والدورتين الاستثنائيتين لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدتين في الدار البيضاء عام 1994 وفي إسلام آباد عام 1997م، وجميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن نزاع جامو وكشمير، وأيضاً البيان المشترك وتقارير الاجتماعات الوزارية واجتماعات القمة لفريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير، ويؤيد التوصيات الواردة فيها؛

وإذ يؤكد مجدداً الدعم الدؤوب لأبناء شعب جامو وكشمير في قضيتهم العادلة، والذي تم الإعراب عنه في البيان المشترك الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يشدد على أن قضية جامو وكشمير تشكل جوهر النزاع بين باكستان والهند وأن حلها لا غنى عنه لتحقيق الحكم المنشود بتحقيق السلم في جنوب آسيا؛

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندي في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي منذ عام 1947؛

وإذ يندد، وبقوة، بالأعمال الوحشية الهندية المكثفة منذ يوليو 2016، بعد مقتل برهان واني خارج نطاق القضاء، ضد المدنيين العزل والأبرياء في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، والتي أدت إلى مقتل أكثر من 220 شخص وجرح نحو 210 آخرين؛

وإذ يعرب عن إدانته القاطعة حيال حالات العمی الجماعي التي أصابت الشباب الكشميري، ومنهم العديد من النساء والأطفال، جراء إطلاق خراطيش البنادق الهوائية عمداً في اتجاه العينين؛

وإذ يعرب عن عميق الصدمة إزاء موجة القتل التي اقترفتها قوات الأمن الهندية، وهو ما أسفر عن مقتل أزيد من 20 شخصاً في صفوف المتظاهرين الكشميريين وإصابة أكثر من 200 آخرين؛

وإذ يستنكر الاعتداء الجنسي الوحشي الذي طال الطفلة المسلمة أسيفا ذات الثماني سنوات، ويدين الاستخدام المتكرر للاغتصاب كأداة للحرب ضد المسلمين؛

وإذ يسجل الانتفاضة التي قام بها على نطاق واسع شعب جامو وكشمير المحتلة من الهند باعتبارها استفتاء ضد الاحتلال الهندي؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء المستوى غير المسبوق الذي بلغته حالات الاحتجاز والاختفاء غير القانونيين؛
وإذ يدين بشدة استمرار عمليات احتجاز قادة كبار في حزب الحرية ووضعهم قيد الإقامة الجبرية، والتي لا تحرمهم من حريتهم الأساسية في الحركة والنشاط السياسي والتعبير فحسب، وإنما تلحق أيضاً أضراراً كبيرة بصحتهم؛

وإذ يعرب عن صدمته الشديدة منذ اكتشاف مقابر جماعية مجهولة تضم رفاة ما يزيد على 6000 شخص في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي منهم آلاف ضحايا مواجهات مزعومة؛

وإذ يندد باتساع نطاق مضايقات الطلاب الكشميريين في المؤسسات الهندية لإظهارهم الدعم لباكستان؛
وإذ يعرب عن رفضه لمحاولات الهند الإضرار بنضال الشعب الكشميري من أجل الحرية من خلال وصمه بالإرهاب، وإذ يعرب عن دعمه لحركة الأهالي الواسعة النطاق في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي من أجل حقهم في تقرير المصير؛

وإذ يشيد إشادة كبيرة ببسالة أبناء شعب جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي الذين يواصلون كفاحهم البطولي من أجل حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، رغم ضراوة القمع الهندي؛

وإذ يعرب عن رفضه للانتخابات الصورية والهزلية التي أجريت في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي تحت ضغط 700.000 من عناصر قوات الاحتلال الهندي كبديل للاستفتاء العام الحر والنزيه برعاية الأمم المتحدة؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء محاولات الهند إحداث تغييرات ديمغرافية في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي وتحويل الأغلبية المسلمة في الولاية إلى أقلية من خلال توطين أناس غير مسلمين من خارج الولاية مثل اللاجئين القادمين من غرب باكستان وإقامة مستوطنات للسانيك؛

وإذ يندد بمحاولات الهند إحداث انقسامات بين المجتمعات المحلية الدينية في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي من خلال إقامة مستوطنات منفصلة للبانديت الذين يرحب الكشميريون دوماً بعودتهم إلى أرض أجدادهم؛

وإذ يأخذ علماً بالمذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون لشعب جامو وكشمير؛

وإذ يقرّ بأن شعب جامو وكشمير هو الطرف الرئيسي في النزاع ويجب إشراكه في أي عملية لتسوية نزاع جامو وكشمير؛

وإذ يدين بشدة قيام القوات الهندية بإطلاق النار دون استفزاز على خط المراقبة وخط الحدود المعمول به مع الاستهداف المتعمد للمناطق المدنية، مما أسفر عن استشهاد أكثر من 70 مدنياً وإصابة أكثر من 240 آخرين، منهم نساء وأطفال ومسنون، في عام 2016؛

وإذ يرحب بالزيارة التي قام بها وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى باكستان جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي في مارس 2017، وذلك في إطار أليتها الدائمة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي؛ وإذ تعترف بتقريرها؛

وإذ يعرب عن تأييده لما أعرب عنه تقرير الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان من قلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الشطر الذي تحتله الهند من جامو وكشمير، وإنكار الهند حق الكشميريين في تقرير مصيرهم والذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان ووعدت به مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص.

وإذ يعرب كذلك عن تأييده لتقرير الهيئة الذي ينص على أن "قوات الأمن الهندية أشاعت، عن طريق القوانين التمييزية، حالة من الإفلات من العقاب والخوف، مما أدى إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحق متظاهرين غير مسلحين ومحتجين، ترافقت مع استخفاف بمبدأي التناسب والضرورة".

وإذ يدين القيام بمنح بطاقة الثناء لضابط الجيش الهندي (الرائد غوغوي) بعد استخدامه أحد الكشميريين الأبرياء كدرع بشري والموافقة على ما أبدته الهيئة من ملاحظة تفيد بأن هذا الإجراء "يشهد على موافقة قوات الأمن الهندية على استخدام هذه الأساليب غير الإنسانية لنشر الخوف والرعب في أوساط السكان الكشميريين".

وإذ يندد برفض الهند السماح للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي ولأجهزة دولية أخرى بالدخول إلى جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي من أجل إجراء تقييم موضوعي للوضع الميداني لانتهاكات حقوق الإنسان؛

وإذ يقر إقراراً عميقاً بالدعم الشخصي الذي قدمه الأمين العام السابق، السيد إياد أمين مدني، لقضية كشمير وبالجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى حل سلمي لتزاع كشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي؛
وإذ يرحب بالأمين العام الجديد ويعرب عن أمله في أن يواصل الاضطلاع بدوره البناء في تسوية نزاع كشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي وأن يسلط الضوء على محنة الشعب الكشميري البائس:

1. يدعو الهند إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن العديدة بشأن كشمير التي تنص على أن مصير ولاية جامو وكشمير ستحسمه إرادة الشعب، بالانضمام للهند أو لباكستان، التي يُعرب عنها بطريقة ديمقراطية، عبر استفتاء حر ونزيه تشرف عليه الأمم المتحدة.
2. يُذكر المجتمع الدولي بالتزامه بضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير والإيفاء بالوعود التي قطعها لشعب جامو وكشمير.
3. يدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده في إدانة الهند لاستمرارها في انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي.
4. يحث الهند على الوقف الفوري لأعمالها الوحشية وجرائمها ضد الإنسانية في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي والسماح لمجموعات حقوق الإنسان الدولية بالوصول إلى جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي لإجراء تحقيقات حرة ونزيهة في الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان.
5. يدعو الهند إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فوراً، ولا سيما قادة حزب الحرية الذين هم الممثلون الحقيقيون لشعب كشمير.

6. يحث الهند على عدم المساس بالتركيبة الدينية للولاية عن طريق توطين رعايا من غير أهلها ومن غير المسلمين في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، وعلى احترام وضع الولاية المتنازع عليه والمعترف به دولياً، والامتناع عن إحداث أي تغييرات مادية بها.
7. يحث الهند كذلك على الامتناع عن خلق تنافر ديني في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي من خلال أجندتها المجتمعية وسياسة الاستقطاب الديني التي تمارسها.
8. يدعو الهند إلى إجراء تحقيق حر ونزيه في اكتشاف 6000 مقبرة جماعية لا تحمل علامات وتقديم الجناة إلى العدالة.
9. يؤكد أن أي عملية سياسية/انتخابات تجري في ظل احتلال أجنبي لا يمكن أن تكون بديلاً لممارسة حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمؤكد عليها مجدداً في إعلان الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
10. يناشد الدول الأعضاء ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الإسلامية الأخرى، مثل صندوق التضامن الإسلامي والجهات الخيرية، حشد الأموال والمساهمة بسخاء لتقديم المساعدة الإنسانية لشعب كشمير.
11. يطلب من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي توفير الموارد المالية اللازمة لتوفير التدريب المهني والتعليم العالي للاجئين الكشميريين ويكلف الأمانة العامة بتقديم المقترحات المناسبة.
12. يحث حكومة الهند على السماح للممثل الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير ولبعثة المنظمة لتقصي الحقائق بزيارة جامو وكشمير المحتلة من الهند بغية إصدار حكم محايد وغير متحيز حول حالة حقوق الإنسان هناك.
13. يوصي الدول الأعضاء بمواصلة تنسيق مواقفها في المحافل الدولية، ويفوض فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير عقد اجتماعاته بصورة منتظمة.
14. يرحب بالإحاطات الهامة التي قدمتها الآلية الدائمة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي حول جامو الخاضعة للاحتلال الهندي إلى فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي خلال مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية حول انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، ويطلب منها مواصلة هذه الممارسة المفيدة. كما يطلب من الآلية الدائمة المذكورة تقديم تقاريرها المنتظمة حول وضعية حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي إلى مجلس وزراء الخارجية في دوراته الموالية.
15. يقرر بحث نزاع جامو وكشمير في الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.
16. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/9-س

بشأن

عملية السلام بين الهند وباكستان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرارات الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن أمن الدول الإسلامية وتضامنها والإعلانات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي والتي تعرب عن التضامن مع جمهورية باكستان الإسلامية وعن دعمها للكفاح العادل للشعب الكشميري من أجل إحقاق حقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير؛

وإذ يدرك الصبغة المركزية لقضية جامو وكشمير بين باكستان والهند، وضرورة السعي لإيجاد حل دائم وعادل يرضي كلاً من باكستان والهند وشعب جامو وكشمير؛

وإذ يدرك أيضاً ضرورة استئناف عملية الحوار بين باكستان والهند في أقرب وقت، كونها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية والسلام والاستقرار في جنوب آسيا؛

وإذ يندد بقوة باستمرار قوات الاحتلال الهندي في انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية لأبناء الشعب الكشميري الأبرياء في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي والتي خلفت 220 قتيل وأكثر من 20.210 مصاب منذ شهر يوليو 2016؛

وإذ يدين بشدة الممارسة اللاإنسانية لقوات الاحتلال الهندية والمتمثلة في استخدام الأسلحة النارية، مما أدى إلى فقدان المئات، بمن في ذلك الفتيات والأطفال، لبصرهم:

1. يدعم بقوة الجهود التي تبذلها حكومة باكستان من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع حول جامو وكشمير، ويحث الهند على أن تضع على الفور حداً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالكشميريين الأبرياء والتي تقترفها قوات الاحتلال الهندي، وعلى استئناف عملية الحوار المجدي وغير المشروط والمستدام مع باكستان لتسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك النزاع الأساسية في جامو وكشمير.

2. يرحب أيضاً بالتوقيع، يوم 24 يونيو 2016 خلال مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون في طشقند، على مذكرتي التزامات، مما يعني بداية عملية انضمام الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي للتعاون، ويعرب عن أمله في أن تمكن هذه العملية من تعزيز الثقة بين الهند وباكستان، وتوطيد الحوار البناء القائم على الثقة والرامي إلى تسوية جميع النزاعات القائمة والتعاون الفعال والمتعدد الأوجه بين البلدين، والدفع بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتي جنوب ووسط آسيا.

3. يدعم استمرار مختلف تدابير بناء الثقة التي تتخذها كل من باكستان والهند، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالسلم والأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وتعزيز الاتصالات والمبادلات الثقافية والتجارة الثنائية بين شعبي البلدين.
4. يدين المنحى غير المسبوق لانتهاكات قوات الاحتلال الهندي لوقف إطلاق النار منذ سنة 2017 حتى سنة 2018، ويشدد على ضرورة الحفاظ على السلم والهدوء على طول خط المراقبة في جامو وكشمير.
5. يحث كذلك باكستان والهند على الحفاظ على تدابير بناء الثقة المتعلقة بكشمير والرامية إلى تعزيز العلاقات بين أبناء الشعب الكشميري، ويطلب من كل من باكستان والهند النظر في تعزيز دور مجموعة الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين في الهند وباكستان وغيرها من الجهات المراقبة المحايدة على جانبي خط المراقبة، وذلك من أجل زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة القائمة، وكذلك تلك المرتبطة بمنطقة جامو وكشمير المتنازع عليها.
6. يدعو الهند إلى حل جميع النزاعات، بما في ذلك نزاع جامو وكشمير وسيان وسير كريك ومياه النهر، على أساس الشرعية الدولية والاتفاقات السابقة.
7. يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى رصد الوضع عن كثب داخل جامو وكشمير اللتين تحتلها الهند وينصح باستئناف عملية الحوار بين باكستان والهند في أقرب وقت.
8. يدين بشدة لعدم استجابة الهند لطلب الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي القيام بزيارة إلى كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، والتي قامت في الآونة الأخيرة بزيارة إلى كل من باكستان وأزاد جامو وكشمير، ويطلب من الأمين العام وفريق الاتصال المعني بجامو وكشمير المنبثق عن المنظمة متابعة هذا الطلب مع الهند وأن يبقياً تطورات الوضع قيد نظرهما وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

بشأن

عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ ينطلق من مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه؛

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، والذي أسفر عن احتلال حوالي 20% من الأراضي الأذربيجانية؛

وإذ يعرب عن انشغاله البالغ إزاء استمرار احتلال جزء هام من أراضي أذربيجان وإزاء التدابير المتخذة من أجل تغيير أحادي الجانب للخصائص الطبيعية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأراضي وحالتها وبنيتها المؤسسية؛

وإذ يعرب كذلك عن بالغ انشغاله إزاء تدمير ونهب ومصادرة الممتلكات العامة والخاصة داخل أراضي أذربيجان المحتلة، وعن قلقه البالغ إزاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية داخل هذه الأراضي والاتجار غير المشروع في الموارد والمنتجات المصنعة من تلك السلع؛

وإذ يساوره القلق إزاء فقدان الأملاك الثقافية أو تدميرها وإزالتها أو سرقتها أو نهبها أو نقلها بطريقة غير مشروعة أو نزع ملكيتها داخل الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وإزاء أعمال السلب أو الضرر التي تستهدف تلك الأملاك؛

وإذ يعرب عن أسفه العميق إزاء المحنة التي يقاسمها أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني جراء العدوان الأرميني وإزاء تفاقم المشاكل الإنسانية الناجمة عن هذه المحنة وتعاضم حجمها؛

وإذ يؤكد مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار رقم 11/10-س (ق.إ)، الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في دكار بجمهورية السنغال يومي 6 و7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 و14 مارس 2008م؛

وإذ يحث على التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة؛

وإذ يحيط علماً بجميع الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان؛

وإذ يؤكد مجدداً التزام جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي؛

وإذ يسجل أيضاً التأثير المدمر للسياسة العدوانية التي تنتهجها جمهورية أرمينيا على عملية السلام في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمين العام:

1. يدين بشدة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.
2. يعتبر الأعمال التي ترتكبها القوات الأرمينية في حق المدنيين الأذريين وغيرهم من الأشخاص المتمتعين بالحماية خلال أوقات النزاع، بمثابة جرائم ضد الإنسانية، ويشدد، في هذا الصدد، على ضرورة مساءلة مرتكبي تلك الجرائم.
3. يدين بشدة أي أعمال نهب وسلب وتخريب للمعالم الأثرية والثقافية والدينية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.
4. يطالب بقوة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 822 (1993) و853 (1993) و874 (1993) و884 (1993) تنفيذاً صارماً، وبالانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الأرمينية من إقليم ناغورنو كاراباخ ومن الأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخرى، ويحث أرمينيا بشدة على احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها.
5. يعرب عن قلقه إزاء عدم تنفيذ أرمينيا للمطالب التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها أعلاه.
6. يدعو مجلس الأمن الدولي إلى الإقرار بوجود عدوان على جمهورية أذربيجان، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل ضمان امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي، وإلى إدانة العدوان على سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها، والعمل على إيقافه؛ ويقرر اتخاذ إجراءات منسقة لتحقيق هذه الغاية في الأمم المتحدة.
7. يحث جميع الدول على الامتناع عن تقديم أية إمدادات من الأسلحة والتجهيزات العسكرية لأرمينيا وعدم السماح باستخدام أراضيها لعبور تلك الإمدادات، وذلك بغرض حرمانها من فرصة تصعيد النزاع واستمرارها في احتلال الأراضي الأذربيجانية.
8. يدعو الدول الأعضاء وغيرها من الدول الأخرى في المجتمع الدولي إلى استخدام جميع التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني واحتلال الأراضي الأذربيجانية، من خلال جملة من الإجراءات منها الامتناع عن مزاوله نشاطات اقتصادية أو استثمارية في جمهورية أرمينيا ومن خلال وضع حد للتعاون الشامل مع جمهورية أرمينيا.

9. يطلب من الأمين العام صياغة توصيات ومقترحات وتقديمها إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية من أجل المزيد من الجهود الفردية والمشاركة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى حث أرمينيا على احترام وحدة أراضي أذربيجان ووضع حد لاحتلال أراضيها والانسحاب الكامل من الأراضي الأذربيجانية المحتلة.
10. يدعو إلى إيجاد تسوية سياسية عاجلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، وذلك طبقاً لمعايير ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً، وقرارات مجلس الأمن الدولي ووثائق ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة.
11. يقرر توجيه الممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعتمدين لدى الأمم المتحدة بنيويورك بتقديم الدعم الكامل لموضوع سلامة أراضي جمهورية أذربيجان، وذلك خلال عمليات التصويت التي تُجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
12. يحث أرمينيا وجميع الدول الأعضاء في مجموعة منسك، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على المشاركة البناءة في عملية السلام الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وكذلك قرارات ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الواردة في هذا الشأن.
13. يعرب عن كامل دعمه للمبادئ الثلاثة لتسوية الصراع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان الواردة في بيان رئيس قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي انعقدت في لشبونة عام 1996م، وهي الوحدة الإقليمية لجمهورية أرمينيا وأذربيجان، ومنح أعلى درجة من الحكم الذاتي في إقليم ناغورنو كاراباخ داخل حدود أذربيجان وضمان أمن المنطقة وجميع سكانها.
14. يؤكد أن فرض الأمر الواقع لا يمكن أن يشكل أساساً للتسوية، وأن الوضع الحالي داخل الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان أو القيام بأي عمل آخر، بما في ذلك ترتيب عملية الاقتراع الجارية هناك لتدعيم الوضع الراهن، لا يمكن أن يؤدي إلى الاعتراف بصحته شرعياً.
15. يحث جميع الدول على عدم الاعتراف بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي أذربيجان وعلى الامتناع عن تقديم العون والمساعدة على استمرار هذا الوضع الذي جاء نتيجة لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وتحقيقاً لهذا الغرض، يشجع جميع الدول على التعاون من أجل وضع حد للعدوان على أذربيجان ولاحتيال أراضيها.
16. يطالب بالوقف الفوري لعملية نقل مستوطنين من ذوي العرقية الأرمنية إلى الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وكذا لجميع الأعمال الأخرى التي تستهدف تغييراً أحادي الجانب للخصائص الطبيعية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا البنية والوضع المؤسسية لهذه الأراضي، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان ويؤثر سلباً على عملية تسوية النزاع سلمياً،

- ويوافق على تقديم دعمه الكامل لجهود أذربيجان ومبادراتها التي تهدف إلى منع تلك الأعمال ودحضها، بما في ذلك داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال بعثتهما الدائمتين لدى الأمم المتحدة في نيويورك.
17. يطلب من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير حاسمة لمنع مزاولة أشخاص اعتباريين أو طبيعيين من هذه الدول لنشاطات تضر بسيادة أذربيجان أو سلامة أراضيها، بما في ذلك المشاركة في أي نشاط أو تسهيله في إقليم ناغورنو كاراباخ وفي الأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخرى.
18. يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع استيراد أو تصدير أو بيع أو تصنيع أي منتج من المنتجات داخل أراضيها والتي تنتج داخل الأراضي الأذربيجانية المحتلة، بما في ذلك إقليم ناغورنو كاراباخ، أو المنتجات المحصلة من استخدام موارد تنقل من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وعدم السماح لأي نوع من أنواع الإعلان أو التسويق لأي منتج من المنتجات بغرض الدعاية للنظام الانفصالي الذي أقامته أرمينيا داخل الأراضي الأذربيجانية المحتلة، والعمل كذلك على حظر الخدمات المالية من قبيل تقديم التمويلات والمساعدة المالية وخدمات التأمين وإعادة التأمين والمرتبطة باستيراد وتصدير السلع الخاضعة لهذا الحظر.
19. يدعو كذلك الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعلية لمنع الشركات السياحية ووكالات الأسفار ومنظمي الرحلات السياحية والهيئات التي يعملون تحت مظلتها، من مزاولة نشاطاتها داخل أراضيها ومن تنظيم الزيارات السياحية إليها ومن الترويج للسياحة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة والدعاية للنظام الانفصالي غير الشرعي في المعارض السياحية الدولية وفي غيرها من الفعاليات الأخرى، وهو ما يتعارض مع الأهداف الجوهرية للسياحة التي حددها النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية ومبادئ المدونة العالمية لأداب السياحة التي أقرتها منظمة السياحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة.
20. يندد بشدة باستخدام الجيش الأرميني القوة العسكرية ابتداءً من يوم 2 أبريل 2016 انطلاقاً من مواقعه داخل الأراضي الأذربيجانية المحتلة واستهداف القوات المسلحة الأذربيجانية والمناطق المتاخمة المأهولة ببنيران كثيفة بواسطة المدفعية الثقيلة والأسلحة ذات العيار الكبير، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين الأذربيجانيين، بينهم أطفال، وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات الخاصة والعامة.
21. يرحب بإنشاء فريق الاتصال المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان في إطار منظمة التعاون الإسلامي بموجب القرار الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، ويشجع الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في أعماله.
22. يشيد بانعقاد الاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان الذي عقد في 19 سبتمبر 2016 في نيويورك؛ ويعرب عن دعمه الكامل لأنشطته الرامية إلى تفعيل قرارات المنظمة ومقرراتها بشأن نزاع أرمينيا وأذربيجان وتسهيل التدابير المناسبة لحمل أرمينيا على الامتثال لوثائق المنظمة ذات الصلة.

23. يطلب من الأمين العام إبلاغ الموقف المبدئي والثابت لمنظمة التعاون الإسلامي إزاء العدوان الأرميني على أذربيجان إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمين العام للمجلس الأوروبي والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.
24. يؤكد مجدداً تضامنه ودعمه الكاملين للجهود التي تبذلها أذربيجان حكومةً وشعباً للدفاع عن بلدها.
25. يعرب عن قلقه إزاء حدة المشاكل الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون شخص من النازحين واللاجئين الأذربيجانيين، ويطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى تقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان.
26. يدعو إلى تمكين النازحين واللاجئين الأذربيجانيين المهجرين قسراً من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم آمنين معززين ومكرمين على وجه السرعة.
27. يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية للاجئين والنازحين الأذربيجانيين، ويحث الدول الأخرى على تقديم المساعدة لهم.
28. يعتبر أن لأذربيجان الحق في الجبر المناسب للأضرار التي لحقت بها جراء النزاع، ويحمّل أرمينيا مسؤولية جبر هذه الأضرار.
29. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/11 - س

بشأن

مسألة جزيرة مايوت القُمرية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439 هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الداعية إلى تعزيز التضامن والأخوة الإسلامية بين الدول الأعضاء؛

وإذ يستذكر القرارات رقم: 25/42-س و26/43-س و27/48-س و28/18-س و29/17-س و30/10-س و31/17-س الصادرة عن الدورات السابقة للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
وإذ يستذكر كذلك القرارات 8/41-س (ق-أ) و9/18-س (ق-أ) و10/10-س (ق-أ) الصادرة عن الدورات السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي:

1. يثني على المراحل التي قطعها اتحاد القمر، وبالخصوص فيما يتعلق بجهود تتبع المصالحة الوطنية والشروع في الحوار بين المواطنين القُمرين بشأن تعزيز الوحدة الوطنية وإنشاء مؤسسات الدولة.
2. يعرب عن ارتياحه للانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أقر المجتمع الدولي بأكمله بكونها انتخابات حرة وديمقراطية، والتي أفضت إلى انتخاب السيد أزالى أسوماني رئيساً لاتحاد جزر القمر.
3. يأخذ علماً بخرق الحكومة الفرنسية السافر للقانون الدولي من خلال تنظيم استفتاء بشأن جزيرة مايوت القُمرية.
4. يؤيد جميع قرارات منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ذات الصلة.
5. يؤكد مجدداً انتماء جزيرة مايوت القُمرية إلى أرخبيل القمر، بموجب القانون الدولي، وبالخصوص القانون الخاص بالحدود الموروثة عن حقبة تصفية الاستعمار.
6. يندد بالاحتلال الفرنسي لهذه الجزيرة ويطلب من فرنسا تغليب الحوار مع اتحاد القمر من أجل العودة الفعلية لجزيرة مايوت وضمان وحدة أراضي القمر.
7. يدين بشدّة كل الأعمال أو المحاولات الرامية إلى منع السكان المسلمين في الجزيرة القُمرية من ممارسة شعائرهم الدينية، ولاسيّما منع المؤذنين من رفع أذان صلاة الفجر ومنع القضاة من عقد القران وفقاً للشريعة، وهو شرطٌ لازم لصحة زواج المسلمين.
8. يدين ويرفض ضم جزيرة مايوت القُمرية كإحدى مقاطعات فرنسا.
9. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وإبقاء هذا الموضوع قيد النظر إلى حين استرجاع جزيرة مايوت القُمرية.

قرار رقم 45/12-س

بشأن

الوضع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء بالحرص على سيادة جمهورية جيبوتي وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء العدوان الإريتري ضد جيبوتي في منطقة رأس جميرة،

وإذ يشير إلى أن جيبوتي قد سحبت قواتها إلى مواقعها السابقة وتعاونت تماماً مع جميع الجهات المعنية؛

وإذ يؤكد مجدداً على القرار ذي الصلة رقم: (1) HG/RES.16 الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية عام 1967 بشأن احترام الحدود بوضعيتها الموروثة عن الحقبة الاستعمارية؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 1862 (2009) الصادر في 14 يناير 2009م الذي طالب فيه إريتريا بسحب قواتها وتجهيزاتها العسكرية إلى المواقع خلال الوضع السابق وضمن عدم التواجد أو مزاوله أي نشاط في المنطقة التي وقع فيها العدوان الإريتري في المناطق الجيبوتية لرأس جميرة وجزيرة جميرة في يونيو 2008م؛

وإذ يشير إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 30 مارس 2009م، الذي عبّر فيها عن شكه في استجابة إريتريا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم: 1862 (2009)؛

وإذ يؤكد مجدداً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 1907 (2009) الصادر عن الاجتماع (6254) بتاريخ 23 ديسمبر 2009 بشأن سلسلة العقوبات المفروضة على إريتريا؛

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم: S/2012/412 الصادر في 8 يوليو 2012 بشأن إريتريا؛

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2012) 2023 الصادر في 5 ديسمبر 2011م والمتعلق بتوسيع التدابير التقييدية فيما يتعلق بإريتريا لعدم امتثالها التام للقرارات السابقة ولتصرفاتها التي تقوّض السلام والمصالحة في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي وكذلك النزاع بين جيبوتي وإريتريا والتي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛

- وإذ يعرب عن تقديره لما قام بهحضرة سمو أمير دولة قطر من جهود وساطة في حل النزاع، أفضت في إحدى مراحلها إلى إطلاق سراح أربعة أسرى جيبوتيين في إريتريا:
- 1- يعرب عن الأمل في أن تستمر جيبوتي متمتعة باحترام قواعد حسن الجوار التي ينبغي أن تحكم العلاقات فيما بين بلدان المنطقة.
 - 2- يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية جيبوتي لوضع حد لحالة التوتر بالوسائل السلمية.
 - 3- يدعو إلى عدم انتهاك حرمة الحدود التي رسمت بعد الاستقلال.
 - 4- يحث إريتريا على الإسراع بإطلاق سراح الأسرى الجيبوتيين وتقديم المعلومات اللازمة عن الأسرى والمفقودين في الاشتباكات التي دارت بين الجانبين فيما بين 10 و12 يونيو 2008.
 - 5- يدعو أيضا إلى تسوية عادلة وسلمية قوامها احترام مبادئ حسن الجوار بين البلدين الجارين واحترام وحدة الدول وسلامة أراضيها وحرمة الحدود المعترف بها دولياً.
 - 6- يحث كافة الدول الأعضاء على العمل الجاد لوضع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1907 (2009) موضع التنفيذ الكامل كوسيلة لتصعيد الضغط على إريتريا حتى تضع حداً لكافة الأعمال التي تؤثر على أمن واستقرار جمهورية جيبوتي والمنطقة.
 - 7- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/13-س

بشأن

التضامن مع جمهورية السودان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر جميع القرارات السابقة ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية، والتي تدعو إلى التضامن مع جمهورية السودان؛

وإذ يشير إلى قرارات القمة الأفريقية بشأن التضامن مع السودان والرافضة لادعاءات المحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير؛ والتي كان آخرها القرار الصادر عن القمة الرابعة والعشرين للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا والذي دعا مجلس الأمن إلى إلغاء إحالة ملف القضية للمحكمة الجنائية الدولية؛

وإذ يعبر عن إدانته ورفضه التام لمحاولات بعض المنظمات غير الحكومية إثارة اتهامات واهية بصدد البلبلة وإعاقة مسيرة السلام والاستقرار في السودان، ويدعو المجتمع الدولي إلى تحري الدقة والمصادقية عند تبني مثل هذه الاتهامات؛

وإذ يعبر عن رفضه التام لاتهام منظمة العفو الدولية للسودان باستخدام أسلحة كيميائية، ويدعو المجتمع الدولي إلى تحري الدقة والمصادقية عند توجيه مثل هذه الاتهامات؛

وإذ يشيد بالتزام حكومة جمهورية السودان ووفائها بمتطلبات السلام الشامل وحرصها على توطيد دعائم السلام في كافة أرجاء البلاد وحوارها المتصل لتعزيز الاستقرار في جمهورية السودان؛

وإذ يشيد كذلك بمبادرات القيادة السودانية بخصوص الجهود المبذولة لإحلال السلام في دارفور في إطار المبادرة العربية والإفريقية والأممية المشتركة عبر مسار الدوحة التفاوضي؛

وإذ يرحب بمخرجات الحوار الوطني الذي اكتمل في السودان في أكتوبر 2016، ويعتبره خطوة مهمة على طريق تعزيز السلام والاستقرار في البلاد؛

وإذ يؤكد على أهمية إحلال السلام الدائم وتحقيق الاستقرار ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمين العام حول التضامن مع جمهورية السودان:

1- يؤكد مجدداً تضامنه الكامل مع السودان لصون أمنه واستقراره واحترام وحدته وسيادته وسلامة أراضيه، ويعبر عن رفضه التام لكل أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوداني، وبخاصة قرار المحكمة الجنائية

الدولية بتاريخ 4 مارس 2009 وادعاءاتها بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، ويدعو لإلغاء القرار بصورة نهائية.

-2 يشيد بما اتخذته حكومتا السودان وجنوب السودان من مبادرات وخطوات لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية، ويدعو إلى الاستمرار في حل جميع القضايا العالقة بين البلدين طبقاً للاتفاقيات الموقعة برعاية الفريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، ومنح الأولوية لحل المسائل الأمنية والاتفاق على ترسيم الحدود طبقاً لحدود يناير 1956.

-3 يؤكد رفضه لنتيجة الاستفتاء الأحادي وغير القانوني في منطقة أبي بوصفه انتهاكاً للاتفاقيات والتفاهات بين الجانبين والقرارات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ويؤدى لتصعيد غير مبرر في المنطقة، ويرحب في هذا الصدد برفض حكومة جنوب السودان والاتحاد الإفريقي لهذا الإجراء الأحادي.

-4 يؤكد مجدداً دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للسودان في جهوده لمواجهة المصاعب الاقتصادية والمالية بعد انفصال الجنوب، ويناشد الدول الأعضاء أن تسهم في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للسودان بغية تمكينه من تجاوز الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

-5 يجدد الاشادة بمبادرة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير الهادفة إلى تعزيز الحوار الوطني والمشاركة السياسية ويرحب بمخرجات الحوار الوطني والتوقيع على الوثيقة الوطنية بتاريخ 10 أكتوبر 2016 من قبل كافة ألوان الطيف السياسي السوداني كقاعدة انطلاق جديدة للنهضة والتنمية والسلام الدائم في السودان.

-6 يشيد بالدور الإيجابي لجمهورية السودان في مكافحة الإرهاب وتعاونها في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، ويدعو في هذا الصدد الولايات المتحدة الى رفع اسم السودان من قائمة الدول التي الراعية للإرهاب.

-7 يرحب بإصدار الإدارة الأمريكية للأمر التنفيذي رقم 13061 بتاريخ 6 أكتوبر 2017 برفع العقوبات الاقتصادية بصورة نهائية عن السودان، ويدعوها لإنهاء القوانين المقيدة الأخرى من الكونغرس، ويشيد في هذا الصدد بكافة الدول الإسلامية التي دعت لهذا الموقف ودفعت الإدارة الأمريكية لاتخاذها، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

-8 يدعو جميع الدول الأعضاء التي لها ديون على السودان لإلغائها بغية تمكينه من مواجهة تحديات ومتطلبات الإعمار والاستقرار، كما يدعو المجتمع الدولي لإلغاء ديون السودان الخارجية وأن يدعم جهود المبادرة الثلاثية بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والاتحاد الإفريقي تجاه إلغاء الديون، ويؤكد دعمه للجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار وإلى تحقيق التنمية.

-9 يشيد بالخطوات والجهود المتخذة تجاه تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الموقعة في الدوحة بقطر يوم 14 يوليو 2011م، ويناشد الدول الأعضاء لمواصلة دعم حكومة السودان في تنفيذ الوثيقة وفي جهود البناء وإعادة الإعمار بما في ذلك متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار وإحلال

السلام في دارفور، خاصة مع تحسن الوضع الأمني في دارفور وتطوير خطط على مستوى الولايات لإعادة الإعمار والتنمية والاستقرار.

10- يدعو الأمانة العامة إلى عقد مؤتمر للأطراف المساهمة في بنك تنمية دارفور بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمدينة جدة خلال الفترة المقبلة، بعد إكمال أوراق العمل المطلوبة، وذلك بهدف الإسراع في عملية تأسيس البنك للمساهمة في جهود البناء وإعادة التعمير وتحقيق التنمية في إقليم دارفور.

11- يدعو جميع الحركات التي لم تنضم لاتفاق الدوحة للسلام في دارفور إلى القيام بـ«لك»، ويطالب المجتمع الدولي باتخاذ عقوبات صارمة ضد الحركات المتمردة التي ترفض خيار السلام وتبني خيار الحرب. ويشيد في هذا الصدد بجهود الحكومة السودانية في تدعيم الحوار مع المجموعات المعارضة وانضمام عدد من تلك المجموعات لمسيرة السلام والبناء الوطني نتيجة لتلك الجهود.

12- يشيد بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي اعتمدها المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي عقد في الفترة من 27 إلى 31 مايو 2011. ويعتبر الوثيقة أساساً متيناً للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار ولتسوية سلمية عادلة تضم الجميع وتؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور.

13- يشيد بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين جمهورية السودان والأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلم الأفريقي بشأن وضع وتنفيذ خطة لسحب قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (يوناميد) من ولايات دارفور الخمس على ضوء التقدم المحرز في حفظ الأمن في ولايات دارفور الخمس وذلك وفق جدول زمني محدد ويدعو الأمم المتحدة لتوفير الدعم لتمكين الفريق القطري للأمم المتحدة في السودان من تنفيذ مشروعات بناء السلام والتنمية في دارفور؛ كما يشيد بالتعاون الجيد بين حكومة السودان وبعثة يوناميد.

14- يشيد بمبادرة حكومة السودان تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ستة أشهر اعتباراً من فبراير 2017، وتمديده مرة أخرى اعتباراً من يناير 2018، والافراج عن 274 من منسوبي المجموعات المسلحة.

15- يشيد بفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير في 18 فبراير 2018 بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين تعزيزاً للحوار الوطني، ودعمًا للمشاركة السياسية.

16- يشيد بجهود حكومة السودان في العمل الإنساني ودعم المتأثرين بالنزاع في جنوب السودان عبر تسيير مساعدات إنسانية من السودان إلى جنوب السودان وإيواء أكثر من 700 ألف لاجئ من جنوب السودان، والإعلان عن استعداد السودان السماح بمرور المساعدات الإنسانية من الدول والمنظمات المختلفة عبر السودان لتسيير وصولها للمحتاجين في جنوب السودان بأقصر الطرق وأسرع الوسائل المتاحة.

17- يشيد بزيارة وفد إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة والمنظمات الإنسانية لولاية جنوب كردفان في أبريل 2014م لتقييم الأوضاع الإنسانية ونتائج زيارة حاكم الولاية للأمانة العامة في يونيو 2014م، ويدعو الأمانة العامة للمنظمة إلى حشد الدعم اللازم للولاية بهدف تحسين الأوضاع وذلك في ضوء التقييم الذي أعده الوفد الإنساني بعد زيارته للولاية.

- 18- يشيد بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به دولة قطر بقيادة صاحب السمو أمير دولة قطر في دعمه عملية السلام والتنمية في دارفور من أجل أن ينعم أبناؤها بالأمن والاستقرار.
- 19- يعرب عن شكره وتقديره لمعالي السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق بدولة قطر، والوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، وذلك لما يبذلانه من جهود صادقة واتفاق من أجل إحلال السلم في دارفور.
- 20- يشيد بجهود دولة الكويت لاستضافتها مؤتمر تنمية وإعمار شرق السودان ومساهمتها السخية بنصف مليار دولار.
- 21- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير لتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

1. يجدد التأكيد على التزامه القوي بالوقوف مع وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف والتضامن مع الشعب اليمني وما يطمح إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتنمية شاملة.
2. يؤكد دعمه المتواصل للشرعية الدستورية في اليمن التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولجهوده الوطنية التي يبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لليمن واستئناف العملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، والمركز على قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216(2015).
3. يؤكد التزامه بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا سيما القرار 2201(2015) الذي يدعم الشرعية الدستورية في اليمن، ويدين ويعاقب كل من يعيق العملية السياسية أو يسعى إلى إفشالها ويفرض عقوبات عليه، ويجدد التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216(2015) الذي دعا الحوثيين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، وقرار حظر توريد الأسلحة إليهم، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. يرحب ويؤيد الإجراءات العسكرية (عاصفة الحزم) وعملية (إعادة الأمل) التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن اليمن وشعبه وسلطات الدولة الشرعية، بدعوة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، استناداً إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص المادة (51) منه وإلى أحكام كل من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
5. يؤكد أن هذه الإجراءات العسكرية الاضطرارية لضرب القدرات العسكرية للمليشيات الحوثية والمليشيات المتحالفة معها تستهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن بقيادة شرعيتها الدستورية، والتصدي لكل المحاولات التي تقوم بها هذه المليشيات المسلحة لتهديد أمن اليمن والمنطقة والسلم والأمن الدوليين.
6. يدين الهجوم الذي تعرضت له السفينة الإماراتية سويفت قبالة مضيق باب المندب وكذا الهجمات التي تعرضت لها البوارج في المياه الإقليمية والدولية في البحر الأحمر من قبل المليشيات الانقلابية، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية.
7. يرحب بما ورد في تقرير فريق خبراء لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والخاصة باليمن، الصادر بتاريخ 26 يناير 2018، من إثباتات حول استمرار وصول الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار والألغام

- البحرية إيرانية الصنع إلى الانقلابيين الحوثيين، وعدم امتثال إيران للقرار 2216 فيما يتعلق بمنع توريد الأسلحة أو نقلها إلى الحوثيين، ويدعو المجتمع الدولي إلى إدانة ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
8. يؤكد مجدداً دعمه نتائج الاجتماع الوزاري الطارئ الذي عقد بجدة برئاسة معالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت التي ترأست الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، في 16 يونيو 2015 (الموافق 29 شعبان 1437هـ) بطلب من الجمهورية اليمنية.
9. يعرب عن تقديره وشكره لدولة الكويت لاستضافتها مشاورات السلام اليمنية فيها بتاريخ 22 أبريل 2016م برعاية الأمم المتحدة، واستئنافها بتاريخ 16 يوليو 2016م، مشيدة في هذا الصدد بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السابق، إسماعيل ولد الشيخ، للدفع بمشاورات السلام إلى تحقيق تطلعات الشعب اليمني بعودة الشرعية الدستورية واستعادة مؤسسات الدولة وتسليم السلاح وإنهاء كل النتائج والآثار المترتبة على الانقلاب وفقاً للمرجعيات المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2216(2015) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
10. يرحب بتعيين السيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، ويدعم استئناف العملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخاصة القرار 2216 (2015).
11. يعرب عن تقديره وشكره للمملكة العربية السعودية لاستضافتها لجنة التنسيق والتهدئة التي تعمل على تثبيت وقف الأعمال القتالية ورصد خروقات وقف إطلاق النار.
12. يشيد بإنشاء فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي حول اليمن وبما عقده من اجتماعات بغرض تنسيق جهود الدول الأعضاء لتحقيق حل سياسي، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة منها القرار رقم 2216 (2015)، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، ودعم الدولة الشرعية وسلطاتها وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية؛ ويرحب بعرض تركيا استضافة الاجتماع الوزاري لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني باليمن في إسطنبول.
13. يؤكد على مخرجات الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في مدينة جدة بتاريخ 2018/01/21 والذي أصدر قراره رقم OIC/EX-15-CFM/2018/RES.FINAL بشأن إطلاق ميليشيات الحوثي صاروخا باليستيا باتجاه مدينة الرياض، والذي جاء في فقرته الثانية "يدين خرق إيران لقرار مجلس وزراء الخارجية الصادر في مؤتمر مكة في نوفمبر 2016 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك باستمرار تزويد الميليشيا الانقلابية التابعة لها بالسلاح، وخاصة الصواريخ البالستية الإيرانية الصنع، كما يدين تدخل إيران في بعض بلدان المنطقة، ويدعوها إلى الكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية والامتناع عن دعم وتمويل الجماعات الإرهابية.
14. يؤكد على تنفيذ عملية الانتقال السياسي في اليمن بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن

الدولي 2014 (2011) و2051 (2012) و2140 (2014) و2201 (2015) و2204 (2015) و2216 (2015) و2266 (2016)، مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني.

15. يؤكد على أحكام الفقرتين 11 و15 من قرار مجلس الأمن 2140 (2014) والفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2216 (2015) باعتبارهم كيانات وأفراد يشاركون في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال.

16. يؤكد على أن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات على نحو ما تبينها الفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 2140 (2014) والفقرة 19 من قرار مجلس الأمن 2216 (2015) يمكن أن تشمل أي نشاط يتصل باستخدام القذائف التسيارية في اليمن بما في ذلك عمليات الإطلاق التي تتم باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية أو القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، وكل السلع والتكنولوجيا الواردة في الوثيقة (S/2015/546).

17. يرحب ببدء قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن لخطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن والتي تشمل حزمة من المشاريع لتهيئة البنية التحتية لموانئ وطرق اليمن لتعزيز قدرة وصول وتوزيع المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية بشكل سريع وفعال وتقديم المملكة العربية السعودية لمبلغ 2 مليار دولار لدعم البنك المركزي اليمني، إضافة إلى مبلغ 1 مليار دولار التي سبق تقديمها لدعم الاقتصاد اليمني لاستقرار سعر صرف الريال اليمني ودعمًا لحكومة الشرعية اليمنية وإعلان المملكة العربية السعودية ودول التحالف دعم اليمن بمبلغ 1.5 مليار دولار استجابة لاحتياجات الشعب اليمني ولخطة الاستجابة الإنسانية لليمن بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة لدعم الشعب اليمني وتخفيف معاناته في كل مناطق اليمن وتلبية احتياجاته الإنسانية.

18. يرحب بجهود المنظمة الجارية لعقد مؤتمر دولي لتقديم المساعدات الإنسانية الإنمائية لليمن في أقرب وقت ممكن بغية تعبئة الموارد العاجلة المطلوبة لمعالجة الوضع الحرج وتوفير متطلبات المرحلة التالية لإعادة الإعمار بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والشركاء الإقليميين والدوليين بما في ذلك مركز خادم الحرمين الشريفين للإغاثة والأعمال الإنسانية، والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية والإنمائية.

19. يرحب بإعلان المملكة العربية السعودية التبرع بمبلغ 150 مليون دولار كمساعدات إنسانية لليمن، وذلك على هامش مؤتمر جنيف للمانحين، لتنضاف بذلك إلى 100 مليون دولار التي خصصت للمركز من بداية عام 2017 لدعم مشروعاته في اليمن.

20. يعرب عن تقديره للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على مبادراتها بتخصيص مليار دولار لدعم خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة في اليمن؛ ويشيد بدور المملكة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن وتركيب رافعات في الموانئ اليمنية وإعادة تأهيل الطرق وإيداع ملياري دولار في البنك المركزي اليمني لدعم العملة اليمنية.

21. يرحب بإعلان دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة خلال مؤتمر جنيف للمانحين التبرع بمبلغ 100 مليون دولار كمساعدات إنسانية لليمن.

22. يشيد بالمساعدات الإنسانية المقدمة من الإمارات العربية المتحدة لعام 2017، والتي بلغت 850 مليون دولار.

23. يؤكد على تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في العمل الإنساني في اليمن وفي جهود إعادة الإعمار من خلال إعادة المكتب الإنساني ومن خلال الصناديق والمؤسسات المالية التابعة لها، إلى جانب الأدوار التي تقوم بها دول المنظمة على المستوى الثنائي.
24. يرحب بمساهمات وجهود دولة قطر المقدمة لليمن وشعبها الشقيق، خاصة تلك المقدمة بعد شهر يونيو 2017، في دعم القطاعات التنموية والإنسانية والصحية والبنية التحتية.
25. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير لمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/15-س

بشأن

تقديم المساعدة لاتحاد القُمر

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ ومقاصد منظمة التعاون الإسلامي الداعية إلى تعزيز التضامن الإسلامي والتآخي بين دولها الأعضاء؛

وإذ يستذكر كذلك القرارات رقم: 25/42-س و26/43-س و27/48-س و29/17-س و13/10-س و36/7-س و37/8-س الصادرة عن المؤتمرات الوزارية السابقة؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات 8/41-س (ق-إ) و9/18-س (ق-إ) و10/10-س (ق-إ) الصادرة عن دورات سابقة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً بمؤتمر الاستثمار في اتحاد القمر المنعقد في الدوحة يوم 10 مارس 2010 والذي نظّمته كل من جامعة الدول العربية ودولة قطر؛

وإذ يشيد بالمبادرات والالتزامات التي تم اتخاذها وكذا بالنجاح الذي تكلم به المؤتمر المذكور؛

وإذ يثمن المشاركة الفاعلة لوفد منظمة التعاون الإسلامي برئاسة الأمين العام للمنظمة في هذا المؤتمر؛

وإذ يأخذ في الاعتبار الوضع السياسي الجديد السائد في اتحاد القمر عقب تنظيم الاستفتاء والانتخابات

التشريعية الأخيرة وكذلك تصويت البرلمان على توحيد موعد الانتخابات في جزر القُمر:

1. يشيد بدور حكومة اتحاد القمر في مكافحة التخلف.

2. يعرب عن تقديره لجميع مؤسسات المنظمة، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية، ولحكومة دولة قطر ولجامعة الدول العربية وللبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي لما تبذله من جهود من أجل مساندة اتحاد القُمر في تنفيذ برامج الإنمائية.

3. يرحب بالزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر السابق، إلى اتحاد جزر القُمر، ويعرب عن الامتنان والتقدير للجهود التي يبذلها سموه لدعم التنمية في اتحاد جزر القُمر، وللمساعدات التي قدمها في هذا الإطار.

4. يعرب عن امتنانه لكل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وللمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المشاركة.

5. يحث الدول الأعضاء على دعم اتحاد القُمر بتحقيق البيانات المدلى بها خلال مؤتمر الدوحة وتوفير الموارد اللازمة لاتحاد القُمر لتنفيذ البرامج الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.
6. يدعو المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء إلى المشاركة على نطاق أوسع في تنفيذ مشاريع التنمية في اتحاد القمر.
7. يدعو كذلك الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتشجيع اهتمام المستثمرين في الأمة الإسلامية باتحاد القُمر وإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة وإقامة نظام مصرفي ومالي يدعم التنمية في البلاد.
8. يناشد مختلف المؤسسات المالية الإسلامية والدول الأعضاء بحث إمكانية إلغاء ديون اتحاد القُمر أو إعادة جدولتها حتى يتسنى له التركيز بشكل دائم على إعادة بناء اقتصاده.
9. يعرب عن شكره للأمين العام لما يوليه من اهتمام لاتحاد القُمر، ويدعو لاتخاذ التدابير الضرورية لمتابعة تنفيذ هذا القرار بشكل فعال وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/16-س

بشأن

الوضع في كوت ديفوار

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرار رقم 37/14-س بشأن الوضع في كوت ديفوار الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في دوشنبيه بجمهورية طاجيكستان من 18 إلى 20 مايو 2010، والقرارات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن المنظمة؛

وإذ يستذكر كذلك الصعوبات التي واجهتها كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام 2010 وانتهاء الصراع الذي تلاها يوم 11 أبريل 2011؛

وإذ يشيد بالتنظيم الجيد لانتخابات الرئاسية العادلة والشفافة في أكتوبر 2015 بما مكّن من استعادة هذا البلد لاستقراره، وهو ما تجلّى في انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في يونيو 2017 من جهة، وأيضاً في رفع الحظر على الأسلحة الثقيلة (القراران رقم: 2283 و2284 بتاريخ 28 أبريل 2016 الصادران عن الأمم المتحدة)، من جهة ثانية، وأخيراً في الأداء الاقتصادي الذي تم تسجيله في السنوات الأخيرة؛

وإذ يؤكد مجدداً، بالرغم من عودة الأمور إلى طبيعتها وبالرغم حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تنبغي مواجهتها، ضرورة مساعدة كوت ديفوار على إعادة بناء بنيتها الأساسية وإصلاح اقتصادها ودعم جهود التنمية التي تبذلها السلطات الإيفوارية؛

1. يعرب عن شكره للدول الأعضاء وللمؤسسات ومنظمة التعاون الإسلامي لما قدمته من دعم لكوت ديفوار خلال فترة الأزمة، ويخص بالشكر الأمين العام للمنظمة على انخراطه شخصياً في تحقيق انفراج هذه الأزمة.
2. يشجع الرئيس الحسن واتارا وحكومته على مواصلة العمل من أجل إحلال السلم والمصالحة الوطنية، وبناء الثقة بين أبناء الشعب الإيفواري.
3. يهنئ فخامة الرئيس الحسن واتارا وحكومته على المبادرات العديدة التي تم اتخاذها بهدف تعافي الاقتصاد وإعادة إعمار البلاد واعتماد الحكم الرشيد بما يضمن الرفاه العام للمواطنين الإيفواريين.
4. يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية، إلى تقديم مساعدة مادية ومالية لكوت ديفوار؛ ويشيد ويشجع، في هذا الصدد، التزام البنك الإسلامي للتنمية بمنح كوت ديفوار مساعدة مالية تفوق مليار دولار أمريكي، وهو الالتزام الذي أعلن عنه خلال اجتماع الفريق الاستشاري المعني بتمويل الخطة الوطنية الإنمائية لهذا البلد (2016-2020)، والذي انعقد يومي 17 و18 مايو 2016 في باريس.
5. يطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة، بالتعاون مع السلطات الإيفوارية، لتنظيم مؤتمر للمانحين لإعادة الإعمار وإعطاء الانطلاقة لاقتصاد كوت ديفوار.
6. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/17-س

بشأن

تقديم الدعم لجمهورية غينيا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يأخذ في الاعتبار الوضع السياسي الذي ساد في جمهورية غينيا منذ السنوات العديدة الماضية؛

وإذ يشيد بالدور السياسي الذي اضطلعت به جمهورية غينيا في صون السلم والأمن في شبه الإقليم، لاسيما في سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو ومالي؛

وإذ يؤكد ضرورة ضمان الأمن والتنمية على المدى البعيد في جمهورية غينيا؛

وإذ يأخذ في الاعتبار التطور الإيجابي للوضع السياسي في جمهورية غينيا الذي أفضى إلى انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة ديمقراطية يوم 7 نوفمبر 2010؛ وإذ يرحب بنجاح الانتخابات الرئاسية لعام 2015 في غينيا التي عززت الاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد؛

وإذ يرحب بتدابير تأهيل الوضع الاقتصادي والمالي والإداري التي اتخذها رئيس الجمهورية الجديد، فخامة البروفيسور ألفا كوندي، لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي والإداري في هذا البلد؛

وإذ يرحب كذلك بالانتخابات التشريعية الحرة والديمقراطية التي جرت يوم 28 سبتمبر 2013 في أجواء هادئة بحضور العديد من المراقبين. وقد أمكن الانتهاء من المرحلة الانتقالية بفضل نضج الفاعلين السياسيين الغينيين والتسهيلات والدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

وإذ يرحب كذلك بالنتائج المشجعة التي أحرزتها الحكومة في مكافحة داء الحمى النزيفية (إيبولا)؛

وإذ يشيد بإعلان منظمة الصحة العالمية في 29 ديسمبر 2015 القضاء نهائيا على فيروس الإيبولا في جمهورية غينيا؛

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة مساعدة جمهورية غينيا على إعادة بناء بنيتها الأساسية الصحية وإعادة تأهيل منظومتها الصحية والنهوض هيكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1. يدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لجمهورية غينيا في هذا الإطار.

2. يشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة العامة، وبشكل خاص ما يبذله الأمين العام للمنظمة من جهود دؤوبة من أجل استعادة الديمقراطية في جمهورية غينيا وتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

3. يرحب بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولاسيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(إيكواس)، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، للجهود التي تبذلها السلطات الغينية بهدف استكمال عملية استعادة النظام الدستوري في البلاد.
4. يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي قدمت دعمها السياسي والمادي لحكومة جمهورية غينيا.
5. يشيد بالأمين العام للمنظمة ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اللذين ساعدا على تنظيم اجتماع مشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية يوم 5 نوفمبر 2014، في إطار حشد الموارد المالية من أجل الإسهام في جهود مكافحة فيروس إيبولا.
6. يعرب عن شكره لعدد من الدول الأعضاء، وخاصة منها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية وجمهورية غامبيا وماليزيا والمملكة المغربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الموريتانية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمنظمات غير الحكومية، لما قدموه من دعم مادي ومالي لجمهورية غينيا خلال تفشي وباء إيبولا.
7. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 44/18-س

بشأن

الوضع في كوسوفو

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، وباتفاقيتي جنيف الموقعتين في أغسطس 1949 و1951، وبغيرها من صكوك القانون الدولي؛

وإذ يؤيد دور الأمم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات وصون السلم والأمن الدوليين؛
وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: 1160 (1998)، و1999 (1998) و1203 (1998)، و1239 (1999)، و1244 (1999)، وإلى بيانات رئيس المجلس والتصريحات ذات الصلة للأمين العام للأمم المتحدة؛
وإذ يستذكر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 22 يوليو 2010 حول توافق إعلان كوسوفو استقلاله من طرف واحد مع القانون الدولي؛

وإذ يستذكر أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 298/64؛

وإذ يشير كذلك إلى القرار رقم 31/16 الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في إسطنبول من 14 إلى 16 يونيو 2004؛ والقرار رقم 34/36 الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام آباد من 15 إلى 17 مايو 2007؛ والقرار 36/14 الصادر عن الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دمشق من 23 إلى 25 مايو 2009، والقرار رقم 38/17 الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في أستانا من 27 إلى 30 يونيو 2011؛ والبيان الختامي للدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في داكار يومي 13 و14 مارس 2008، والإعلانين الصادرين عن الاجتماعين الوزاريين لمنظمة التعاون الإسلامي اللذين عُقدتا على التوالي في كمبالا في يونيو 2008 ونيويورك في سبتمبر 2008، والبيانات الختامية للاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية الدول الأعضاء التي عقدت على التوالي في نيويورك في سبتمبر 2009 وسبتمبر 2010، وسبتمبر 2011، وسبتمبر 2012، وسبتمبر 2013، والبيان الختامي لقمة القاهرة 2013، والقرار رقم 40/16-س الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في كوناكري بغينيا من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛ والقرار رقم 41/18-س الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 18 و19 يونيو 2014، والقرار 42/18-س الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت بدولة الكويت يومي 27 و28 مايو 2015، والبيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والقرار رقم 43/18-س الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016، والقرار رقم 44/18-س

الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 11 و10 يوليو 2017؛

وإذ يأخذ في الاعتبار اعتراف 116 دولة بكوسوفو، بما فيها 38 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد مجدداً الاهتمام المتواصل الذي توليه منظمة التعاون الإسلامي لشعب كوسوفو وللسلام والاستقرار في كافة ربوع منطقة البلقان:

1. يأخذ علماً بالتقدم الذي تحقق في تعزيز الديمقراطية والعمل المؤسسي في كوسوفو على جميع المستويات، بما يخدم السلم والاستقرار في البلاد وفي المنطقة برمتها.
2. يقرب بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول إعلان استقلال كوسوفو الصادر يوم 22 يوليو 2010 والذي قضت فيه المحكمة بأن إعلان استقلال كوسوفو لم ينتهك القانون الدولي العام ولا قرار مجلس الأمن 1245 (1999)، ولم يخالف الإطار الدستوري المؤقت لكوسوفو الذي تبنته بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.
3. يرحب بالتزام جميع الجهات المعنية (السلطات المحلية والدولية) بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والعمل المؤسسي على مختلف المستويات ذات الصلة في جميع أرجاء كوسوفو لخدمة السلم والاستقرار في البلاد والمنطقة.
4. يرحب أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للنهوض بالمنظور الأوروبي لكوسوفو ومنطقة البلقان الغربي عامة، مقدماً بذلك مساهمة حاسمة في استقرار المنطقة وازدهارها.
5. يدعم عملية الحوار بين كوسوفو وصربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسائل الفنية كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 298/64، ويرحب بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه يوم 19 أبريل 2013 في بروكسيل بين كوسوفو وصربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، والذي مهد الطريق لتطبيع علاقاتهما، ويدعو الطرفين إلى التنفيذ التام للاتفاق.
6. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى النظر في الاعتراف باستقلال كوسوفو، بناء على حقها السيادي الحر وعلى ممارساتها الوطنية.
7. يرحب بتعاون كوسوفو مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الاقتصادية والمالية، ويدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء الراغبة في ذلك، إلى مواصلة المساهمة في دعم اقتصاد كوسوفو.
8. يطلب من الأمين العام رفع تقرير بشأن متابعة تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار 45/19-س

بشأن

الوضع في قبرص

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرار رقم 31/2 – س بشأن الوضع في قبرص والصادر عن الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في اسطنبول من 14 إلى 16 يونيو 2004م؛

وإذ يؤكد جميع القرارات والبيانات الختامية الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن الوضع في قبرص، بما في ذلك البيان الختامي الأخير الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والقرار رقم 44/19 – س الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 10 و11 يوليو 2017؛

وإذ يؤكد مجدداً جميع القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية حول المسألة القبرصية والتي تعرب عن الدعم الثابت للقضية العادلة للمسلمين القبارصة الأتراك الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي؛

وإذ يشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مهمته للمساعي الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة قوامها إقامة اتحاد مؤلف من ولايتين مؤسستين بوضع متساوية؛

وإذ يستذكر دعمه للمفاوضات من أجل التسوية الشاملة للقضية القبرصية برعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، والاستعداد الذي أبان عنه كل من الجانب القبرصي التركي وتركيا من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة؛

وإذ يعرب عن تضامنه مع ولاية قبرص التركية كولاية مؤسسة، وعن تقديره لجهودها البناءة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ومقبولة للطرفين؛

وإذ يعرب عن أسفه الشديد لاختتام مؤتمر قبرص الذي انعقد يوم 7 يوليو 2017 في كرانس مونتانا أعماله دونما التوصل إلى أي نتيجة؛

1. يؤكد مجدداً المساواة التامة بين الطرفين في قبرص باعتبار ذلك مبدأ يمكنهما من التعايش فيما بينهما بأمن وسلام ووثام دونما أن تكون لأي منهما القدرة على حكم الآخر أو استغلاله أو اضطهاده أو تهديده، ويشدد،

في هذا الصدد، على أن البيانات العامة الصادرة عن طرف من الطرفين والتي تنعت الطرف الآخر بـ"الأقلية" تتعارض مع هذا المبدأ الراسخ.

2. يؤكد دعمه لجهود كل من زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونان من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية.

3. يدعو المجتمع الدولي إلى تشجيع كلا الطرفين، القبرصي التركي والقبرصي اليوناني، على العمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى حل شامل مبكر للمسألة القبرصية.

4. يجدد دعوته المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة دون تأخير من أجل وضع حد لعزلة القبارصة المسلمين الأتراك وفقاً للنداء الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر بتاريخ 28 مايو 2004 والتقييمات التي قدمتها التقارير التالية للأمين العام للأمم المتحدة والقرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي.

5. يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الفعال مع القبارصة المسلمين الأتراك وذلك بإشراكهم بشكل وثيق من أجل مساعدتهم مادياً وسياسياً على تجاوز العزلة اللا إنسانية المفروضة عليهم وزيادة علاقاتهم وتوسيعها في جميع الميادين.

6. يدعو الدول الأعضاء في هذا الإطار إلى:

- تبادل وفود رجال الأعمال مع القبارصة الأتراك المسلمين من أجل استكشاف فرص التعاون الاقتصادي والاستثمار في مجالات منها النقل المباشر والسياحة والإعلام.
- تطوير العلاقات الثقافية والاتصالات الرياضية مع القبارصة المسلمين الأتراك.
- تشجيع التعاون مع جامعات قبرص التركية، بما في ذلك تبادل الطلاب والأكاديميين.

7. يرحب، في هذا الصدد، بانعقاد ورشة العمل التدريبية الإقليمية حول الاستراتيجيات التصديرية لكبار المصدرين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي نظمت في غرين من 5 إلى 7 ديسمبر 2017. ويشجع على تنظيم المزيد من مثل هذه الفعاليات.

8. يحث بشدة الدول الأعضاء على تبادل الزيارات الرفيعة المستوى مع القبارصة المسلمين الأتراك.

9. يؤكد مجدداً قراراته السابقة بدعم المطالب المشروعة للقبارصة المسلمين الأتراك، إلى حين حل المشكل، بحقهم في إسماع صوتهم في جميع المحافل الدولية التي تتم فيها إثارة مشكلة قبرص للنقاش، على أساس المساواة بين الطرفين في قبرص.

10. يطلب من الأمين العام ضمان استمرار الاتصالات الضرورية مع البنك الإسلامي للتنمية للبحث عن الطرق وسبل تقديم هذا الأخير للمساعدة للمشاريع الإنمائية للقبارصة المسلمين الأتراك.

11. يرحب بالزيارة التي قام بها المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي إلى المسلمين القبارصة الأتراك.

12. يقر برغبة القبارصة المسلمين الأتراك في السفر بحرية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
13. يحث الدول الأعضاء على إطلاع الأمانة العامة على التدابير المتخذة لتنفيذ كافة القرارات السابقة.
14. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/20-س

بشأن

الوضع في البوسنة والهرسك

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر جميع القرارات والإعلانات السابقة التي صدرت عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن الوضع في البوسنة والهرسك،

وإذ يؤكد مجددا دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الراسخ للحفاظ على سلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها والمساواة بين كيانيها وشعوبها الثلاثة وغيرها، في إطار حدود البوسنة والهرسك المعترف بها دوليا؛

وإذ يؤكد الحاجة إلى عملية إصلاح شاملة لتعزيز التوجه الأوروبي والأوروبي الأطلسي للبوسنة والهرسك:

1. يدعو لاستمرار منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء في إيلاء الاهتمام لاستقرار البوسنة والهرسك وازدهارها في مواجهة الفترة الحرجة التي تمر بها.
2. يشيد بجهود فريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك، الذي عقد اجتماعه الأخير في نيويورك في سبتمبر 2012؛
3. يقر بأهمية المساهمات المستمرة لدول المنظمة الأعضاء في مجلس تنفيذ السلام في ميزانية مكتب الممثل السامي؛
4. يشجع الجهود الإقليمية التي تبذل من أجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة.
5. يرحب بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وذلك على مستوى الدولة بعد مضي ستة عشر شهرا على الانتخابات العامة التي أجريت في أكتوبر 2010، واعتماد قوانين حاسمة، بما فيها قانون المعونة الحكومية وقانون الإحصاء العام؛ يعرب في الوقت ذاته عن قلقه إزاء الأزمة السياسية القائمة في البلاد.
6. يرحب بنتائج الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 7 أكتوبر 2012، والتي تمت وفقا للمعايير الدولية وفي نظام وانتظام.
7. يعرب عن قلقه إزاء تنامي الخطاب المثير للفرقة، ويدعو جميع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية للتثبيط الحاسم والقاطع للأقوال والأعمال التي من شأنها الإضرار بسلامة أراضي البوسنة والهرسك ووحدتها.

8. يشجع التوجه الأوروبي والأوروبي-الأطلسي للبوسنة والهرسك، ويذكر بأن المسؤولية الرئيسية لعملية الإصلاح تخص شعب البوسنة والهرسك وقادته السياسيين.
9. يناشد كافة الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك توحيد قواهم لما فيه خير المستقبل المشترك للبلاد والتركيز على عملية الإصلاح.
10. يدعو العالم الإسلامي إلى الاستمرار في إحياء ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في سربرنيتشا عام 1995، يوم 11 يوليو من كل عام كيوم حداد، وذلك طبقاً للقرار الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في أستانا بجمهورية كازاخستان يوم 30 يونيو 2011.
11. يشدّد على أهمية التنمية الاقتصادية في تعزيز السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك، ويدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى إعداد مشاريع موجهة لتحقيق نتائج محددة بالتعاون مع الوكالات الإنمائية المعنية في الدول الأعضاء لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعب البوسنة والهرسك.
12. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية للمنظمة إلى زيادة مساهماتها في صندوق منظمة التعاون الإسلامي الاستثماري لعودة النازحين في البوسنة والهرسك.
13. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/21-س

بشأن

مكافحة الإرهاب في بلدان منطقة الساحل والصحراء

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الهادفة إلى صون السلم والأمن، وتحقيقاً لتلك الغاية اتخاذ تدابير جماعية فعالة؛

وإذ يؤكد من جديد مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وتبييض الأموال والاتجار في البشر؛

وإذ يشير إلى برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ويجدد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويرفض كل مبرر أو ذريعة للإرهاب؛

وإذ يشير إلى اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الدورة السادسة والعشرون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في المنظمة (دورة السلام والشراكة من أجل التنمية)، المنعقدة في واغادوغو ببوركينا فاسو من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999؛

وإذ يسترشد بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بشأن منع الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحتها؛

وإذ يستذكر القرار رقم 2295 (2016) الصادر عن مجلس الأمن الدولي (نيويورك في 29 يونيو 2016) والقرار رقم 2364 (2017) الصادر عن المجلس بتاريخ 29 يونيو 2017 بشأن تجديد مهمة البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 65/50 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، الذي تمّ اعتماده في جلسة علنية يوم 8 ديسمبر 2010؛

وإذ يساوره القلق إزاء الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية على استقرار الدول الأعضاء وأمنها وسلامة أراضيها؛

وإذ يضع في الاعتبار إعداد الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل وإنشاء المنبر الوزاري لتنسيق استراتيجيات الساحل والمجموعة الخماسية للساحل؛

- 1- يدين نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ويعبّر عن قلقه العميق من أنّ الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر واختطاف الرهائن بهدف الحصول على فديات بات مصدراً رئيسياً لتمويل أعمالها غير المشروعة.
- 2- يشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقديم الدعم لبلدان منطقة الساحل، ولا سيما المجموعة الخماسية للساحل وذلك من خلال تدابير عدة منها بناء قدرات قوات الدفاع والأمن لبلدان المنطقة.
- 3- يرحب باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2295 (2016) بتاريخ 29 يونيو 2016 والذي منح البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) ولاية قوية تمكنها من مواجهة التهديدات الإرهابية ومن دعم دول المجموعة الخماسية للساحل في إطار تفعيل القوة المشتركة للمجموعة.
- 4- يشيد بالنتائج التي أحرزها منتدى الساحل في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وفي تفعيل المجموعة الخماسية للساحل، ويحث الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الحالية لتنفيذ برامج هذه الآليات التنسيقية والإنمائية وتحقيق أهدافها.
- 5- يؤكد من جديد دعمه للخطوات العملية والملموسة التي اتخذتها بلدان منطقة الساحل في إطار تعزيز عملية تنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، في إطار هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات والخلية المشتركة للدمج والاتصال في الجزائر.
- 6- يشيد بما قدمته المملكة العربية السعودية لدول الساحل الأفريقي من تبرعات بلغ مجموعها حوالي ثلاثة مليارات دولار.
- 7- يؤكد الارتباط الوثيق بين ظاهرة الإرهاب والأنشطة غير القانونية مثل تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر، حيث تمثل هذه الأنشطة أحد المصادر الرئيسية لتمويل الحركات الإرهابية، ويشدد على الحاجة إلى تعزيز التدابير والآليات اللازمة في هذا الصدد.
- 8- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/22-س

بشأن

تعزيز أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية
في مواجهة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تدعو إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين على أساس العدالة؛ وإذ يؤكد مجدداً التزامه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين؛
وإذ يساوره القلق البالغ إزاء وجود ترسانات نووية كبرى في العالم، تزيد من احتمالات استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية في مواجهة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وأياً كان مصدرها؛

وإذ يستذكر القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة الخاصة التي انعقدت في الفترة من 23 مايو إلى 30 يونيو 1978، والتي خصصت لموضوع نزع السلاح، ولاسيما الفقرتان (32) و (59) المتعلقتان بالترتيبات الفعالة لتوفير ضمانات للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يستذكر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أدلت به في 8 يوليو 1996م بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والذي تعرب فيه عن أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي المطبقة على الصراعات المسلحة، ومع قواعد ومبادئ القانون الإنساني على وجه الخصوص؛

وإذ يؤكد مجدداً إجماع محكمة العدل الدولية على أن الواجب يقتضي متابعة المفاوضات بنية حسنة واختتامها بما يفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة؛

وإذ يدرك أن التدابير الفعالة من خلال صك تفاوضي ومتعدد الأطراف ملزم قانوناً لحماية الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية في مواجهة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تسهم إسهاماً إيجابياً في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء حيازة النظام الصهيوني للأسلحة النووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمرًا للسلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

وإذ يساوره القلق البالغ إزاء ما تمتلكه النظام الصهيونيمن ترسانة نووية وتهديداتها وسياساتها وممارساتها العدائية التي تهدف إلى تدمير القدرات السلمية والدفاعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يساوره أيضاً بالغ القلق إزاء التهديدات النظام الصهيوني للمنشآت النووية السلمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويدين التهديدات الإسرائيلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛

وإذ يعرب عن قناعته الراسخة بأن الضمان الأكثر فعالية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواجهة استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، يكمن في النزع الكامل لجميع الأسلحة النووية؛

وإذ يستذكّر إعلان الدول الحائزة للأسلحة النووية والتزامها بتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وذلك بمقتضى التزاماتها الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والصكوك الأخرى ذات الصلة؛

وإذ يلاحظ أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية قد أخفقت في تقديم الضمانات الكافية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية إزاء استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يستذكّر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة بهذا الشأن عن المؤتمرات الإسلامية، ومنها القرار رقم 10/39 - س(ق.إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار 41/22-س الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يستذكّر أيضاً القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالوثائق ذات الصلة الصادرة عن حركة عدم الانحياز، بشأن ضرورة حصول الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم لجوئها إلى استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يستذكّر كذلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الموضوع ولاسيما القرار رقم 30/71؛

وإذ يلاحظ اعتماد القرار رقم 984 بالإجماع في مجلس الأمن الدولي، والإعلان الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية في أبريل 1995م بشأن الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي لا تزال غير كافية لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يحيط علماً أيضاً باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 سبتمبر 1996.

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء التهديد باستخدام الأسلحة النووية بشكل عام، وضد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص؛

وإذ يعرب أيضا عن قلقه العميق إزاء مراجعة أية دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لموقفها النووي، مما يجعل بعض الدول الأعضاء عُرضة لاستهدافها بأنواع محددة من الأسلحة النووية؛
وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها المجموعة العربية والمسعامي المميزة التي قامت بها الرئاسة الجزائرية للمؤتمر للخروج بوثيقة توفيقية:

- 1- يدعو جميع الدول، بما فيها الدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة منها تلك الحائزة للأسلحة النووية، إلى العمل على وجه السرعة من أجل اعتماد وثيقة تفاوضية متعددة الأطراف وملزمة قانوناً لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بكيفية غير مشروطة، إزاء استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها وإلى استكشاف جميع السبل الإضافية لتقديم تأكيدات فعلية لهذه البلدان في الإطار العالمي أو الإقليمي. وفي انتظار التوصل إلى وثيقة ملزمة قانوناً من هذا القبيل، يتعين على الدول الحائزة على هذه الأسلحة أن تراعي، وعلى نحو تام، التزاماتها الحالية، ويدعو في هذا الصدد، الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى أن تدين على نحو صريح استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة، في انتظار نزعها بشكل كامل.
- 2- يوصي بأن تبذل الدول الإسلامية قصارى الجهود في سائر المحافل الدولية قصد تحقيق الأهداف سالفة الذكر والرامية إلى دعم أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواجهة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.
- 3- يحث مؤتمر نزع السلاح على إيلاء أولوية قصوى، من بين جميع المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعماله، للشروع مبكراً في إجراء مفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية.
- 4- يطلب من الأمين العام متابعة التطورات المتعلقة بهذا المؤتمر ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/23-س

بشأن

صياغة توافق عالمي جديد حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرار رقم 41/23-س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين؛
وإذ يستذكر أيضاً البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في كوناكري؛

وإذ يساوره القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وما يترتب عن ذلك من تأثير سلبي على السلم والأمن دولياً وإقليمياً؛

وإذ يقر بأن الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي أمور أساسية لصون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

وإذ يؤكد على ألا تكون المصالح السياسية والاستراتيجية، وكذا التنافس التجاري، سبباً للمساس بأهداف منع الانتشار ونزع السلاح المشتركة.

وإذ يؤكد مجدداً الدور المحوري للأمم المتحدة ومسؤوليتها الرئيسية في مجال نزع السلاح؛
وإذ يستذكر الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي اعتمدت بالإجماع في الجلسة الخاصة الأولى المخصصة لنزع السلاح؛

وإذ يرحب بالتقرير الصادر عن فريق العمل مفتوح العضوية المعني بعقد الدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح (SSOD-IV) والتوصل إلى توصيات بخصوص الأهداف وجدول الأعمال في هذا الصدد؛

واقتراناً منه بالأهمية التي يكتسبها عقد الدورة الخاصة الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح؛
وإذ يأخذ علماً باعتماد الأمم المتحدة لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في يوليو 2017؛

1- يشدد على ضرورة صياغة توافق جديد ومتوازن في مجال نزع السلاح وضبط التسلح وعدم الانتشار النووي والمسائل الأمنية ذات الصلة باعتبارها وسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

2- يشدد على الحاجة إلى أساس غير تمييزي للوصول إلى التكنولوجيا النووية السلمية لتسهيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولاسيما في الدول النامية.

3- يدعو أعضاء أنظمة مراقبة التصدير متعددة الأطراف إلى اعتماد سياسات غير تمييزية للوصول إلى التكنولوجيا النووية وغيرها من التكنولوجيا الأخرى ذات الاستخدام المزدوج للاستخدامات السلمية،

ويسجل ببالغ القلق منح استثناءات لأقطار محددة بشكل يضر بنظام عدم الانتشار النووي والسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

4- يعب عن دعمه للمعالجة المتكافئة للطلبات المقدمة من الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ضمنها باكستان، والمتعلقة بالانضمام لعضوية مجموعة موردي المواد النووية، وذلك استناداً إلى معايير قوامها الموضوعية والشفافية وعدم التمييز.

5- يدعم بقوة عقد الدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن بغية صياغة توافق جديد ومتوازن يأخذ بعين الاعتبار التحديات القائمة والناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

6- يأخذ علماً بأن قادة دول وحكومات حركة عدم الانحياز قد أيدت عقد الدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تشكل فرصة سانحة لكي تستعرض خلالها، في ضوء الوضع الدولي الراهن، الجوانب الحرجة لعملية نزع السلاح وحشد المجتمع الدولي والرأي العام لصالح جهود نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومراقبة الأسلحة التقليدية وخفضها، وذلك استناداً إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف بغية تعزيز أو دعم الاستقرار بمستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة كافة الدول لحماية أمنها.

7- يؤكد مجدداً قناعته بأن الدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة من شأنها أن ترسم المسار المستقبلي للعمل في مجالات نزع الأسلحة وضبط التسليح وعدم الانتشار النووي وما يرتبط بها من قضايا تتعلق بالأمن الدولي.

8- يؤكد أهمية تعددية الأطراف في عملية نزع السلاح ومراقبة التسليح وعدم الانتشار النووي وما يرتبط بها من قضايا تتعلق بالأمن.

9- يطلب من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة الفعالة في العملية التحضيرية لهذه الدورة الخاصة.

10- يشجع في هذا السياق الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى الاتفاق حول برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح، ويدعو الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى النظر بصورة ايجابية في سائر المقترحات المقدمة في إطار مؤتمر نزع السلاح لهذا الغرض، بما في ذلك تسهيل مفاوضات نزع السلاح النووي والشروع فيها مبكراً.

11- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/24-س

بشأن

دراسة المبادرات والمقترحات ذات الصلة بالأسلحة التقليدية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وبمبادئ القانون الدولي المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يؤكد مجدداً مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق كافة الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير مثلما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول انسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ يقرب حق الدول كافة في صنع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها وحفظها لأغراض الدفاع عن النفس والأمن والمشاركة في عمليات دعم السلام؛

وإذ يؤكد مجدداً الحاجة إلى تقليص متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية استناداً إلى مبدأ عدم الانتقاص من أمن الدول وأخذاً بعين الاعتبار حاجة الدول كافة إلى حماية أمنها؛

وإذ يأخذ علماً بالمبادرات والمقترحات الحالية والجديدة في مجال الأسلحة التقليدية، ومنها الترتيبات الدولية لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة والأمن في مجال الأسلحة التقليدية وتلك الناشئة من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة ومنع واستئصال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه؛

وإذ يأخذ علماً كذلك باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2 أبريل 2013 معاهدة لتجارة الأسلحة؛

وإذ يؤكد مجدداً مبدأ التوافق في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف للمعاهدة ومبدأ المساواة في أمن جميع الدول وعدم الانتقاص منه؛

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة رقم 35/71 بشأن ضبط الأسلحة التقليدية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي؛

وإذ يستذكر القرار 41/24-س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين:

1. يؤكد أن المبادرات والمقترحات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة، ينبغي التعامل معها بموازاة مع مسألة صون السلم والأمن الدوليين، والتخفيف من حدة التوترات الإقليمية

والدولية، ومنع الصراعات والنزاعات وتسويتها، وبناء الثقة وتحسينها، وتعزيز نزع السلاح وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. يشدد على أن أي مبادرة دولية حول تجارة الأسلحة التقليدية ينبغي ألا تنتهك حق كل دولة في الأمن وحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير واستقلال الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار والهيمنة الأجنبية، والتزام الدول باحترام ذلك الحق وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي فيما يتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

3. يسجل ببالغ القلق السياسات التي يتبعها بعض كبار منتجي ومصدري الأسلحة في نقل السلاح والتي لا تراعي الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي والاستقرار الاستراتيجي داخل مناطق متفجرة، وذلك من أجل تعزيز أجندتها السياسية ومصالحها التجارية.

4. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/25-س

بشأن التوازن العسكري الإقليمي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، آخذاً في الحسبان ضرورة معالجة التفاوت في مستوى الأمن والناجم عن انعدام التوازن العسكري على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي؛

وإذ يستذكر كذلك البيان الختامي الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في دكار، وأيضاً جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية في هذا الشأن، وبخاصة القرار رقم 10/31-س (ق.إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 41/25-س الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في هذا الشأن:

1. يقر بضرورة تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال تسوية النزاعات القائمة وتأمين التوازن العادل والقابل للتحقق للتسلح في أدنى مستوياته.
2. يدعو المجتمع الدولي والدول المعنية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تخفف من حدة التوترات العالمية والإقليمية وأن تجد حلاً دائماً وعادلاً للصراعات والنزاعات القائمة، وبالتالي تسهيل اتخاذ إجراءات مناسبة وملموسة نحو نزع السلاح وضبط التسلح.
3. يطلب من الأمين العام متابعة تطورات هذا الموضوع حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/26-س

بشأن

ضبط التسليح ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤمن بأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتحرك في سبيل بلوغ الهدف الأسمى المتمثل في نزع عام وشامل للسلاح إنما تتم بالاسترشاد برغبة الإنسان في السلم والأمن الحقيقيين وفي إزالة خطر الحرب وتسخير الموارد الاقتصادية والفكرية للأغراض السلمية؛

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وفي ميثاق الأمم المتحدة في تسيير شؤون علاقاتها الدولية؛

وإذ يلاحظ أن سباق التسليح المحموم على الصعيد الإقليمي وتكديس الأسلحة يعرقلان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والجهود الرامية إلى بناء الثقة،

وإذ يسجل أن المبادئ التوجيهية الأساسية الخاصة بإحراز تقدم نحو نزع السلاح العام والشامل قد حظيت باعتماد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 10/2 – س؛

وإذ يستذكر القرار رقم 71/40 الصادر عن الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

وإذ يلاحظ بقلق عدم إحراز أي تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح، ولاسيما السلاح النووي؛

وإذ يدرك أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة في تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإذ يستذكر جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية في هذا الشأن، خاصة القرار رقم 10/30 – س (ق.إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 40/26 – س الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

واقتراناً منه بأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تعزيز نزع السلاح الإقليمي، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، ووفقاً لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسليح، سوف تعزز أمن جميع الدول، خاصة الصغرى منها، وتسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من خطر النزاعات الإقليمية؛

وإذ يرحب بدخول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز التنفيذ اعتباراً من يوم 21 مارس 2009، والتي كانت بمبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كاريموف، يوم 28 سبتمبر 1993 خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أصبحت أول منطقة من نوعها تتألف كلية

من دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا بمبادرة جمهورية كازاخستان لإخضاع مسألة الوضع القانوني الدولي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية للمزيد من الدراسة، بما في ذلك الضمانات الأمنية والوضع التفضيلي الملازم للدول الأطراف في تلك المناطق؛

وإذ يعرب عن أمله في أن يدخل بروتوكول المعاهدة بشأن الضمانات الأمنية السلبية الذي وفعته الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في 6 مايو 2014، حيز النفاذ في المستقبل القريب؛
وإذ يرحب كذلك بدخول معاهدة بلندابا حول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا اعتباراً من عام 2010؛

وإذ يرحب بتوقيع الدول الخمس الكبرى التي تمتلك الأسلحة النووية وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لبروتوكول في 7 مايو 2014 لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بآسيا الوسطى؛

1. يشدد على ضرورة بذل جهود دؤوبة في إطار مؤتمر نزع السلاح وبرعاية الأمم المتحدة، لإحراز التقدم بشأن مجمل القضايا المرتبطة بنزع السلاح، وخاصة منها نزع الأسلحة النووية باعتبارها أولى الأولويات.
2. يؤكد أن التوجهات العالمية والإقليمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضاً ولذلك يجب متابعتها من أجل التعزيز الجماعي للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
3. يشجع على إبرام اتفاقيات دولية تفاوضية متعددة الأطراف منصفة وغير تمييزية بشأن نزع السلاح النووي، وحظر انتشاره وبناء الثقة على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية.
4. يرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي في سبيل نزع السلاح ومنع الانتشار النووي وتحقيق الأمن.
5. يؤيد ويشجع الجهود الهادفة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي من أجل التخفيف من حدة التوترات الإقليمية، وتعزيز التدابير الخاصة بنزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.
6. يعتبر أن الاتفاقيات الإقليمية بشأن تحديد كمية إنتاج وشراء الأسلحة والإنفاق العسكري لجميع الدول، يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة وتوفير الموارد من أجل التنمية، أخذاً بالحسبان الظروف الخاصة بكل منطقة.
7. يدعو البلدان التي لم تصادق بعد على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، إلى استكمال عملية التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.
8. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/27-س

بشأن

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين؛

و اقتناعاً منه بأن وجود منشآت نووية لدى إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديداً للدول وخطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين؛

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وآخرها القرار رقم 72/24 بتاريخ 4 ديسمبر 2017، والقرارات الدولية التي صدرت عن المؤتمرات الإسلامية وعن المحافل الدولية الأخرى في هذا المجال، ولأسيما القرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة وتمديدتها عام 1995، والوثائق الختامية لمؤتمري المراجعة لعامي 2000 و2010؛

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن السياسات والتوجهات الدولية السلبية إزاء انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وما يشكله امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية من أخطار جسيمة على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها؛

وإذ يضع في اعتباره الحاجة الملحة إلى تطبيق نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط؛

وإذ يلاحظ ببالغ القلق أن س طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

وإذ يعرب عن أسفه الشديد لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والذي كان مقرراً عقده في 2012؛

وإذ يقدر الاستجابات البناءة والإيجابية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجاه المؤتمر، بما في ذلك الإعلان عن استعدادها للمشاركة في مؤتمر 2012؛

وإذ يستنكر استمرار إسرائيل في تقويض انعقاد المؤتمر بعدم إعلانها نيتها المشاركة فيه؛

1. يدعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون إبطاء وبلا شروط، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن

- الدولي رقم: 487 لعام 1981، ويؤكد مجدداً أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن حفظاً للسلم والأمن في المنطقة.
2. يعرب عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.
3. يعرب عن بالغ قلقه إزاء القدرات والتهديدات النووية الإسرائيلية، ويناشد المجموعة الإسلامية في فيينا بذل الجهود من أجل إعادة إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" على جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت عنوان: "القدرات والتهديدات النووية الإسرائيلية".
4. يؤكد مجدداً الحق الثابت لجميع الدول، مع الامتثال التام بالالتزامات المترتبة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في تطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشجع التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال بخصوص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
5. يدعو جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح، لاسيما تلك الحائزة للأسلحة النووية، إلى العمل على نحو عاجل لوضع صك قانوني ملزم على أساس المفاوضات متعددة الأطراف، وذلك من أجل منح ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.
6. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تنسيق جهودها بشأن الإعداد للمؤتمرات الدولية ذات الصلة وعقد اجتماعات لتوحيد مواقفها.
7. يشجع عمل المجموعات الإسلامية خاصة في مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا، والتنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى ومن ضمنها حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي لحشد الدعم لموقف الدول الأعضاء في المنظمة في هذا المجال.
8. يقرر حشد جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويدعم الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتحقيق هذا المبتغى.
9. يحث الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية، بصفتها دولاً راعية للقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط، والأمين العام للأمم المتحدة على تسريع تنفيذ المسؤوليات التي عهد بها إليهم في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، والعمل في هذا السياق على عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، من أجل تجنب أية عواقب سلبية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية المراجعة لعام 2020.
10. يقرر إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية وأخطارها" في جدول أعمال المؤتمرات الوزارية.
11. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/28-س

بشأن

إدانة النظام الصهيوني لحيازته قدرات نووية لتطوير ترسانة نووية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً المواقف المبدئية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي والواردة في مختلف القرارات والإعلانات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي والتي كان آخرها القرار رقم 37/34-س الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية للقمة السادسة لحركة عدم الانحياز التي عقدت في طهران من 26 إلى 31 أغسطس 2012؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل والذي اعترف فيه علانية بحيازة نظامه للأسلحة النووية؛

1. يندد بأشد عبارات التنديد بحيازة النظام الإسرائيلي للقدرات النووية لتطوير ترسانته النووية.
2. يشدد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لخطوات عاجلة وعملية في المحافل الدولية ذات الصلة، لحمل إسرائيل على التخلي عن برنامجها السري للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.
3. يعرب عن بالغ قلقه إزاء النشاطات النووية السرية لإسرائيل وامتلاكها للقدرات النووية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً للسلم والأمن الدوليين وكذا لأمن البلدان المجاورة لها ولغيرها من الدول، ويدينها لمواصلتها تطوير الترسانات النووية وتكديسها.
4. يحث المجتمع الدولي على ممارسة الضغوط على إسرائيل للتخلي عن حيازتها لأسلحتها النووية وأن تنضم فوراً، ودونما أية شروط، إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي وأن تخضع جميع مرافقها النووية غير الخاضعة لنظام الضمانات كاملة النطاق الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
5. يؤكد مجدداً دعمه لإنشاء منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجدداً ضرورة القيام على وجه السرعة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (487) لعام 1981 والفقرة (14) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) وكذا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

6. يؤكد مجدداً أن جميع الدول، بما فيها الدول المتقدمة، يجب أن تمتنع عن أية معاملة تمييزية تعيق تمتع الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية بحقوقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
7. يدعو إلى الحظر الشامل والتام لنقل جميع أنواع التجهيزات والمعلومات النووية والمعدات والتسهيلات والموارد أو الأجهزة النووية إلى إسرائيل والامتناع عن تقديم المساعدة لها في المجالات العلمية والتكنولوجية النووية. وفي هذا الصدد، يعرب عن بالغ قلقه إزاء التطور المستمر، حيث يتم السماح لعلمائها بالوصول إلى المنشآت النووية لإحدى الدول الحائزة على الأسلحة النووية. ويعتقد بأن هذا التطور ستكون له انعكاسات سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة، وعلى مصداقية النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.
8. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/29-س

بشأن

النزع الكامل للأسلحة النووية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يلاحظ الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة نزع السلاح لاتخاذ خطوات عملية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية؛

وإذ يؤكد مجدداً أن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل أكبر خطر على الإنسانية؛

و اقتناعاً منه بأن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية أمر لا غنى عنه لإزالة خطر الحرب النووية؛

وإذ يؤكد مجدداً الأولوية القصوى التي أولتها الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الخاصة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمسألة نزع السلاح؛

وإذ يقر بأن الظروف قد باتت مواتية الآن لجعل العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويؤكد الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف؛

وإذ يأخذ في اعتباره الفقرة (50) من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الخاصة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة الخاصة الأولى المخصصة لنزع السلاح، والتي دعت إلى إجراء مفاوضات عاجلة للتوصل إلى اتفاقات لوقف التحسين والتطوير النوعي لأنظمة الأسلحة النووية، وإلى برنامج شامل ومرحلي بجدول زمني متفق عليه، حيثما يكون ذلك مجدياً، من أجل خفض تدريجي ومتوازن للأسلحة النووية بما يفضي في نهاية الأمر إلى إزالتها بالكامل في أقرب وقت ممكن؛

وإذ يعرب عن تصميمه على التوصل إلى اتفاقية للأسلحة النووية بشأن حظر تطوير الأسلحة النووية وتجريبها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها والتهديد باستعمالها وتدميرها، وإبرام مثل هذه الاتفاقية الدولية في أقرب وقت ممكن؛

وإذ يستذكر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أدلت به في 8 يوليو 1996م، حول شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها، وإذ يرحب بتأكيد جميع قضاة المحكمة مجدداً بالإجماع أن هناك التزاماً على جميع الدول بمتابعة المفاوضات بنية حسنة واختتامها على نحوٍ يفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة؛

وإذ يؤكد مجددا الحاجة إلى أن تتخذ الدول النووية خطوات ملموسة عاجلة لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية وفق جدول زمني محدد، ويحثها على اتخاذ تدابير إضافية لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي؛

وإذ يستذكر إعلان الأمم المتحدة للألفية، والذي عقد فيه رؤساء الدول والحكومات العزم على بذل الجهود من أجل النزع الكامل للأسلحة الدمار الشامل، ولاسيما الأسلحة النووية؛

وإذ يؤكد مجدداً أن النزع الكامل للأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

وإذ يأخذ في اعتباره ما تعهدت به الدول النووية دون لبس في الوثيقة الختامية لمؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة في عامي 2000 و2010، بالإزالة التامة لما لديها من ترسانات الأسلحة النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي؛

وإذ يرحب بانعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع الأسلحة النووية يوم 26 سبتمبر 2013، ويقر بإسهام هذا الاجتماع في تعزيز الهدف المتمثل في النزع الكلي للأسلحة النووية ويشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الإسهام بشكل فاعل في عملية متابعة هذا الاجتماع؛

وإذ يؤكد مجددا أهمية تطبيق الدول النووية لمبادئ الشفافية وإمكانية التحقق والارجعة في جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي؛

وإذ يرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 يوليو 2017، وما يمثله ذلك من تطور عام نحو نزع السلاح النووي؛

1- يقر بأهمية قرار الجمعية العامة رقم 71/71 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته للجمعية العامة عام 2013 بشأن نزع السلاح النووي، ويرحب بإعلان 26 سبتمبر يوماً دولياً للقضاء التام على الأسلحة النووية تحقيقاً لهذا الهدف، ويدعم دعوة الجمعية لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية مبكراً في المؤتمر المعني بنزع السلاح وقرارها عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد في موعد أقصاه 2018؛

2- يقر بأنه يتعين على جميع الدول النووية اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح قصد تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

3- يعرب عن بالغ القلق إزاء برامج تحديث الرؤوس الحربية النووية من قبل كبار البلدان الحائزة على الأسلحة النووية، وإزاء خططها لنشر نوع جديد لأنظمة التسليح المزعزعة للاستقرار في مختلف المناطق من العالم.

4- يعرب عن قلقه لاستمرار بعض الدول النووية على مفهوم الردع النووي في التحالفات العسكرية وتضمن الأسلحة النووية كركيزة أساسية في العقائد الدفاعية وقيام بعض الدول، في إطار مراجعة سياساتها النووية، تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية.

- 5- يؤكد الحاجة العاجلة إلى اتخاذ خطوات ملموسة تتسم بالشفافية وإمكانية التحقق والارجعة لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.
- 6- يدعم مبادرة جمهورية كازاخستان بشأن اعتماد الإعلان العالمي لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل باعتبارها خطوة مهمة نحو اعتماد اتفاقية الأسلحة النووية.
- 7- يناشد مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي في عام 2018-2045، في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية، وبدء المفاوضات بشأن برنامج لنزع السلاح النووي على مراحل يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بحلول عام 2025؛ ويرحب في هذا الصدد باعتماد مؤتمر نزع السلاح لمقرر ينص على إنشاء خمسة أجهزة فرعية حول بنود جدول أعماله أملا في اعتماد برنامج برنامج عمل شامل ومتوازن.
- 8- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/30-س

بشأن

إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر جميع القرارات الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومؤتمر وزراء الخارجية في هذا الشأن؛

وإذ يستذكر أيضاً جميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة القرار رقم 11/11-س (ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرارات أرقام: 34/17-س و35/19-س و36/20-س و37/26-س الصادرة على التوالي عن الدورات الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يضع في اعتباره مضمون الفقرات من 145 إلى 152 من البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في 25 سبتمبر 2009؛

وإذ يستذكر أيضاً الفقرات من 64 إلى 75 من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الثانية عشرة لقمة حركة عدم الانحياز بديربان في 3 سبتمبر 1998، وكذلك الفقرات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن الواردة في الإعلان الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بمدينة هراري في شهر يونيو 1997، وأيضاً في ورقة عمل المجموعة العربية الصادرة عن وزراء الخارجية العرب في نيويورك في 29 سبتمبر 1997م؛

وإذ يدرك الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً أهداف ترسيخ التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء وتقوية قدرتها على الحفاظ على أمنها وسيادتها واستقلالها؛

وإذ يؤكد من جديد أن الأمم المتحدة آلية عالمية أساسية وغير قابلة للاستبدال لتعزيز رؤية مشتركة من أجل عالم أكثر أمناً ورفاهية، وباعتبارها تضطلع بدور مركزي في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي؛

وإذ يشدد على الأهمية البالغة لتعددية الأطراف في مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجه مصير البشرية المشترك في خضم عالمنا الذي يزداد ارتباطاً وعمولة؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء السياسات التي تحول دون قيام مجلس الأمن الدولي بواجبه الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين مما يسيء إلى مصداقيته؛

وإذ يعرب عن رفضه مخطط وتوجهات الهيمنة والتدخل باعتبارها تُشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع الدولي ولصون السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يؤكد على أن أي إصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن يتم وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبأكبر قدر من توافق الآراء؛

وإذ يؤكد أيضاً أهمية التشاور، بكيفية منتظمة، مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بمصالحها المشتركة في إطار هذه العملية؛

وإذ يشدد على أهمية الشفافية والنجاعة والمساءلة والشمولية في المداولات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة؛

وإذ يؤكد بأن مطلب منظمة التعاون الإسلامي الخاص بالتمثيل المناسب في مجلس الأمن يتماشى مع الوزن الديموغرافي والسياسي الهام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يتسم بأهمية خاصة ليس من منظور الفعالية المتزايدة فحسب، بل ولضمان تمثيل الأشكال الرئيسية للحضارات في مجلس الأمن؛

وإذ يؤكد مجدداً موقفه المبدئي المتمثل في اعتبار أن أي إصلاح في مجلس الأمن يجب أن يضمن التمثيل المناسب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أية فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع:

1. يحيط علماً بموقف المملكة العربية السعودية التي اعتذرت عن قبول عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن انطلاقاً من إدراكها التام عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عن معالجة القضايا الإسلامية، ومن أهمها القضية الفلسطينية والأزمة السورية، ويؤكد استعدادها التام لمناقشة أي مقترح يمنح الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص مصداقية أكثر ويفعل عمله ويعزز من أدائه بشكل يمكن من تحقيق مسؤولياته الكبرى في إحلال الأمن والسلم الدوليين.

2. يؤكد أهمية العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة ويشدد على أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لها مصلحة مباشرة وحيوية في تحديد نتيجة إصلاح الأمم المتحدة، ومن ثم يدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بكيفية نشطة وفعالة في عملية إصلاح مجلس الأمن الدولي، وذلك وفقاً للإعلانات والبيانات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي.

3. يلاحظ التقدم المحرز في عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولاسيما إنشاء لجنة بناء السلم ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ويشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في هذه الهيئات على حماية وتعزيز مصالح العالم الإسلامي في عمل هذه الهيئات.

4. يؤكد مجدداً دور الأمم المتحدة غير القابل للاستبدال وضرورة ضمان المشاركة المتكافئة لجميع الدول الأعضاء في نشاطاتها بطريقة شفافة ومتعددة الأطراف مسترشدة بميثاق الأمم المتحدة وقائمة على المبادئ المعترف بها عالمياً.
5. يشدد على ضرورة تطوير تصورات مشتركة ومناهج متفق عليها، في إصلاح الأمم المتحدة، لمواجهة التهديدات الجديدة منها والقائمة معاً، والمحدقة بالسلم والأمن الدوليين في سياق تعددية الأطراف.
6. يؤكد أن إصلاح مجلس الأمن الدولي يجب أن يكون إصلاحاً شاملاً لجميع جوانبه، وأن يتجنب التُّهيج الاجتزائية، وأن يأخذ في الحسبان وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
7. يشدد على أهمية تعزيز شفافية مجلس الأمن ونجاعته ومساءلته وتمثيليته وتحقيق ديمقراطيته، وذلك من خلال تحسين منهجيات عمله عملية اتخاذه للقرارات.
8. يدعم توسيع عضوية مجلس الأمن، طبقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمساواة بين جميع الدول في السيادة والتمثيل الملائم للحضارات الكبرى.
9. يؤكد من جديد ضرورة التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة وبالتطبيق غير المقيد لجميع المبادئ الواردة فيه وتحقيق الأغراض المتضمنة فيه. ويشدد على ضرورة الحفاظ على مركزية مبادئ وأغراض الميثاق وحرمتها وقدسيته والعمل على النهوض بها وخصوصاً مبادئ احترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في أي مسعى من مساعي إصلاح الأمم المتحدة.
10. يعرب عن قلقه البالغ إزاء كون بعض التوصيات والمفاهيم، مثل مسؤولية الحماية والتأويل الجديد للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، بخصوص السماح بالهجمات الاستباقية وعدم التركيز على نزع الأسلحة النووية وكذا القيود التمييزية على الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، متعارضة مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومع أحكام القانون الدولي والمبادئ المعترف بها دولياً.
11. يرفض أي توصية أو مبادرة، في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة، قد تنتهك، بشكل أو بآخر، مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة أو تتعارض مع سيادة الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ومع مبدأ عدم التدخل.
12. يشدد على أن عملية إصلاح الأمم المتحدة يجب أن تتم على أساس جميع وجهات النظر ذات الصلة، ولاسيما ما يتعلق منها بوجهات نظر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وانشغالها واهتماماتها.
13. وإذ يلاحظ استمرار حالة الجمود فيما يخص إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، ويحث في هذا الصدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التحلي بالمرونة والنظر في حل توافقي ليلبى مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

14. يؤكد أن على أعضاء مجلس الأمن الدولي أن يمارسوا عملهم بشفافية ومساءلة تامتين وأن يكونوا مسؤولين عن قراراتهم غير القانونية وعن فشلهم المتكرر في القضايا ذات الصلة بالأمة الإسلامية.
15. يعرب عن بالغ قلقه من أن المسائل المتعلقة بتهديدات الصراع والنزعة العسكرية والميول إلى استخدام القوة ينبغي تقييمها ومعالجتها بصورة مناسبة، ويؤكد ضرورة إيلاء الأولوية القصوى لمعالجة التهديد المتنامي للصراع، وذلك عند البحث عن توافق جديد للآراء حول الأمن الجماعي ومفهوم الحوار، لاسيما الحاجة إلى نموذج "للحوار بين الحضارات"، والذي سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذا الهدف النبيل لتحالف الحضارات للأمم المتحدة باعتبارهما أكثر الوسائل فاعلية لمعالجة هذا التهديد المتنامي.
16. يشدد على ضرورة تمثيل الحضارات الكبرى في مجلس الأمن الدولي، مع مراعاة أن منظمة التعاون الإسلامي هي أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة وينضوي تحت لوائها خمس سكان العالم.
17. يؤكد مجدداً قراره القاضي بأن أي مقترح إصلاح يغفل التمثيل الملائم للأمة الإسلامية ضمن أي فئة من فئات عضوية مجلس الأمن الموسع، لن يحظى بقبول العالم الإسلامي.
18. يشدد على الأهمية البالغة لمسألة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الدولي بأكبر قدر ممكن من الاتفاق، من خلال مفاوضات بناءة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بناء على التقارب بين مبادئ الإصلاح ومعاييرها، وكذلك الحاجة إلى توسيع عضوية المجلس وزيادة تمثيلية البلدان النامية وتحسين منهجيات عمل المجلس وشفافيته، ويؤكد في هذا الصدد على أهمية إجراء المزيد من المشاورات البناءة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاتفاق على قاعدة مشتركة ومبادئ وإطار لتحقيق المزيد من التقدم.
19. يؤكد، في هذا الصدد، على مواصلة المفاوضات الحكومية حول مسألة التمثيل المتكافئ في عضوية مجلس الأمن وتوسيعها، وما يرتبط بذلك من مسائل في الجلسة العلنية غير الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.
20. يشير إلى أن موقف منظمة التعاون الإسلامي بشأن إصلاح مجلس الأمن قد أكد عليه مجدداً رئيس قمة منظمة التعاون الإسلامي وأبلغه إلى رئيس عملية المفاوضات خلال رسالته بتاريخ 23 أبريل 2009 و8 فبراير 2010؛ ويطلب من ممثلي منظمة التعاون الإسلامي إبلاغ رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بمحتوى هذا القرار.
21. يشدد على ضرورة تقييد مجلس الأمن الدولي بمهمته المرتكزة على الميثاق، والامتناع عن الخوض في القضايا التي لا تندرج ضمن نطاق مهمته وصلاحياته، ويعارض محاولات مجلس الأمن ضد أي دولة بغية تحقيق الأهداف السياسية لدولة واحدة أو لدول قليلة، عوض العمل من أجل المصلحة العامة للمجتمع الدولي.
22. يؤكد مجدداً أن إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسيع عضويته، بما في ذلك مسألة حق النقض وأساليب عمل مجلس الأمن، يجب أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من حزمة عامة وشاملة مع مراعاة مبدأ تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي المتكافئ.

23. يؤكد مجدداً أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن ينبغي ألا تخضع لأي آجال مصطنعة، وأن أي قرار بشأن هذه القضية ينبغي أن يتخذ بالتوافق في الآراء.
24. يؤكد مجدداً عزم الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة بنشاط ببناء في عملية السعي لإصلاح الأمم المتحدة.
25. يطلب من فريق الاتصال مفتوح العضوية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمعني بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يواصل تنسيق مواقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على نحوٍ وثيقٍ بغية تعزيز الإصلاح الشامل لمجلس الأمن على الأساس المذكور آنفاً، وضمان التمثيل العادل لبلدان المنظمة في أي فئة من فئات مجلس الأمن الموسع بما يتفق ونسبة عضويتها في الأمم المتحدة.
26. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

بشأن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية
على تمتع شعوب البلدان المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين على أساس العدل واحترام سيادة كل دولة عضو واستقلالها، وكذا المبادئ والممارسات المتعلقة باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التنسيق والتعاون في معالجة مشاكل الأمة الإسلامية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي ويعرب عن القلق العميق إزاء الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على التعاون الاقتصادي وحرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال على المستويين الإقليمي والدولي وعلى التمتع بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

وإذ يأخذ علما بأن التكلفة البشرية للعقوبات تشكل مدعاة لانشغال حقيقي، وأن الحرمان الذي يعانيه السكان المدنيون في ظل أنظمة العقوبات يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

وإذ يساوره القلق البالغ إزاء فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بكل ما لها من تبعات سلبية على النشاطات الاجتماعية والإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان، وبالتالي وضع عقبات إضافية أمام تمتع الشعوب والأفراد تمتعا كاملاً بجميع حقوق الإنسان في تلك البلدان؛

وإذ يؤكد مجدداً أن العقوبات الاقتصادية والمالية تعد عائقاً من العوائق الأساسية التي تعترض تنفيذ إعلان الحق في التنمية:

1. يدين استمرار فرض بعض القوى للعقوبات الاقتصادية، باعتبارها أدوات لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بعض البلدان الإسلامية بهدف منعها من ممارسة حقها في أن تقرر بحرية أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويدعو الدول الأعضاء إلى عدم الاستجابة للضغوط التي تمارسها بعض الدول المؤثرة بتطبيق العقوبات الأحادية الجانب على الدول الأعضاء التي فرضت عليها هذه العقوبات.

2. يندد بالتأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية على إحقاق الحق في التنمية.
3. يدعو مؤسسات البحوث وفرق التفكير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إيلاء العناية اللازمة للأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية والمالية وعواقبها وإجراء البحوث عن العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والمساءلة في مجال حقوق الإنسان.
4. يأخذ ذلماً بالتقرير المستفيض، بما فيه من توصيات، الوارد في الوثيقة رقم: OIC/IPHRC/REP/ECO-41/2014/SANC التي أعدتها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع شعوب بلدان المنظمة المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة.
5. يؤكد مجدداً أن التدابير الاقتصادية والمالية لا ينبغي أن تستخدم باعتبارها أدوات للإكراه السياسي، وأن الشعوب لا ينبغي أن تحرم بأي حال من الأحوال من أدوات بقائها وتنميتها.
6. يطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جمع المعلومات والإحصائيات عن العواقب الضارة للعقوبات الاقتصادية والمالية من أجل إعداد تقرير حول الموضوع، والتنسيق مع الدول الأعضاء لعقد ندوة عن العقوبات الاقتصادية والمالية وأثرها على الدول الأعضاء.
7. يدعو المجموعتين الإسلاميتين في كل من نيويورك وجنيف إلى التنسيق فيما بينهما وطرح المسألة في إطار البنود والقرارات الملزمة لإبراز التأثيرات السلبية لهذه العقوبات على الدول الأعضاء.
8. يرحب بعقد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي للندوة الدولية حول موضوع "الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على شعوب البلدان المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة" في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 15 و 16 ديسمبر 2014.
9. يطلب من الأمين العام عقد اجتماع للخبراء لدراسة مقترح إنشاء آلية للرصد داخل الأمانة العامة للمنظمة، وإصدار توصيات ملموسة بشأن المتابعة الممكنة للدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.
10. يحيط علماً بالوثيقة الشاملة المتضمنة لنتائج الندوة الدولية التي عقدتها الهيئة بشأن "الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع شعوب البلدان المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة" يومي 15 و 16 ديسمبر 2015، ويوصي الأمانة العامة للمنظمة بإحداث آلية للرصد لتقييم الآثار السلبية للعقوبات على تمتع شعوب الدول الأعضاء المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة.
11. يشجع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي على إجراء اتصالاتها مع آلية الأمم المتحدة حول التدابير القسرية الانفرادية وتبادل المعلومات والتقارير ذات الصلة حول الموضوع مع الأمانة العامة.

12. يطلب من المجموعين الإسلاميتين ومن البعثات المراقبة لمنظمة التعاون الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف تقديم الوثيقة المتضمنة لنتائج الندوة المذكورة باعتبارها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، ويطلب منها أيضا متابعة توصياتها ومقترحاتها في إطار البنود ذات الصلة المطروحة داخل مداوالات الأمم المتحدة.
13. يطلب من الأمين العام عقد اجتماع لفريق خبراء لدراسة مقترح إنشاء آلية متابعة داخل الأمانة العامة للمنظمة وتقديم توصيات عملية لمتابعة الموضوع للدورة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.
14. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.
15. يقرر إدراج هذه المسألة في جدول أعمال دورته القادمة على أساس الأولوية.

قرار رقم 45/32-س

بشأن

مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا والقضاء على كراهية الإسلام والإساءة إليه

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً الإسهام القيم للدين الإسلامي في بناء الحضارة الإنسانية، ولا سيما من خلال حثه على تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل والاحترام الحقيقي في العلاقات بين الناس، والخطاب المتحضر المرتكز على العقل والمنطق؛

وإذ يدرك أن الاعتدال قيمة هامة ومنهج مشترك لمجابهة كل أشكال التطرف، بما فيها ظاهرة الإسلاموفوبيا، في سبيل تعزيز الحوار والاحترام والفهم والتسامح والقبول المتبادل؛

وإذ يستذكر أهداف منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تلك التي تسعى إلى القضاء على التمييز بجميع أشكاله، وإلى صون كرامة المسلمين كافة؛

وإذ يستذكر أيضاً بأن الدول ملزمة بأن تحظر قانوناً كافة أشكال الكراهية القائمة على القومية أو العرق أو الدين والتي تمثل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف؛

وإذ يستذكر الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالقضاء على مختلف أشكال التمييز، وكذلك جميع القرارات ذات العلاقة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعرب عن بالغ القلق إزاء وقائع القولية النمطية المتعمدة للأديان وأتباعها وشخصياتها المقدسة في وسائل الإعلام ومن قبل بعض الأحزاب والجماعات السياسية في بعض المجتمعات، وإزاء ما تقتزن به تلك الأحداث من استفزاز واستغلال سياسي؛

وإذ يستذكر البيان الختامي الصادر عن القمة الثانية عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عُقدت بجمهورية مصر العربية سنة 2014، والذي تم التأكيد فيه على الدعم القوي لمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لوضع ميثاق دولي يحدد المعايير والقواعد المناسبة لممارسة الحق في حرية التعبير والرأي والالتزام باحترام الرموز والمقدسات الدينية وكذلك القيم والمعتقدات الروحية؛

وإذ يؤكد مجدداً جميع قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن هذا الموضوع التي تشدد، من ضمن أمور أخرى، على ضرورة التصدي الفعال لتشويه صورة الإسلام والتحريض على الكراهية الدينية والأعمال العدائية والعنف والتمييز ضد الإسلام والمسلمين وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا؛ وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 الصادر في مارس 2011 والقرارات اللاحقة التي رعتهما منظمة التعاون الإسلامي، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 178/67؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تنامي مستوى ظاهرة الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب والعنصرية والتحامل الديني والكراهية العرقية في المجتمعات الغربية التي طالما كانت آمنة ومحصنة من آثارها السامة؛

وإذ يساوره الشعور بالجزع والقلق البالغ إزاء تنامي السياسات الشعبوية والإيديولوجيات اليمينية المتطرفة التي توجج الكراهية والتعصب الديني وخاصة ضد المسلمين في العديد من البلدان حول العالم؛

وإذ يعرب عن القلق إزاء تنامي مستوى الإسلاموفوبيا في بعض البلدان الغربية؛

وإذ يسجل بقلق بالغ الحملة المغرضة التي تم إطلاقها مؤخراً لمعاوية مسلم في المملكة المتحدة؛

وإذ يقر بأهمية الحوار بين أتباع الأديان والثقافات باعتباره آلية فعالة لمكافحة التطرف والتحريض على الكراهية على أساس الدين؛

وإذ يلاحظ بقلق أن من شأن الإساءة إلى الإسلام أن تؤدي إلى تنافر اجتماعي وإلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويعرب عن قلقه إزاء تداخل مناطق من العالم عن مكافحة هذا التوجه المتواصل وما ينجم عنه من ممارسات تمييزية ضد المسلمين؛

وإذ يستذكر إعلان المبادئ حول التسامح الذي اعتمده الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في 16 نوفمبر 1995؛

وإذ يحيط علمًا بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3/66، 154/66، 167/66 و208/66، التي تؤكد أهمية التنوع الثقافي وضرورة مجابهة التعصب، والقولبة السلبية، والوصم، والتمييز؛

وإذ يستذكر كذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21-س ع خ/8 بشأن الحرب ضد التعصب، والإسلاموفوبيا، وكراهية الأجانب الذي اعتمد في 22 يناير 2013؛

وإذ يضع في اعتباره أن نجاح الحرب ضد كل أشكال التمييز وصوره يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي بأكمله؛

وإذ يأخذ علمًا بتقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. يؤكد قطعياً عزم الدول الأعضاء الأکید على مواصلة التعاون الفعال والتشاور الوثيق لمناهضة ظاهرة الإسلاموفوبيا وتشويه صورة جميع الأديان السماوية والتحريض على الكراهية والعداء والتمييز ضد المسلمين.

2. يعرب عن قلقه البالغ إزاء وقائع التعصب والتمييز وأعمال العنف ضد الإسلام والمسلمين في مناطق مختلفة من العالم، فضلاً عن التصوير السلبي والقولبة النمطية للإسلام والمسلمين من خلال ربطهم في وسائل الإعلام الدولية بالعنف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

3. يدين بشدة تنامي مظاهر التعصب والتمييز ضد الجاليات والأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في الغرب، ولا سيما من خلال سن قوانين قمعية، والتطبيق

التعسفي للقوانين والسياسات التعقيدية، والتنميط الديني، وغيرها من التدابير تحت ذرائع مختلفة تتعلق بالأمن والهجرة غير الشرعية.

4. يعرب عن انشغاله العميق إزاء جميع الأفعال والتشريعات المرتبطة بالإسلاموفوبيا، ومن بينها حظر بناء المآذن في سويسرا، وحظر ارتداء الزي الإسلامي المميز، والهجمات على الأماكن الدينية، التي تتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي ومبدأ حرية الأديان، ويحض الحكومات المعنية على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لإلغاء تلك القوانين لكفالة حقوق المجتمعات المسلمة التي تخضع لولايتها.
5. يدين بشدة جميع الحوادث والمحاولات الرامية إلى الإساءة للنبي الكريم، صلى الله عليه وسلم، والرموز الإسلامية بدعوى حرية التعبير، مما يتنافى مع روح المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
6. يؤكد مجدداً ضرورة الامتناع عن استهداف الشخصيات والمؤسسات الدينية المرموقة ذات التاريخ العريق في نشر الروح السمحة والقيم النبيلة للإسلام عبر العالم، وهو استهداف يتعارض مع مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي أقرت بهدف صون الرموز الإسلامية والإرث المشترك.
7. يدين يشدة حملة "معاوية مسلم" ويحث سلطات المملكة المتحدة على إجراء تحقيق كامل بشأن المخططين لهذه الحملة ومنظميها ومموليها وإخضاعهم للمساءلة على ذلك.
8. يشدد على ضرورة منع إساءة استخدام حريتي التعبير والصحافة لإهانة الإسلام وغيره من الأديان السماوية، وأيضاً على ضرورة ضمان ممارسة الجميع، وخاصة وسائل الإعلام، لحقهم في التعبير بروح المسؤولية وطبقاً للقانون.
9. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مبادرة "الحركة العالمية من المعتدلين" لتعزيز أصوات الاعتدال في مواجهة التطرف، بما في ذلك الإسلاموفوبيا، نحو القضاء على الكراهية والتعصب في الإسلام.
10. يؤكد مجدداً أن جميع الأفعال المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا تعد أشكالاً معاصرة للعنصرية والتمييز، وانتهاكاً للكرامة الإنسانية، وخرقاً للمعايير والمقاييس الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان.
11. يدعو جميع الدول إلى منع التحريض على التمييز الديني والعداء والعنف والإساءة إلى الإسلام من خلال سن تدابير إدارية وقانونية تحرم الإساءة وتجعلها أمراً يستوجب العقاب قانوناً، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تربوية خاصة ومناسبة على كافة المستويات.
12. يشيد بمقترح إطلاق قناة منظمة التعاون الإسلامي الفضائية، ويحث هذه القناة الجديدة على تعزيز الاستثمار في وسائل الإعلام لمكافحة الإسلاموفوبيا وتشويه صورة الأديان وما يرتبط بهما من مظاهر التعصب في هذا الشأن.

13. يرحب بالتقرير الختامي لاجتماع فريق الخبراء بعنوان " دور مرصد منظمة التعاون الإسلامي لظاهرة الإسلاموفوبيا في تعزيز جهود العالم الإسلامي في معالجة قضية الإسلاموفوبيا حول العالم " والذي انعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 4 و 5 أبريل 2017، ويحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة على وضع توصيات هذه الفعالية موضع التنفيذ من خلال تنظيم مشاريع مناسبة.
14. يحث الأمانة العامة على اتخاذ تدابير مع المؤسسات التابعة للمنظمة لصياغة استراتيجية شاملة حول الإسلاموفوبيا.
15. يشيد بانعقاد الدورة السادسة لمسار إسطنبول في سنغافورة في يوليو 2016 والتي استعرضت ما تم إحراره من تقدم في تنفيذ خطة العمل الثمانية المتفق عليها بالإجماع بموجب مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16، ويؤكد مجدداً أهميتها باعتبارها خطوة هامة لجهود الأمم المتحدة في التصدي للتحريض على الكراهية والتمييز والوصم العنف بسبب الدين أو المعتقد، ويدعو إلى بذل جميع الجهود من أجل صون هذا التوافق الدولي في الآراء حول هذه المبادرة المهمة لمنظمة التعاون الإسلامي.
16. يطلب من الأمين العام إنشاء شعبة خاصة في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة للتعامل تحديداً مع مسار إسطنبول للسلام وحصيلة اجتماعاته السابقة والمستقبلية وعلى نحو يتسم بصبغة مؤسسية.
17. يؤكد مجدداً الدور الرئيسي للالتزام السياسي على أعلى المستويات من أجل التقيد التام والفعلي بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16، ويشجع الدول على إيلاء عناية خاصة لأهمية تجريم التحريض على العنف بسبب الدين أو المعتقد، مع الإقرار في الوقت ذاته بالدور الإيجابي للمناقشة الصريحة والبناءة والمتسمة بالدمائة والاحترام وللحوار بين الحضارات في هذا الشأن.
18. يرحب بالدور البناء الذي يقوم به مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات ومقره فيينا، الذي ساعد في تعزيز ودعم الجهود على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الحد من الصدام، وتعزيز التسامح والحوار والوثام بين الأديان، ويدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة المشاركة الفعالة في أنشطة المركز وبرامجه.
19. يرحب بالدور الرائد الذي تضطلع به مؤسسة الأزهر الشريف في مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا وفي إنشاء المرصد المعني بمكافحة التطرف والإسلاموفوبيا باعتباره إجراءً يهدف إلى مكافحة الأفكار المتطرفة ويعزز من الجهود المبذولة للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا.
20. يشيد بانعقاد "مؤتمر الأزهر العالمي للسلام" بالقاهرة يومي 27 و 28 أبريل 2017 تحت رعاية شيخ الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين، وبمشاركة البابا فرانسيس بابا الفاتيكان ورأس الكنيسة الكاثوليكية وعدد من القادة الدينيين للكنائس الشرقية، بهدف ترسيخ مبادئ التسامح والمحبة ونبذ العنف والكراهية والتمييز.

21. يشيد بجهود جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعقد مؤتمر دولي في عمان في عام 2005 لبحث مظاهر الإساءة إلى الإسلام بمشاركة علماء المسلمين من مختلف المذاهب الإسلامية، الذي تمخض عنه رسالة عمّان التي أبرزت الصورة المشرفة للإسلام العظيم، وبينت مبادئه المتمثلة في التسامح والوسطية والاعتدال وحرصه على الحوار مع الآخر لتحقيق خير المجتمع الإنساني وتقدمه، ويشيد كذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والوثام بين الديانات، كما يعرب عن تقديره لمبادرات جلالته المتعددة الهادفة إلى بناء جسور التواصل وإزالة المفاهيم المغلوطة بين أتباع الديانات، ومن هذه المبادرات مبادرة "الأسبوع العالمي بين الأديان" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2010 الذي أعلن فيه الأسبوع الأول من شهر فبراير من كل عام أسبوعاً للوثام العالمي بين الديانات ويرحب بجهود الدول الأعضاء في المنظمة في إحياء فعاليات هذا الأسبوع وأنشطته.
22. يعرب عن ارتياحه للعمل الذي يضطلع به مرصد الإسلاموفوبيا بالأمانة العامة للمنظمة في رصد الحوادث المرتبطة بهذه الظاهرة، ويطلب من الأمين العام تعزيز مرصد الإسلاموفوبيا وتقديم تقرير سنوي حول مظاهر الكراهية والتمييز والعداء والعنف والتعصب ضد المسلمين والأعمال المسيئة للإسلام أو لشخصياته المقدسة، في الوقت المناسب، ويستحسن أن يكون ذلك قبل انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان في مارس، وضمان نشر التقرير على أوسع نطاق، بما في ذلك رفعه إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان وإلى جميع المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان.
23. يطلب من الأمين العام مواصلة انخراطه البناء مع جميع الجهات المعنية وصناع الرأي العام المؤثرين، لا سيما في الغرب، وذلك بغية مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، والكراهية الدينية، والعنف، والتعصب، والتمييز، وتهيئة بيئة دولية تفضي إلى الوثام والحوار بين الأديان وبين الحضارات.
24. يعرب عن القلق من تنامي حوادث التعصب الديني والقبولية السلبية للأفراد على أساس الدين أو المعتقد في جميع أنحاء العالم.
25. يشدد خصوصاً على ارتفاع وتيرة الهجمات العنصرية التي تستهدف الجالية المسلمة في أوروبا وخارجها.
26. يلاحظ أن الأحكام المسبقة وسوء الفهم بين الثقافات المختلفة لا يزالان يشكلان الأسباب الرئيسية للصراعات.
27. يؤكد أهمية الحوار بين الأديان والحضارات في تعزيز التسامح.
28. يشدد على أن لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية دوراً حاسماً في خلق بيئة مواتية للتفاهم بين الثقافات والديانات.
29. يحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا.
30. يدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز الحوار الفعال بين الثقافات والديانات.

31. يشجع الدول على رفع مستوى الوعي، وخاصة بين الشباب، عن مخاطر التعصب وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا.
32. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى استكشاف سبل استخدام الوساطة كأداة لدرء النزاعات وفضها من أجل معالجة تلك المخاطر، ولاسيما من خلال بناء القدرات في مجال تقنيات الوساطة التي تكتسي حساسية ثقافية.
33. يؤكد من جديد مسؤولية البرلمانين بالتنديد علناً بكراهية الأجانب والتعصب والتمييز.
34. يدعو سفراء الدول الأعضاء في المنظمة بمختلف دول العالم إلى التنسيق قصد إقامة تظاهرات مشتركة ببلدانهم للتعريف بسماحة الدين الإسلامي وقيمه النبيلة وبإسهامه في بناء الحضارة الإنسانية.
35. يشدد على ضرورة مراجعة وتحديث المناهج التعليمية بما يلي حاجة الأمة ولتوعية وتنوير المنخرطين في المؤسسات والأنشطة الأكاديمية في الدول الأعضاء من أجل الحيلولة دون تفشي النزعات الراديكالية، وذلك عبر المسلك المدني باعتباره أحد السبل الكفيلة باحتواء ظاهرة الإسلاموفوبيا.
36. يوصي بتشكيل تجمع وشبكة من الخبراء القانونيين من ذوي الخبرة والمكانة اللذين يسمحان لهم بتقديم التوجيه والمساعدة القانونيين في التعامل مع حوادث الإسلاموفوبيا على الصعيد المحلي دعماً للمسلمين أو لجمعياتهم المحلية المتضررة من الإسلاموفوبيا.
37. يقرر إدراج هذا البند ضمن جدول أعمال دوراته العادية، ويطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

بشأن

مركز صوت الحكمة للحوار والسلام والتفاهم

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

استناداً إلى المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، التي تدعو دولها الأعضاء إلى التعاون من أجل مكافحة الإرهاب بجميع صوره وتجلياته وإلى حماية الصورة الحقيقية للإسلام والذود عنها، وإلى دعم القيم الإسلامية المتمثلة في الوسطية والتسامح واحترام التنوع والدفاع عن عالمية رسالة الدين الإسلامي؛ واستناداً كذلك إلى المقتضيات ذات الصلة الواردة في "برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025" وخطته التنفيذية التي تنص على سلسلة من التدابير الخاصة لمحاربة الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف والطائفية والتشدد والإسلاموفوبيا؛

وإذ يستذكر القرارات 42/41-س و43/41-س و44/41-س التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دوراته الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين على التوالي؛

وإذ يستذكر كذلك جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن مع الدعوة إلى اتخاذ تدابير جماعية ولاسيما في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف؛

وإذ يعرب عن القلق إزاء التهديد الذي يمثله الفكر المتطرف للسلم والاستقرار والوئام الديني والتناغم الاجتماعي في الدول الأعضاء واستغلال الدين وإساءة استخدامه من قبل الجماعات الإرهابية ونشرها للخطاب المتطرف؛

وإذ يعرب كذلك عن القلق إزاء حوادث التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف في أوساط الشباب في الدول الأعضاء من خلال وسائل الإعلام والفضاء الإلكتروني؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حيال الموضوع مع الأخذ في الحسبان بالتقرير الصادر عن الاجتماع التشاوري الذي عُقد في الأمانة العامة يوم 2017/07/17 بخصوص مركز صوت الحكمة:

1. يرحب بإطلاق "مركز صوت الحكمة للحوار والسلام والتفاهم" في إطار إدارة الحوار والتواصل بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.
2. يؤكد بأن إنشاء مركز صوت الحكمة خطوة هامة ترمي إلى تفكيك بنية الخطاب المتطرف الذي تنشره الجماعات الإرهابية عبر وسائل الإعلام، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي.

3. يدعو الدول الأعضاء إلى توفير كل وسائل الدعم الضرورية لمركز صوت الحكمة في الأمانة العامة حتى ينجح في تقديم الأسس العقلية والفكرية التي تنبني عليها جهود الأمانة العامة في تعزيز احترام التنوع وقيم الاعتدال والتسامح والسلام والتعايش من جهة، وبناء جسور التقارب بين المجتمعات من جهة أخرى.
4. يدعو كذلك الدول الأعضاء إلى تعزيز الشراكة وتقوية أواصر التعاون بين مركز صوت الحكمة والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.
5. يدعو المؤسسات الدينية ومراكز البحث وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ذات الصلة في الدول الأعضاء إلى دعم صوت الحكمة والتنسيق معه والمشاركة في نشاطاته.
6. يطلب من مجمع الفقه الإسلامي الدولي تقديم مساهمات جوهرية لنشرها باعتبارها رسائل حقيقية للإسلام لمكافحة الإرهاب.
7. يطلب تمكين إدارة الحوار والتواصل من الخبرة والوسائل الفنية اللازمة ومن موظفين من أصحاب الخبرة من أجل الاستخدام الفعال لأنماط حديثة لبث الخطابات عبر وسائل لتواصل الاجتماعي، مثل نسق الرسومات المتبادلة (GIF) والأفلام القصيرة ومخططات المعلومات البيانية.
8. يشجع المفكرين المسلمين والمؤسسات والمنظمات الإسلامية على صياغة خطابات معتدلة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب؛ ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للخطاب المعتدل الصادر عن بنغلادش بعنوان "فتوى السلم للإنسانية ضد الإرهاب والتشدد" الذي أيده 100 ألف من الفقهاء والأئمة المسلمين من جميع المذاهب.
9. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في الموضوع إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/34-س

بشأن

التصدي لتشويه صورة الأديان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً دعوة ميثاق منظمة التعاون الإسلامي إلى تشجيع القيم الإسلامية النبيلة التي تدعو إلى الوسطية والتسامح واحترام التنوع وصيانة الرموز الإسلامية والتراث المشترك والدفاع عن الطابع العالمي للدين الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً أهداف منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة ما يتعلق منها بحماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، ومكافحة تشويه صورة الإسلام، والقضاء على التمييز، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان؛

وإذ يدرك الطابع الخطير الذي تكتسيه مسألة تشويه صورة جميع الأديان وضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة بوسائل من ضمنها تعزيز التفاهم عن طريق الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات؛

وإذ يستذكر القرار المعنون "مناهضة تشويه صورة الأديان" الصادر عن دورات مجلس وزراء الخارجية المتعاقبة

وإذ يؤكد مجدداً التزام كافة الدول بأن تنفذ، على نحو متكامل، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تؤكد بوضوح، في جملة أمور، أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة، وعلى ضرورة تعزيز التزام المجتمع الدولي بالعمل، ضمن أمور أخرى، على ترسيخ ثقافة السلم واحترام جميع الأديان والعقائد والثقافات ومنع تشويه صورة الأديان؛

وإذ يستذكر أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما تلك المتعلقة منها بتشجيع بلورة موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها في المحافل الدولية؛

وإذ يدرك الإسهام القيم لأتباع مختلف الديانات في الإنسانية والإسهام الذي قد يخلقه الحوار بين المجموعات الدينية في تعزيز الوعي وفهم القيم المشتركة التي يتقاسمها أبناء البشرية كافة؛

1- يعرب عن قلقه العميق إزاء اشتداد حملة الإساءة إلى الإسلام بشكل عام، بما في ذلك التنميط العرقي والديني للجماعات والمجتمعات المسلمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 المأساوية.

- 2- يدين بشدة قيام مجموعة معادية للأجانب وللمسلمين بحرق نسخ من القرآن الكريم خلال تجمع جماهيري نظمته يوم 21 فبراير 2017 في حديقة ستروموفكا في براغ بحضور وكالات إنفاذ القانون.
- 3- يعرب عن انزعاجه العميق من تقاعس سلطات الجمهورية التشيكية عن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذا العمل الذي ينطوي على التحريض على الكراهية والتعصب الديني.
- 4- يعرب عن قلقه العميق، في هذا السياق، إزاء ربط الإسلام بشكل مغلوط ومتكرر بانتهاكات حقوق الإنسان وبالإرهاب، ويعرب، في هذا الصدد، عن أسفه إزاء القوانين والتدابير الإدارية الموجهة بالخصوص لرصد الجماعات والمجتمعات المسلمة والتحكم فيها ومراقبتها، وبالتالي وصمها وإجازه التمييز الذي تعاني منه.
- 5- يعرب عن انشغاله العميق إزاء التنميط السلبي والمتعمد للإساءة للإسلام والمسلمين، مما أدى إلى تنامي التعصب ضد المسلمين واستخدام وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، بما فيها الانترنت، وأية وسيلة أخرى للتحريض على العنف وكراهية الأجانب وما يرتبط بذلك من مظاهر التعصب والتمييز ضد الإسلام والرموز الدينية الإسلامية والشخصيات المبجلة.
- 6- يعرب أيضاً عن قلقه العميق إزاء تسخير الانترنت والإعلام وتكنولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام الترفيهية، مثل الأفلام والألعاب الرقمية، من أجل بث أفكار للسخرية من الرموز الدينية الإسلامية والشخصيات المبجلة والإساءة إليها وتشويه سمعتها، وتأجيج التعصب الديني وترويج الإسلاموفوبيا والتحريض على العنف والكراهية من خلال التوصيف السلبي والمغلوط للمسلمين والدول الإسلامية، ويحث في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء على التطرق وبكل قوة لهذه المسألة مع الشركاء المعنيين والمنتديات.
- 7- يستنكر بشدة جميع أعمال العنف النفسي والجسدي وكافة الاعتداءات ودعاوي التحريض التي تقترف ضد المسلمين، وكذا الأعمال التي تستهدف مشاريعهم وأماكنهم ومراكزهم الثقافية وأماكن عبادتهم. كما يستنكر استهداف أماكن المسلمين المقدسة ورموزهم الدينية وشخصياتهم.
- 8- يقر بأن الإساءة إلى الإسلام والمسلمين، في إطار الحرب على الإرهاب، أضحت عاملاً يؤدي إلى تفاقم الظاهرة ويساهم في حرمان المسلمين من حقوقهم وحريةهم الأساسية ويؤدي إلى إقصائهم اقتصادياً واجتماعياً.
- 9- يؤكد، كما ينص على ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادتان 19 و29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتان 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أن لكل شخص الحق في حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، والحق في حرية التعبير التي تستتبع ممارستها واجبات ومسؤوليات خاصة، وهي بالتالي قد تكون خاضعة لعدد من القيود التي يقرها القانون والتي

تقتضيهما ضرورة ضمان احترام حقوق وحرقات الغير وحماية الأمن الوطني والنظام العام والصحة العامة والأخلاق والرفاهية العامة.

- 10- يؤكد أن التعليق العام رقم (15) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، والذي نصت من خلاله اللجنة على أن منع نشر جميع الأفكار التي ترتكز على الشعور بالتفوق العرقي وعلى الكراهية متوافق مع حرية الرأي والتعبير، وأن هذا المنع يطال أيضا مسألة التحريض على الكراهية الدينية.
- 11- يرحب بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في فيينا الذي يهدف إلى تعزيز ودعم الجهود على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الحد من الصدام، وتعزيز التسامح والحوار والوثام بين الأديان، ويدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة بفعالية في أنشطة وبرامج المركز. ويرحب كذلك بجهود مؤتمر قادة العالم والديانات التقليدية والتي ترمي إلى تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل في مواجهة إيديولوجية الكراهية والتطرف.
- 12- يشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والوثام بين الأديان، كما يعرب عن تقديره لمبادرات جلالته المتعددة، والهادفة إلى بناء جسور التواصل وإزالة المفاهيم المغلوطة بين أتباع الديانات، ومن هذه المبادرات مبادرة «الأسبوع العالمي للوثام بين الأديان» التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 أكتوبر 2010 بموجب القرار رقم A/RES/65/5 والذي أعلن فيه الأسبوع الأول من شهر فبراير من كل عام أسبوعاً للوثام العالمي بين الأديان.
- 13- يأخذ علما باعتماد الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، بتوافق عام في الآراء، للقرار رقم 18/16 بشأن «مكافحة التعصب والقولية النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس، بسبب دينهم أو معتقدهم»، وكذلك القرار 178/67 الذي اعتمده الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 14- يشيد بجهود الأمين العام ونشاطاته ذات الصلة ويعمل المجموعتين الإسلاميتين لدى الأمم المتحدة وخاصة فريق عمل المنظمة المعني بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في جنيف على إسهاماتهم القيمة في حماية وتعزيز المصالح المشتركة للدول الأعضاء في المنظمة ويطلب منهم مواصلة نشاطاتهم وفقاً لهذا القرار.
- 15- يرحب بمقترحات الأمين العام الواردة في القرار رقم: 18/16 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، وذلك بغرض تعزيز المناخ الداخلي للتسامح الديني والسلم والاحترام، مع الإشارة على نحو خاص إلى اعتماد تدابير لتجريم التحريض على العنف الوشيك على أساس الدين أو المعتقد والخطوات المتخذة لتنفيذ هذه المقترحات.

- 16- يدعم مسار اسطنبول الرامي إلى ضمان تنفيذ القرار رقم 18/16 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والذي أثبت، حتى الآن، نجاحه في بلورة فهم مشترك لمكافحة التعصب على أساس الدين.
- 17- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره باعتبارها بندا يحظى بالأولوية في جدول أعمال مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية.
- 18- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/35-س

بشأن

إدانة تدنيس المصحف الشريف

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً العهد الذي قطعته جميع الدول على نفسها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين؛
وإذ يؤكد مجدداً أهداف منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما ما يتعلق منها بحماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها والتصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان؛
وإذ يستذكر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا والقضاء على الكراهية والإساءة للإسلام وتشويه صورة الأديان، وأيضاً القرار رقم 167/66 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار رقم 18/16 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في مارس 2011؛
وإذ يلاحظ ببالغ القلق استمرار مظاهر التعصب والتمييز والصور السلبية والنمطية والوصم والكراهية الدينية والعنف ضد المسلمين في مناطق كثيرة من العالم؛

وإذ يدرك أن جميع الحضارات تتقاسم وتمتلك القيم الإنسانية الأساسية وأن التنوع الثقافي والديني والسعي لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية من قبل كافة الشعوب والأمم يشكل مصدراً للإثراء المتبادل للحياة الاجتماعية والثقافية للبشرية؛

وإذ يؤكد مجدداً أهمية تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات لتحقيق السلم والوثام في العالم؛ وإذ يرحب بجميع المبادرات والجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد؛
وإذ يشدد على ضرورة ضمان ممارسة الجميع حقهم في حرية التعبير بمسؤولية ووفقاً لقوانين وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء تخاذل بعض الدول عن مناهضة التوجه المتنامي للإساءة للإسلام وما ينتج عنه من ممارسات تمييزية ضد المسلمين:

- 1- يدين بأشد العبارات العمل المشين المتمثل في إحراق المصحف الشريف في أماكن من العالم، والأفعال الشنيعة المتمثلة في عرض الفيلم المسيء "براءة المسلمين" ونشر الرسوم المسيئة للنبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وهو عمل يشكل انتهاكاً للحرية الدينية وحرية المعتقد اللتين تكفلهما الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وصدمة عميقة لما يزيد عن مليار مسلم ولجميع الشعوب ذات الضمائر الحية في سائر بقاع العالم.
- 2- يدين بشدة جميع الحملات المغرضة المتعمدة والاستفزازية ضد الإسلام وضد الرسول الكريم محمد، صلى الله عليه وسلم، في أي مكان من العالم والتي يقوم بها أي فرد، وإزاء استمرار حالات التصوير النمطي التحقيري والتوصيف السلبي ووصم الناس بسبب دينهم أو معتقدتهم والبرامج والأجندات التي تسلكها

التنظيمات والمجموعات المتطرفة من أجل إحداث وإدامة التصورات النمطية السلبية عن الجماعات الدينية، ولاسيما حينما تتغاضى عنها الحكومات، ويدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ تدابير فورية لوقف هذه الأعمال التحريضية المقيتة وغير المقبولة ومنعها.

3- يعرب عن بالغ قلقه إزاء تنامي الأفعال المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا والتعصب والتمييز والعنف على أساس الدين والتنميط السلبي للناس على أساس الدين أو المعتقد، وهو أمر يتعارض مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومع مبدأ حرية الأديان، ويحث الحكومات، وفقاً لالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك التشريع اللازم للتصدي لهذه الأفعال التي تؤدي إلى التحريض على الكراهية والتمييز والعنف ضد الأشخاص على أساس دينهم.

4- يدعو الدول الأعضاء إلى تأييد الأمم المتحدة باستصدار قرار يدين أي دولة أو مجموعة أو أفراد تتعرض للأديان السماوية وللأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ووضع العقوبات الرادعة.

5- يقرباًن تبادل الأفكار في إطار نقاش عام ومفتوح، وكذلك الحوار بين الأديان وبين الثقافات، على الصعيد المحلي والوطني والدولي يمكن أن ينهض بدور إيجابي في تعزيز الديمقراطية ومكافحة الكراهية الدينية.

6- يناشد الدول أن تعتمد تدابير وسياسات لتعزيز الاحترام الكامل أماكن العبادة والمواقع الدينية والمقابر وحمايتها، واتخاذ التدابير اللازمة في الحالات التي تكون فيها معرضة للتخريب أو التدمير.

7- يدعو إلى قيادة سياسية وإلى تعزيز الجهود الدولية لتشجيع الحوار العالمي من أجل تعزيز ثقافة التسامح والسلم على جميع المستويات، على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات؛ ويحث الدول والمنظمات غير الحكومية وزعماء الدين ووسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية على دعم مثل هذا الحوار وتعزيزه.

8- يرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للانخراط البناء مع جميع المعنيين وصانعي الرأي العام المؤثرين، ولاسيما في الغرب، بغية محاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا من خلال صياغة إستراتيجية شاملة ترمي إلى خلق بيئة دولية تفضي إلى الوثام الديني والحضاري، ويطلب منه مواصلة هذه الجهود.

9- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

بشأن التعاون والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات
والتجمعات الدولية والإقليمية الأخرى

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يرحب بالتقدم المحرز في مجال تعزيز التعاون متعدد الأطراف من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في آسيا في إطار مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (سيكا)؛

وإذ يرحب بمبادرة رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، الخاصة بإقامة منبر تواصل جديد G-Global باعتباره القوة الأكثر تأثيراً لوضع سياسة اقتصادية دولية من خلال زيادة عدد الدول المشاركة في البحث عن حلول عالمية للأزمات، ويدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية للنظر في المشاركة في هذه المبادرة بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة الأخرى؛

1- يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الدؤوبة لتعزيز الحوار بين منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية.

2- يحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التعاون بين المنظمة ومختلف المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3- يرحب بانضمام المملكة المغربية لعضوية الاتحاد الإفريقي خلال الدورة الثامنة والعشرين لقمة الاتحاد الإفريقي طبقاً لأحكام النص التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

4- يطلب من الأمين العام متابعة إجراءات التوقيع على اتفاق التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي الذي تم إقراره خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد سنة 2011 في أستانا بجمهورية كازاخستان.

5- يطلب من الأمين العام أن ينظر، في إطار تعزيز العلاقات والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، في سبل إقامة علاقات أوثق مع مؤتمر التفاعل وبناء تدابير الثقة في آسيا، من خلال جملة أمور تتضمن طلب الحصول على وضع المراقب للمؤتمر لدى المنظمة وتوقيع مذكرة تفاهم معه.

6- يشيد بالأمين العام لتوقيعه مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي ومجلس البلدان الناطقة بالتركية على هامش القمة الإسلامية الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت في أستانا يوم 10 سبتمبر 2017.

قرار رقم 45/37-س

بشأن

تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر التعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في شتى المجالات، وخاصة منها السلم، والأمن، والمساعدة الإنسانية، واللجئيين، وتعزيز الحوار بين الحضارات؛

وإذ يستذكر أيضاً الاجتماع العام حول التعاون بين كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتهما المتخصصة، والذي عُقد في جنيف من 1 إلى 3 مايو 2013؛

واقتراناً منه بأن تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة يسهم في تعزيز المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق المنظمة؛

وإذ يأخذ علماً، مع التقدير، بتصميم المنظمتين على تعزيز التعاون القائم بينهما حالياً من خلال أساليب عدة من ضمنها وضع آلية للتعاون مرة كل سنتين يتفق عليها بين الطرفين؛

وإذ يسجل بارتياح انعقاد اجتماع خاص، يوم 28 أكتوبر 2013، برئاسة جمهورية أذربيجان تحت شعار: «التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين: تعزيز الشراكة المتأزرة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي»، وذلك لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب ببيان رئيس مجلس الأمن (رقم S/PRST/2013/16) بتاريخ 28 أكتوبر 2013:

1. يعرب عن أسى عبارات التقدير لفخامة الرئيس إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، على مبادرته المدعومة من الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، والتي تمخضت عن عقد الاجتماع الخاص يوم 28 أكتوبر 2013 تحت شعار: «التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين: تعزيز الشراكة المتأزرة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي».

2. يعرب عن صادق تقديره لجمهورية أذربيجان على تنظيم وعقد هذا الاجتماع التاريخي البارز، وأيضاً على أدائها المتميز وتوجيهها المقندر بصفتها رئيسة لمجلس الأمن الدولي خلال شهر أكتوبر 2013.

3. يشيد بانعقاد الملتقى رفيع المستوى يوم 17 نوفمبر 2016 في نيويورك بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة تحت شعار "تعزيز الشراكة الاستراتيجية من أجل التصدي للإيديولوجيات المتطرفة"، ويعرب عن ارتياحه إزاء التعزيز التدريجي لعلاقات التعاون بين المنظمتين.
4. يهنئ السنغال على رئاستها المثمرة لمجلس الأمن الدولي ويشيد بمبادرتها التي أفضت إلى عقد هذا الملتقى رفيع المستوى الذي شكل فرصة سانحة لكلا المنظمتين لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهما في مجال مكافحة التطرف، من جهة، ولتمكين منظمة التعاون الإسلامي من إبراز جهودها الدؤوبة في التصدي للتأثيرات الضارة لهذه الظاهرة.
5. يعرب عن بالغ تقديره للتدابير التي تقررته من خلال تلك المناسبة من أجل التصدي على نحو فعال للتطرف، وخاصة منها تلك التي تقضي بنزع صبغة المشروعية عن الخطابات التي تروجها الجماعات الإرهابية لتبرير أعمالها، وهو عمل يرون تفكيك الأسس الفكرية ويستلزم تفاعلاً حيويًا مع الشباب ومع سائر الفئات الهشة داخل مجتمعاتنا.
6. يطلب من الأمين العام متابعة مجالات التعاون بين المنظمتين وفقاً لما جاء في كلمة رئيس مجلس الأمن الدولي ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/38-س

بشأن

مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعات قمة مجموعة العشرين

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يرحب بمبادرة رئيس جمهورية كازاخستان، فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، التي طرحها في الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي (أستانة، 28-30 يونيو 2011) لتعزيز دور المنظمة في صياغة الأفكار الجديدة واتخاذ القرار على الصعيد العالمي من خلال المشاركة في اجتماعات قمة مجموعة العشرين؛

وإذ يأخذ علماً ببيان وفد كازاخستان في الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (الرياض، المملكة العربية السعودية، 25-26 فبراير 2012) الذي دعا المشاركين في الاجتماع إلى دعم مبادرة كازاخستان؛

وإذ يشيد بالتدابير التي اتخذها الأمين العام دعماً لمبادرة كازاخستان، ولاسيما الرسائل التي بعثها في 23 مايو 2012 لوزراء خارجية كل من جمهورية إندونيسيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية (التي استضافت القمة العاشرة لمجموعة العشرين يومي 15-16 نوفمبر 2015 في أنطاليا) الأعضاء في مجموعة العشرين، مع طلب طرح مسألة مشاركة المنظمة في اجتماعات قمة مجموعة العشرين:

1. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً جمهورية إندونيسيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، إلى مواصلة تنسيق جهودها الرامية إلى ضمان مشاركة المنظمة في اجتماعات قمة مجموعة العشرين.

2. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تبادل وجهات النظر حول إمكانية إسهام المنظمة في جدول أعمال اجتماعات قمة مجموعة العشرين، بما في ذلك القضايا المرتبطة بتثبيت استقرار الأنظمة المالية العالمية ومواجهة الفقر والكوارث الإنسانية، ومعالجة قضايا التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية والآسيوية وتعزيز الأمن في مجال الطاقة والغذاء وتعزيز الحوار بين الثقافات.

3. يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/39-س

بشأن

تخصيص يوم 5 أغسطس من كل عام

"يوماً لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في الإسلام"

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

تمسكاً منه بتعاليم الدين الإسلامي الخالدة المرتبطة بالحرية والعدالة والسلم والإخاء والمساواة بين أبناء البشر، ووعياً منه بالصبغة العالمية والشمولية لأحكام الدين الإسلامي حول حقوق الإنسان والمكانة المرموقة التي خص بها الإنسان؛

ووعياً منه بالكرامة والحقوق التي تكفلها الشريعة الإسلامية لأبناء البشرية كافة، وإدراكاً منه بأن جميع الحقوق الإنسانية مستمدة من الإنسان ومتأصلة فيه؛

وإذ يضع في الاعتبار الأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والمتمثلة في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة؛

وإذ يؤمن بأن الحقوق الأساسية في الإسلام جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً الدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس ومنحت البشرية حضارة عالمية ومتوازنة قوامها الانسجام والتناغم بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة؛

وإذ يستذكر إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ويشدد على أن البشرية، التي بلغت مرحلة متقدمة في مجال العلوم المادية، ما زالت وينبغي أن تظل في أمس الحاجة للإيمان لدعم حضارتها ولقوة تحفيز ذاتية لصون حقوقها؛

وإذ يشدد على أن تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء يشكل هدفاً مركزياً لمنظمة التعاون الإسلامي؛

ووعياً منه بالظروف الدولية السائدة وبضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الفعال بين الدول الأعضاء لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بإشاعة التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيزها وصونها في مجال حقوق الإنسان وحماية الصورة الحقيقية للإسلام والدفاع عنها والتصدي لحمالات تشويه الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، باعتماد أساليب من ضمنها تخصيص يوم من كل عام يعرف "بيوم حقوق الإنسان في

الإسلام "تمنح فيه الفرصة للأمة الإسلامية لتعريف المجتمع الدولي أكثر بحقوق الإنسان في الإسلام وإبراز التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان في الإسلام في عالم اليوم:

- 1- يقرر تخصيص اليوم الخامس من أغسطس من كل عام، والذي يصادف يوم اعتماد إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، "يوماً لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في الإسلام".
- 2- يطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إحياء هذا اليوم المجيد الذي ينبغي اغتنامه فرصة لاتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان، والانتقال بها إلى مكانة أرقى من الحوار والتعاون والتعليم والتوعية، عملاً بتعاليم الدين الإسلامي وقيمه. وسيسعى العالم الإسلامي جاهداً لتحقيق هذه الرؤية من خلال العمل الفعال والشمولي، طبقاً لقيمه ومبادئه السماوية الخاصة.

قرار رقم 45/40-س

بشأن

مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرار رقم 41/39-س الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة في ميثاق المنظمة بخصوص الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الدول الأعضاء؛

وإذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي يهدف إلى تعزيز حكم القانون وتوسيع مجال الحريات العامة وترسيخ المشاركة السياسية؛

وإذ يؤكد على البيانات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن تعزيز حكم القانون والتداول على السلطة في الدول الأعضاء؛

وإذ يدرك أهمية مراقبة الانتخابات من قبل المراقبين الدوليين لضمان مصداقيتها وشفافيتها في الدول الأعضاء؛

وإذ يؤكد مجدداً دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز شفافية الانتخابات ومصداقيتها مع الاحترام التام لأحكام دساتير الدول الأعضاء وتشريعاتها؛

وإذ يشدد على ضرورة استرشاد مراقبي الانتخابات بمدونة سلوك:

1- يشيد بالدول الأعضاء على إسهامها في إعداد مدونة السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات في منظمة التعاون الإسلامي.

2- يطلب من الدول الأعضاء ومن الأمانة العامة التعاون مع بعثات ملاحظة الانتخابات التي تسيروها المنظمة؛ ويشدد على أهمية مدونة السلوك وعلى التزام ملاحظي المنظمة بأحكامها.

3- يدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في بعثات ملاحظة الانتخابات التي تسيروها المنظمة، ويشجعها على المساهمة بصورة طوعية في تمويلها.

4- يطلب من الأمين العام رفع تقرير إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية حول التقدم المحرز في هذا الشأن ونشاطات وحدة مراقبة الانتخابات بمنظمة التعاون الإسلامي.

قرار رقم 41/45-س
بشأن
مكافحة الإرهاب والتطرف

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

وإذ يستذكر القرارات السابقة لمجلس وزراء الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف، ومنها قرار المجلس رقم 41/42-س؛

وإذ يشير إلى مدونة قواعد السلوك حول مكافحة الإرهاب الدولي التي أقرتها منظمة التعاون الإسلامي عام 1994 واتفاقية المنظمة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الدورة السادسة والعشرون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في المنظمة (دورة السلام والشراكة من أجل التنمية) المنعقدة في واغادوغو- بوركينا فاسو، من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999)؛

وإذ يشير إلى برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ويجدد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ويرفض كل مبرر أو عذر للإرهاب؛

وإذ يستند إلى البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الطارئ مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري المنعقد في جدة يوم 15 فبراير 2015؛

وإذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الهادفة إلى صون السلم والأمن واتخاذ تدابير جماعية فعالة تحقيقاً لتلك الغاية

وإذ يؤكد مجدداً موقفه القوي بالتصدي لأية محاولات للخلط بين الكفاح العادل والمشروع من أجل حق تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الأجنبي والإرهاب؛

وإذ يسترشد بالأهداف والمبادئ الأممية حول منع الإرهاب ومكافحته وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخاصةً القرارات رقم 2170، و2178، و2199 وإطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بما فيه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات بموجب القانون الدولي؛

وإذ يساوره القلق إزاء الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية على استقرار الدول الأعضاء وأمنها وسلامة أراضيها؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان خلال التصدي للإرهاب والتأثيرات الواسعة النطاق للهجمات التي تشنها الطائرات بدون طيار المسلحة على الأفراد وما لذلك من تأثيرات نفسية على رفاه الأطفال والأسر والمجتمعات، بما فيها توقف الأطفال عن الذهاب للمدارس والإضرار بالممارسات الدينية والثقافية والتلكؤ في مساعدة ضحايا تلك الهجمات للطائرات بدون طيار خشية إصابتهم في الضربات التالية؛

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة معالجة مشكلة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، ويستذكر في هذا الصدد قرار الجمعية العامة رقم: 243/53 والمتضمن إعلاناً وخطة عمل لتعزيز ثقافة السلم والقرار رقم: A/RES/72/241 والذي تم اعتماده بتوافق الآراء؛.

1- يجدد الموقف المبدئي للدول الأعضاء ضد الإرهاب بجميع أشكاله وصوره أيما كان مقترفه وحيثما وقع، ويؤكد من جديد على رفضه القاطع لجميع محاولات ربط الإرهاب بأي بلد أو جنس أو دين أو ثقافة أو جنسية.

2- يؤكد على ضرورة أن تضطلع منظمة التعاون الإسلامي بدور فاعل في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بمختلف جوانبه، في إطار من التعاون البناء مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في هذا الصدد، بما يخدم مصالح دول المنظمة وشعوبها في دحر الإرهاب والتصدي لمخاطره.

3- يدين الجرائم الإرهابية النكراء التي يتم ارتكابها ضد عدد من الدول الأعضاء وخاصةً تلك الجرائم التي شهدتها مؤخراً المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وأفغانستان وليبيا ونيجيريا وتونس وباكستان والعراق وإيران ومالي والصومال ولبنان والنيجر والمملكة العربية السعودية والكامرون وبوركينا فاسو والبحرين وبنغلادش والكويت واليمن وكوت ديفوار؛ ويؤكد مجدداً على تضامنه الكامل مع أسر الضحايا والمصابين ويشيد في هذا الإطار بكافة التدابير والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي للإرهاب وفقاً لميثاق المنظمة ومعاهدتها ذات الصلة وغيرها من الاتفاقات والآليات الدولية ذات الصلة وخاصة ميثاق الأمم المتحدة.

4- يدين جميع الأعمال الإرهابية المشينة التي ترتكب في جميع أنحاء العالم، ويجدد التأكيد على مبدأ المنظمة وموقفها الثابت الذي يدين الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، وأن الإرهاب لا دين له أو جنسية أو عرق، وأن مقترفي هذه الأعمال ومن يقف وراءها يسيئون للبشرية ولجميع القيم الأخلاقية والإنسانية.

5- يقر أن التصدي للإرهاب لا يمكن أن يتحقق بالوسائل الأمنية والعسكرية وحدها، ويشدد على إيلاء الاهتمام الواجب والخطط العملية لمعالجة الأبعاد المختلفة لظاهرة الإرهاب وجذوره على النحو الذي خص إليه البيان الختامي للاجتماع الطارئ الموسع للجنة التنفيذية للمنظمة المنعقد في جدة يوم 15 فبراير 2015.

6- يؤكد أنه يتعذر التصدي للإرهاب بالوسائل الأمنية والعسكرية وحدها، وأنه يجب إيلاء الاهتمام اللازم ووضع خطط عمل ملموسة لمعالجة الجوانب والأبعاد التالية لظاهرة الإرهاب:"

أ- السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر الظروف المواتية لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب، ومن ضمنها الحرمان الاقتصادي، والإقصاء، والاستلاب والفصل بين الناس وتمييزهم، والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية والقانونية والأمنية والاجتماعية والثقافية.

ب- الأثر العميق للظلم التاريخي الموروث الذي لحق بالشعوب المستعمرة أو التي تزرع تحت الاحتلال، ومعاناتها، والتدمير القسري لمؤسساتها الوطنية، وثقافتها وهويتها، وحرمانها من حقها في تقرير مصيرها.

ج- الحاجة إلى مواجهة كافة أشكال الخطاب الراديكالي المتطرف من أجل نزع الشرعية عن أعمال العنف والتضليل التي تُقترب باسم الدين، أو الإيديولوجيا أو مزاعم التفوق الثقافي.

د- ضرورة مراجعة وثائق منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فيما يتعلق بالإرهاب، بما فيها مدونة قواعد السلوك حول مكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، والقرارات العديدة التي أصدرتها مختلف أجهزة المنظمة، وذلك من أجل التصدي بفاعلية للتوجهات الجديدة للإرهاب والتطرف.

هـ- التحرك على المستوى الدولي لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يتم فيه إيجاد تعريف دولي للإرهاب بتوافق الآراء.

و- الأسباب الكامنة وراء العنف الطائفي ومحاولات تسييس الخلافات المذهبية والتركيز على الانتماء الطائفي باعتباره جوهر الهوية، وشن حملات لتحويل المسلمين من طائفة إلى أخرى.

ز- احتمال اختراق جهات خارجية للجماعات الإرهابية والمتطرفة بهدف خدمة أجنداتها السياسية الخاصة، ومخاطر المقاتلين الأجانب من غير العرب وغير المسلمين.

ح- دور الإعلام وظهور الإرهاب الإلكتروني مع استخدام المجموعات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بهدف التجنيد والتحريض على الإرهاب.

7- يشير إلى أنه، في هذا اليوم الذي يشهد فيه العالم تحولات متسارعة وتهديدات وأخطارا جديدة تهدد استقرار الدول وتنميتها، أضحى من المهم إيلاء عناية جديدة لتربية الشباب تربية روحية وتعليمهم وتنشئتهم على الأخلاق واكتساب المعرفة ولنموهم المتوازن؛ وأن التربية والتنوير عاملان أساسيان لتحقيق رفاهية الإنسانية؛ يدعو الناس إلى التحلي بفضائل الطيبة والكرم والصبر التي حض عليها ديننا الحنيف.

8- يدعو الأمين العام للمنظمة إلى بلورة مقاربة جديدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وجذوره كظاهرة عالمية والعنف والتطرف وسبل معالجتها خاصة على الأصعدة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وعلى نحو يأخذ في الاعتبار التعقيدات التي تتسم بها الظاهرة الإرهابية وخاصةً الترابط الوثيق بين التنظيمات الإرهابية من حيث تبادل السلاح، والمقاتلين، والتمويل، والخبرات الميدانية، والإطار الفكري والعائدي الذي يجمع بينها.

9- يرحب بإنشاء "الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم" كهيئة عالمية متخصصة مقرها دار الإفتاء المصرية، بغرض التنسيق بين دور الفتوى والهيئات الإفتائية في أنحاء العالم، وبهدف التصدي لظاهرتي الفوضى الإفتائية والتطرف، وكذا لترسيخ منهج الوسطية.

10- يؤكد على الحاجة إلى تفعيل معاهدة المنظمة لمكافحة الإرهاب لعام 1999 ويرحب بعقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء القانونيين الحكوميين الدوليين لمراجعة معاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي يومي 9 و10 مايو 2016 في جدة، والاجتماع الثاني الذي عقد بتاريخ 13 فبراير 2017 في جدة، والذين تدارسا المشروع الأولي لـ "البروتوكول الإضافي" لمعاهدة المنظمة لمكافحة الإرهاب الدولي بالتصدي للتوجهات والمجالات الأخرى لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء؛ ويطلب من الأمين العام عقد اجتماعات إضافية للخبراء القانونيين لاستعراض المشروع الأولي للبروتوكول الإضافي.

11- يأخذ علماً، مع التقدير، بتقرير المقرر الخاص حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والذي يشير، من جملة أمور أخرى، إلى استخدام الطائرات التي يتم التحكم فيها عن بعد، ويسجل التوصيات الواردة فيه ومن ضمنها الحاجة الملحة واللازمة لاتفاق بين الدول الأعضاء حول المسائل القانونية المتعلقة بعمليات الطائرات المسيرة؛ ويحث الدول الأعضاء على ضمان تطابق أي تدابير يتم اتخاذها أو وسيلة يتم استخدامها، مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بالتمييز والتناسب والحيطة.

12- يطلب من الأمين العام المساهمة في النقاش الدائر حول مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وكيفية مواجهة الخطاب المتطرف والطائفي من خلال عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل بالتعاون مع الدول الأعضاء ومختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي شركاءها يشارك فيها سياسيون ورجال دين وزعماء تقليديين وعلماء النفس والاجتماع وغيرهم بالإضافة إلى عقد مؤتمرات لمراجعة تطوير المناهج الدراسية في هذا الخصوص. ويرحب كذلك بنتائج الحوار الرفيع المستوى "الأديان من أجل السلم" الذي عُقد في 6 يونيو 2016 في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. كما يرحب بالبيان الذي أصدره المشاركون في المؤتمر الدولي "أديان ضد الإرهاب" الذي عُقد في 31 مايو 2016 في أستانا.

13- يطلب من الأمين العام خلق شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية والمراكز الحكومية ذات الصلة حول مكافحة الإرهاب، ويدعو إلى تفعيل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتنسيق الجهود العالمية لمواجهة هذه الآفة، ويشيد في هذا السياق بمساهمة المملكة العربية السعودية لدعم أنشطة المركز بمبلغ 100 مليون دولار والذي أنشئ بمبادرة من الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله.

- 14- يدعو الأمين العام إلى العمل مع الدول الأعضاء لاعتماد التدابير الضرورية المناسبة لمنع التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف بكافة أشكاله وخاصةً عبر وسائل الإعلام والفضاء الإلكتروني، بما في ذلك دراسة إنشاء آلية لتعميم حالات ووقائع التحريض على الدول الأعضاء من أجل التعامل معها على نحو حاسم، وتجفيف منابع الإرهاب والقضاء على جذوره والكف عن تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للكيانات أو الأشخاص المتورطين في الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب وعدم احتضانهم أو توفير ملاذ آمن لهم أو تمويلهم أو دفع فدية لهم أو مساعدتهم في شن حملات سياسية بأي شكل من الأشكال؛ ويرحب بجهود الأمين العام لإنشاء مركز المراسلات للمنظمة لتفكيك خطاب الإرهابيين ومواجهته.
- 15- يثمن الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة في تصديها للإرهاب ومكافحة العنف والتطرف وتعزيز القيم العالمية ونشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي واحترام التعددية الثقافية والدينية، وذلك من خلال إنشاء مراكز متخصصة كمركز "صواب" الذي يتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً له ويهدف لتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي في مواجهة الأفكار المتطرفة للتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى احتضان الإمارات لمركز "هداية" الذي يساهم في مكافحة التمييز والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب والتدريب والحوار والتعاون وإجراء البحوث في هذا المجال، مما سيفسح آفاقاً للتعاون البناء مع منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما مركز الحوار والتواصل التابع لها، والتفاعل مع المبادرات التي تتبناها المنظمة في مجال التصدي للإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب على مستوى تفكيك الخطاب ومواجهة الممارسات الإرهابية في الواقع المادي والفضاء الإلكتروني."
- 16- يثمن استضافة دولة الكويت لمؤتمر التحالف الدولي ضد داعش بتاريخ 13 فبراير 2018، بمشاركة 76 دولة ومنظمة وما أسفر عنه من نتائج تدعم التحرك الدولي لمواجهة آفة الإرهاب.
- 17- يثمن كذلك الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية لمكافحة كافة صور التطرف من خلال المؤسسات الدينية وعلى رأسها الأزهر الشريف ومرصد الأزهر لمكافحة التطرف، والنتائج المتحققة في هذا الصدد.
- 18- يؤكد أن مكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف بجميع مظاهره وإنتاج المخدرات والاتجار فيها بطريقة غير مشروعة والتهريب غير المشروع للأسلحة والذخيرة والمتفجرات وانتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها، سيظل من بين القضايا ذات الأولوية للتعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وتحرص الدول الأعضاء على إقامة تعاون أوثق في مكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف وإشاعة الفكر المتطرف، ولسيما في أوساط الشباب، ومحاربة التعصب العرقي والعنصري والديني وكرهية الأجانب.
- 19- يؤكد على أهمية قيام الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون إساءة استغلال عمل المنظمات غير الحكومية من قبل الأشخاص أو الكيانات الإرهابية.

- 20- يناشد الأمانة العامة للمنظمة بالتشاور مع الدول الأعضاء مد الجسور مع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بالمنظمة بعد التشاور مع الدول الاعضاء للتركيز على خطاب ديني يبرز قيم الاعتدال والوسطية والعدل والمساواة التي يدعو إليها الإسلام.
- 21- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم: 45/42-س

بشأن

جرائم داعش

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الهادفة إلى صون السلم والأمن، وتحقيقاً لتلك الغاية اتخاذ تدابير جماعية فعالة،

وإذ يؤكد من جديد مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة،

وإذ يشير إلى برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة يومي 8 و9 ديسمبر 2005م، ويجدد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويرفض كل مبرر أو عذر للإرهاب،

وإذ يسترشد بالأهداف والمبادئ الأممية بشأن مكافحة داعش، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2170 المتخذ في الجلسة 7242 بتاريخ 15 أغسطس 2014م، وقرار مجلس الأمن رقم 2178 المتخذ في الجلسة 7272 بتاريخ 24 سبتمبر 2014م، وقرار مجلس الأمن رقم 2199 المتخذ في الجلسة 7379 بتاريخ 12 فبراير 2015 الصادرين تحت الفصل السابع، وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2379 المتخذ في الجلسة 8052 بتاريخ 2018/09/21؛

وإذ يثمن استضافة دولة الكويت لمؤتمر التحالف الدولي ضد داعش بتاريخ 13 فبراير 2018، بمشاركة 76 دولة ومنظمة وما أسفر عنه من نتائج تدعم التحرك الدولي لمواجهة آفة الإرهاب؛
وإذ يدين الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي، التي تعد جرائم ضد الإنسانية، وعمليات القتل الجماعي، وسبي النساء، وممارسة العنف ضدهن وضد الأطفال والاسترقاق والاعتصاب، والزواج القسري والتشريد والاختطاف، ويدين ممارسة العنف ضد الأقليات العرقية والدينية واضطهادها وإجبارها على التحول القسري للدين والمعتقد ما تسبب بانتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان.

وإذ يساوره القلق إزاء الخطر الذي يمثله تنظيم داعش على استقرار الدول الأعضاء وأمنها وسلامة أراضيها.
وإذ يساوره القلق كذلك من أية أعمال متجاوزة للقانون أو انتقامية أو طائفية في إطار محاربة الإرهاب وداعش؛

وإذ يضع في الاعتبار الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة ودول التحالف الدولي لمحاربة داعش:

1- يندد بما تعرضت له آثار العراق من عمليات تدمير شاملة وممنهجة وتحديدا ما جرى في مدينة الموصل، وقيام تنظيم داعش الإرهابي بهدم الشواهد التاريخية التي تمثل ملكاً للإنسانية جمعاء، وبداية الحضارة

- الأولى، وتصنيف تلك الجرائم على أنها جرائم ضد الإنسانية، ومنها يدعو المجتمع الدولي إلى منع وإيقاف وإرجاع الآثار العراقية التي هربت إلى الدول الأخرى.
- 2- يشيد بالجهود التي تبذلها تركيا في المساهمة في الحرب على داعش للقضاء على الخطر الذي يشكله هذا التنظيم الإرهابي.
- 3- يدعو جميع الدول الأعضاء بشكل خاص والمجتمع الدولي عموماً إلى الاستمرار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2170 المتخذ في الجلسة 7242 بتاريخ 15 أغسطس 2014م، وقرار مجلس الأمن رقم 2170 المتخذ في الجلسة 7272 بتاريخ 24 سبتمبر 2014م، بمنع تنظيم داعش الإرهابي من تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي يوجب وجودهم النزاع، ويقدر اتخاذ الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تسلل الإرهابيين، كما يدعو إلى فرض إجراءات صارمة ضد مواقع التواصل الاجتماعي التي من خلالها يتم تجنيد وإرسال المقاتلين الأجانب، ووضع آليات للسيطرة على تلك المواقع التي يستخدمها الإرهابيون بهدف التحريض والترويع، ويدعو لمواجهة فكرية الإرهاب الذي لا يقر بالشرائع السماوية والمواثيق الدولية.
- 4- يدعم الحكومة العراقية وقواتها المسلحة في مواجهة الإرهاب وبارك جهودها في تحرير المدن العراقية من سيطرة داعش؛ ويدعو الدول الأعضاء لتقديم مساعداتها لإعادة تأهيل المدن المحررة المتضررة بعد تحريرها من داعش.
- 5- يدين جميع الجرائم الإرهابية التي يرتكبها داعش في العراق، والتي راح ضحيتها مئات العراقيين الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم أو تعرضوا للجرح.
- 6- يدين ويستنكر أيضاً الاعتداء الانتحاري الأثم الذي تعرضت له ساحة دهمزنج في كابل، عاصمة أفغانستان، والذي استشهد على إثره ثمانون شخصاً وجرح أكثر من ثلاثمائة من المواطنين الأفغان الأبرياء يوم السبت الموافق 2016/7/23.
- 7- يؤكد على أنه يلزم التعامل مع الأسباب الجذرية التي أدت إلى تكوين تنظيم داعش الإرهابي وإزالتها؛ خصوصاً مكافحة الأفكار الراديكالية المتطرفة باسم الدين.
- 8- يشدد على أهمية مراعاة القانون والابتعاد عن الأعمال الطائفية والانتقامية في إطار محاربة داعش، وضرورة تطبيق العدالة على مرتكبي تلك الأعمال.
- 9- يحث على عودة المدنيين في المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، والحيلولة دون تكرار ممارسات المليشيات الطائفية.
- 10- يدين الجرائم النكراء التي تواصلت عصابات داعش الإرهابية ارتكابها داخل الأراضي الليبية والتي تستهدف الأبرياء بغض النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم، ويستنكر قتل 21 مصرياً في عام 2015 في سرت وقتل 12 مواطناً ليبيا في سرت و15 آخرين في بنغازي في الفترة الأخيرة، هذا علاوة على ما ترتكبه هذه العصابات من جرائم موجهة ضد الأفراد العزل.
- 11- يدين، وبأشد عبارات الإدانة، الهجوم الإرهابي الوحشي والجبان المزدوج الذي نفذته جماعة داعش الإرهابية على البرلمان الإيراني يوم 7 يونيو 2017 وأسفر عن سقوط (18) شهيداً وعن إصابة 52 آخرين.

- 12- يعرب عن قلقه العميق إزاء ترحيل إرهابيي داعش من ساحة الحرب في العراق وسوريا إلى مناطق في أفغانستان، وإزاء الخطر المتنامي الذي يشكله داعش على أفغانستان وعلى بلدان المنطقة كافة.
- 13- يحث جميع الدول الأعضاء على التعاون لمواجهة الخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدين أو المرحلين من مناطق النزاع على بلدانهم الأصلية أو بلدان جنسيتهم أو البلدان الأخرى.
- 14- يعرب عن قلقه البالغ إزاء حصول داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية مثل شبكة حقاني وطالبان باكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية على الملاذات الآمنة والدعم والتمويل والتدريب من خارج أفغانستان، مما يهدد أمن أفغانستان والمنطقة بكاملها، ويطلب من الأمانة العامة، بالنظر لما تضطلع به المنظمة من مهام باعتبارها منظمة دولية، في مجال تسوية المشاكل بين الدول الأعضاء، إعداد تقرير استقصائي عن داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية وعن مصدرها والجهات التي تدعمها.
- 15- يشيد بجهود دول الجوار الرامية إلى دعم ليبيا والتعاون والتنسيق معها في مواجهة عصابات داعش داخل الأراضي الليبية واستعادة الأمن في البلاد وذلك في إطار التعاون من أجل مكافحة الإرهاب.
- 16- يشدد على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخذ ذريعة أو مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو لانتهاك سيادتها.
- 17- يدين الاعتداءات التي تقوم بها داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية على الحدود اللبنانية السورية وخصوصاً اختطافها عناصر من الجيش وقوى الأمن الداخلي اللبناني وذبح عدد من هذه العناصر.
- 18- يدين بأشد العبارات مقتل الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة على يد تنظيم داعش الإرهابي والجبان يؤكد وحشية هذا التنظيم المسؤول عن آلاف الجرائم والانتهاكات ضد جميع الأديان والأعراف والجنسيات ودون اعتبار لأبسط القيم الإسلامية، كما يدين بشدة الاعتداء الإرهابي الجبان الذي تعرض له أفراد من القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) في منطقة الركبان، كما يعبر عن أحر التعازي لعائلات الشهداء والحكومة الأردنية، وتشدد الدول الأعضاء على تضامنها الكامل مع الأردن ملكاً وحكومة وشعباً في مواجهة الإرهاب والتطرف، وتعبّر عن تقديرها للتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) في الدفاع عن قضايا أمتنا الإسلامية، كما تؤكد الدول الأعضاء على ضرورة تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإرهابية إلى العدالة وتحث المجتمع الدولي للعمل بشكل وثيق مع السلطات الأردنية المعنية بهذا الخصوص، كما تنتهز الدول الأعضاء هذه الفرصة لتشيد بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في مكافحة الإرهاب والتطرف.
- 19- يدين التفجير الإرهابي الذي وقع في 17 أكتوبر 2017 والذي استهدف شهداء الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي وقع في محيط قيادة الشرطة بولاية باكييتا وأسفر عن مقتل 41 شخصاً من بينهم سفير الإمارات العربية المتحدة لدى أفغانستان وبعض الدبلوماسيين الذين كانوا في مهمة إنسانية لمساعدة الشعب الأفغاني الشقيق.
- 20- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

بشأن

التنديد بنشاطات جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا وبلدان حوض بحيرة تشاد المجاورة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ أهداف وميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بشأن السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب؛

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 2349(2017) الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم 1 أبريل 2017 والذي يُعالج تواجد جماعة بوكو حرام في بلدان منطقة حوض بحير تشاد؛

وإذ يساوره القلق إزاء تنامي ظاهرة الإرهاب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير العاجلة التي ينبغي تنفيذها لمنع انتشار حركات التمرد والتصدي لها في الدول المتضررة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدعو مجدداً إلى عقد اجتماع للخبراء في الشؤون القانونية والإرهاب لتنقيح اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لعام 1999، وذلك بغرض إرساء آلية مناسبة من أجل التصدي للتوجهات الجديدة للإرهاب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقرب بالنجاح الذي سجلته نيجيريا وبلدان حوض بحيرة تشاد في الآونة الأخيرة في تصديها لتمرد بوكو حرام، وخاصة فيما يتعلق بضمّان الإفراج عن (21) فتاة إضافية من بين فتيات يشبوك من قبضة جماعة بوكو حرام الإرهابية؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لمنحها بمواد إغاثية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي للنازحين في الشمال الشرقي لنيجيريا، وذلك من خلال مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات المنظمة إلى القيام بخطوات مماثلة لفائدة النازحين في شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد الذين يواجهون أزمة إنسانية خانقة بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية.

وإذ يسجل أن قدرة جماعة بوكو حرام الإرهابية قد تم تقويضها بشكل كبير؛

وإذ يؤكد مجدداً دعمه لمبادرات التعاون المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تضافر جهودهما في سبيل التصدي على نحو فعال لجماعة بوكو حرام الإرهابية؛

وإذ يعرب عن تقديره لزيارة بعثة مجلس الأمن الدولي إلى بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد المتضررة من عمليات جماعة بوكو حرام الإرهابية، وذلك بغرض تقييم التحديات الأمنية والوضع الإنساني الحرج الذي يُعاني منه الناس في المنطقة؛

وإذ يعرب مجدداً عن تقديره لزيارة بعثة منظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائق إلى نيجيريا من 17 إلى 21 يوليو 2016 بغية إدراج دعم المنظمة في صلب عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي والإنساني وإنعاش المناطق المتضررة من نشاطات جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا؛

وإذ يشيد بالجهود الإقليمية التي تبذلها بلدان لجنة حوض تشاد، وهي نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون وبنين في التصدي لتمرد جماعة بوكو حرام؛

وإذ يرحب بتنفيذ البيان الختامي وإعلان ياوندي الصادرين في الجلسة الختامية للقمة الطارئة لرؤساء دول وحكومات مجلس السلم والأمن لوسط أفريقيا التي عُقدت في ياوندي يوم 16 فبراير 2015، وبسماح الاتحاد الأفريقي بنشر القوة المشتركة المتعددة الأطراف في منطقة حوض بحيرة تشاد للتصدي لجماعة بوكو حرام الإرهابية؛

وإذ يرحب كذلك بنتائج القمة الثانية للأمن الإقليمية التي عقدت يوم 14 مايو 2016 في أبوجا بنيجيريا؛ وإذ يأخذ علماً بالبيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016 والذي تم الإعراب فيه عن تضامن جميع الدول الأعضاء الكامل مع كل من نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد والتي تواجه تحديات أمنية وتمرداً شديداً من إرهابي بوكو حرام العنيفة، مع مناشدة المجتمع الدولي لتقديم كل أشكال المساعدة اللازمة للمنطقة المتضررة:

- 1- يندد بالتدمير الذي يطال الأرواح والممتلكات جراء عمليات جماعة بوكو حرام الإرهابية في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا والبلدان المجاورة.
- 2- يعرب عن قلقه إزاء تغير أساليب جماعة بوكو حرام الإرهابية وكذلك إزاء اختطاف مئات التلميذات في شبوك بنيجيريا واللأئي لا تزلن في قبضة جماعة بوكو حرام الإرهابية.
- 3- يدعو إلى وضع سرديات لدحض فكر وإيديولوجية جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى والتي تسخر الدين لتضليل الناس وحملهم على الاعتقاد بأن ما ترتكبه من أعمال العنف متوافق مع قيم الإسلام.
- 4- يطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة تقديم جميع أشكال المساعدة الإنسانية والمالية الممكنة للاجئين والنازحين، بما في ذلك في مجال بناء القدرات وللبلدان النامية من منطقة بحيرة تشاد وبنين المتضررة من أعمال العنف التي ترتكها بوكو حرام، لتكملة الدعم والمساعدة اللتين تتلقاهما من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي في هذا المضمار.
- 5- يدعو إلى التعاون الفعال بين أجهزة المنظمة ذات الصلة وبلدان حوض بحيرة تشاد المعنية لصياغة خطابات مضادة لإيديولوجية بوكو حرام، ولاسيما القضاء على الفكر المتشدد لدى عناصر بوكو حرام الذين سلموا أنفسهم.
- 6- يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجفيف منابع تمويل الجماعة الإرهابية.
- 7- يطلب كذلك من الأمين العام متابعة وضمان تنفيذ حصيلة بعثة تقصي الحقائق في نيجيريا.

- 8- يناشد الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة إلى بلدان حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنين لضمان القضاء التام على خطر الإرهاب والمساهمة في التخفيف من وطأة الوضع المزري السائد في المنطقة، ولاسيما في الشمال الشرقي لنيجيريا.
- 9- يطلب من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات إضافية حسب الاقتضاء ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/44-س

بشأن

إنشاء فريق اتصال معني بالسلم وفض النزاعات منبثق عن منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يؤكد مجدداً مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشدد على المقاصد والمصير المشترك لشعوب الأمة الإسلامية؛

وإذ يشدد على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى صون السلم والأمن واتخاذ تدابير جماعية فعلية لتحقيق هذه الغاية؛

وإذ يأخذ علماً بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة لمكافحة الإرهاب، بما فيها مختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكذا إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وما يرتبط بهما من التزامات ذات صلة في إطار القانون الدولي؛

وإذ يستذكر مدونة السلوك لمكافحة الإرهاب الدولي والتي أقرتها منظمة التعاون الإسلامي عام 1994، واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب والتي أقرها مجلس وزراء الخارجية في دورته السادسة والعشرين (دورة السلم والشراكة من أجل التنمية) التي عُقدت في واغادوغو ببوركينا فاسو من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999؛

وإذ يستذكر أيضاً ميثاق مكة حول تعزيز التضامن الإسلامي، والقرار رقم 5/4-EX بشأن تعزيز التضامن الإسلامي والصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية عام 2012؛

وإذ يستذكر كذلك إعلان جدة الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في جدة في يونيو 2014 والذي أكد مجدداً الحاجة إلى الفض السلمي للنزاعات طبقاً لمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وتعزيزاً لدور المنظمة في الوساطة والدبلوماسية الهادئة كوسيلة لمنع النزاعات وفضها؛

واستناداً إلى البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الطارئ مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي حول "مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" الذي عُقدت في جدة على المستوى الوزاري يوم 15 فبراير 2015؛

وإذ يستذكر مقترح رئيس جمهورية إندونيسيا، فخامة السيد جوكو ويدودو، لإنشاء فريق اتصال بين بلدان المنظمة لوضع إطار واستراتيجية للتواصل من أجل إيجاد أفضل الحلول للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي، وذلك خلال "التجمع غير الرسمي حول تعزيز التضامن والتعاون في العالم الإسلامي" والذي نُظِم على هامش المؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام 2015 في جاكرتا في مارس 2015؛

وإذ يأخذ في الاعتبار إعلان الكويت الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في الكويت في مايو 2015 والذي أكد من خلاله الوزراء مجدداً ضرورة ضم منظمة التعاون الإسلامي جهودها إلى الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، وأشد بنتائج جلسة إطلاق الأفكار التي عُقدت على هامش اجتماع مجلس وزراء الخارجية في الكويت حول أهمية وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف؛
وإذ يلاحظ أن الوزراء قد اعتمدوا، بموجب القرار 39/19-س بشأن الدور المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي في صون الأمن وحفظ السلم وفض النزاعات، المقترح القاضي بإنشاء وحدة مخصصة لحفظ السلم وفض النزاعات ضمن هيكل الأمانة العامة، وذلك تعزيراً لدور المنظمة في مجال الدبلوماسية الهادئة والوساطة باعتبارهما أداتين لمنع النزاعات وفضها؛

وإذ يستذكر الفقرة (110) من البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في اسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016 والتي رحبت بمبادرة جمهورية إندونيسيا لإنشاء فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالسلم وفض النزاعات طبقاً لما اقترحته الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية حول الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب، والتي عُقدت في الكويت يومي 27 و28 مايو 2015، طبقاً للمهمة التي سيحددها مجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يذكر كذلك بأن المؤتمر قد طلب إنشاء فريق الاتصال المذكور على وجه السرعة؛ ويرحب، في هذا الصدد، بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء حول صلاحيات فريق الاتصال المعني بالسلم وفض النزاعات المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي واللذين عُقدا في جدة بالمملكة العربية السعودية على التوالي يوم 17 أبريل 2017 و26 فبراير 2018.

وبعد تدارسه لجميع القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومختلف دورات مجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يلاحظ أن الوضع المعقد والحرص السائد داخل العالم الإسلامي يستلزم الحل، وذلك من خلال اعتماد أساليب عدة من جملتها تضافر جهود منظمة التعاون الإسلامي في إيجاد أفضل الحلول لمعالجة جميع التحديات والمخاطر؛

وإذ يحيط علماً كذلك بمبادرة التقارب الإسلامي التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في إسطنبول بتركيا يومي 14-15 أبريل 2016؛

وإذ يشدد على أهمية إنشاء آلية مكملة للآليات الحالية لدى المنظمة ارتباطاً بالتحديات الناجمة عن التعصب والتطرف ومكافحة الإرهاب وفض النزاعات:

1. يرحب بإنشاء فريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بالسلم وفض النزاعات في سبيل إيجاد أفضل الحلول للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في المنظمة، وهي التعصب والتطرف والطائفية والإرهاب والتحديات التي تواجه السلم، بموافقة الدول الأعضاء المعنية.
2. يطلب من الأمين العام أن يستكمل، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء، عقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المذكور من أجل استكمال التفاصيل اللازمة بما فيها النطاق والمهام والميزانية وتدابير العمل لفريق الاتصال.
3. يطلب كذلك من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/45-س

بشأن

الترحيب بما تحقّق في تونس ضمن مسار الانتقال الديمقراطي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ ينوه بالنتائج المنبثقة عن القمة الإسلامية الثالثة عشرة المنعقدة بمدينة إسطنبول يومي 14 و15 أبريل 2015، بالجمهورية التركية، ولاسيما ما تضمنه البيان الختامي لهذه القمة؛

إذ يستذكر نتائج الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (دورة الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) المنعقدة في الكويت يومي 9 و10 شعبان 1436هـ، الموافق 27 و28 مايو 2015؛

وإذ يثمن ما تضمنه "برنامج العمل العشري للمنظمة للسنوات 2016-2025 الذي تم اعتماده خلال القمة الثالثة عشرة للمنظمة، فإنه:

1 - يرحب بالخطوات التي تحققت في تونس ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، ولاسيما من خلال اعتماد دستور جديد توافقي ونجاح تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، ويؤكد دعمه لتونس في هذه المرحلة من تاريخها.

2 - يشيد بحصول تونس، ممثلة في الرباعي الراعي للحوار الوطني، على جائزة نوبل للسلام للعام 2015.

قرار رقم 45/46-س

بشأن

الاعتداءات على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستند إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963م، واللتان أكدتا على حرمة مباني وأفراد البعثات الدبلوماسية والتزام الدولة المضيفة بتوفير الحماية لها ضد أي اعتداءات؛

وإذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة بشأن الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2016/1/4م الذي أدان الاعتداء على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي في 2016/1/21م بشأن الاعتداءات على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة من مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في إسطنبول، الجمهورية التركية، من 10 إلى 15 أبريل 2016م؛

1. يدين الاعتداءات التي تعرضت لها بعثات المملكة العربية السعودية في طهران ومشهد والتي تُشكل خرقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963م، والقانون الدولي الذي يحمي حرمة البعثات الدبلوماسية ويفرض الحصانة والاحترام للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى أية دولة بوضوح ملزم للجميع.

2. يؤكد على أن هذه الاعتداءات تتنافى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى تعزيز الثقة وتشجيع العلاقات الودية والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء وحل النزاعات بالطرق السلمية وصون السلم والأمن والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3. يؤكد على البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء وغير الأعضاء ومجلس الأمن الدولي، وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية التي أدانت واستنكرت بشدة الاعتداءات على سفارة وقنصلية المملكة العربية السعودية في طهران ومشهد.

4. يرفض ويدين التصريحات الإيرانية التحريضية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق عدد من مرتكبي الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية ويعتبر ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية

للمملكة العربية السعودية مما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق المنظمة وجميع المواثيق الدولية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وخاصة تلك التي تدرج ضمن التشريعات الداخلية.

5. يعرب عن دعمه الكامل لجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره أيًا كان مصدره وأهدافه. ويؤيد، في هذا الخصوص، الإجراءات الشرعية والقانونية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات على بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في إيران.
6. يدين تدخل إيران في بلدان المنطقة ومنها (سوريا، البحرين، اليمن، الصومال)، وتزويدها للمليشيات الحوثية بالأسلحة. ويدعو حكومة إيران إلى الكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية والامتناع عن دعم وتمويل الجماعات والحركات الإرهابية ومنها حزب الله اللبناني.
7. يطالب بالعمل على نبذ الأجندة الطائفية والمذهبية لما لها من آثار مدمرة وتداعيات خطيرة على أمن واستقرار الدول الأعضاء وعلى السلم والأمن الدوليين. ويشدد على أهمية احترام علاقات حُسن الجوار بين الدول الأعضاء لما فيه خير ومصصلحة الشعوب اتساقاً مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.
8. يشيد بجهود المملكة العربية السعودية بما تقدمه من تسهيلات كبيرة لحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين للأماكن المقدسة، والتنظيم المميز الذي تدير به هذه الشعائر، منطلقاً في ذلك من مسؤولياتها وواجباتها في خدمة الحرمين الشريفين.
9. يطالب جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي باتخاذ خطوات جادة وفعالة لمنع حدوث أو تكرار مثل هذه الاعتداءات مستقبلاً على البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى إيران.
10. يطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إبلاغ هذا البيان للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم: 45/47-س

بشأن

التقارب الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يرحب بالإعلان المشترك حول التقارب الإسلامي والموقع بين رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، ورئيس الجمهورية التركية، رجب طيب إردوغان، في، 13 أبريل 2016، عشية القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول.

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات والأخطار والمشاكل العالمية ومعالجة أوجه الخلاف بين الأديان والحضارات، وكذلك التنامي غير المسبوق لخطر الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة، والفقير؛

وإذ يدرك المسؤولية الملقاة على عاتقه لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر لسكان العالم؛ وإذ يسترشد بالرغبة في تشجيع علاقات أفضل بين الدول والشعوب وضمان توافر الظروف التي يمكن للناس أن ينعموا فيها بالسلم الحقيقي الدائم، في منأى عن أي أخطار قد تهدد أمنهم؛

وإذ يجدد التأكيد على المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بحرمة الحدود الوطنية للدول، واحترام سلامة أراضي الدول الأخرى وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية النزاعات والصراعات في إطار العلاقات بين الدول بالمفاوضات السلمية، بما في ذلك من خلال الوساطة؛ وإذ يؤكد مجددا التزامه بروح التضامن الإسلامي، وإذ يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى صياغة نموذج جديد للعلاقات في العالم الإسلامي بإبداء حسن النية وإتباع نهج بناء تجاه قضايا العلاقات بين الدول وتسوية النزاعات والصراعات بالطرق السلمية:

1. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إطلاق عملية لاستعراض المشاكل المرتبطة بالعلاقات بين الدول في العالم الإسلامي، مع إبراز القيم والمصالح المشتركة.
2. يدعو الدول الأعضاء، وخاصة قادة الدول والحكومات، إلى بلورة رؤيتهم وحكمتهم وإلى الإسهام، بأي شكل من الأشكال التي قد يرونها مجدية، في تعزيز التقارب الإسلامي واغتنام الفرص التي تتيحها مؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها دورات مؤتمر القمة الإسلامي والاجتماعات التي تُعقد على هامشها، وذلك لكي تنهض بالدور المنوط بها، بكيفية مرنة، فرادي وجماعات ومجموعات".
3. يرحب بنتائج الدورة الأولى لاجتماع حكماء منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت يومي 17 و18 مايو 2016 في جدة ويؤكد إنه بإمكان هذا الجهاز أن يضطلع بدور أساسي في تحقيق التقارب الإسلامي.

إدانة قانون (العدالة ضد رعاة الإرهاب)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة وكافة الصكوك الدولية التي تؤكد على مبدأ سيادة الدول وحصانتها؛

وإذ يشير إلى البيان الصادر من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والعديد من الدول التي تدين اعتماد قانون (العدالة ضد رعاة الإرهاب) الأمريكي باعتباره يتعارض مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويمثل خرقاً للقواعد المستقرة للعلاقات بين الدول منذ مئات السنين التي لا تقر تحت أي ذريعة فرض قانون داخلي لدولة ما على دول أخرى؛

وإذ يشير إلى ما صدر عن الحكومة الأمريكية ذاتها من انتقادات ضد (قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب) حيث اعتبرته خطأً لما سيكون له من آثار سلبية على مبدأ الحصانة السيادية للدول؛

وإذ يشير إلى ما صدر عن الحكومة الأمريكية ذاتها من انتقادات ضد (قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب) حيث اعتبرته خطأً لما سيكون له من آثار سلبية على مبدأ الحصانة السيادية للدول؛

1. يؤكد التزام الدول الأعضاء وتمسكها بمبدأ سيادة وحصانة الدول وفق ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة، وهو المبدأ الذي استقر في قوانين العلاقات الدولية منذ مئات السنين.
2. يدين بشدة قانون (العدالة ضد رعاة الإرهاب) الأمريكي الذي ينتهك مبدأ سيادة وحصانة الدول بما يؤثر سلباً على أنماط العلاقات بين الدول ويسبب في انتشار الفوضى والاضطرابات في العالم.
3. يطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء هذا القانون لما فيه مصلحة الأمن والسلام العالميين.
4. يدعو مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة للسعي الحثيث نحو إلغاء هذا القانون.
5. يؤكد التزام الدول الأعضاء في المنظمة بمكافحة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، ويشدد على أهمية التعاون الدولي بمكافحة الإرهاب وفق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
6. يطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إبلاغ هذا القرار للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/49-س

بشأن

التضامن مع ضحايا مذبحه خوجالي لعام 1992

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات المتعلقة بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان الصادرة عن

الدورات العادية والاستثنائية لمؤتمر القمة ومجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر قرارات مجلس الأمن الدولي 822 (1993) و853 (1993) و874 (1993) و884 (1993) التي

تندد بالاستيلاء على أراضي جمهورية أذربيجان؛ وإذ يؤكد مجدداً دعم سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة

أراضيها وحرمة الحدود الدولية، وعدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي، ويطالب بالانسحاب

الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة لجمهورية أرمينيا من الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان؛

وإذ يستذكر أيضاً إدانة مجلس الأمن الدولي في قراراته المشار إليها أعلاه لهجمات على المدنيين وقصف

أراضي جمهورية أذربيجان، وهو ما تسبب في معاناة إنسانية وفي نزوح أعداد كبيرة من المدنيين في جمهورية

أذربيجان؛

وإذ يستذكر كذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 114/48 المؤرخ 20 ديسمبر 1993 والمعنون

"تقديم المساعدة الدولية الطارئة إلى اللاجئين في أذربيجان"، و285/60 المؤرخ 7 سبتمبر 2006 و243/62 المؤرخ

14 مارس 2008 والمعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان"؛

وإذ يشدد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت من جديد وبصفة خاصة، في قرارها 243/62،

استمرار احترام ودعم سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً؛

وإذ يعرب مجدداً عن دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت والمتواصل لسلامة جمهورية أذربيجان

واستقلالها السياسي وسيادتها، ولتسوية النزاع في إطار سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وحدودها المعترف بها

دولياً؛

وإذ يستذكر مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب

البرية وأعرافها، المؤرخة 18 أكتوبر 1907، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة 12

أغسطس 1949؛

وإذ يستذكر أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال

التمييز العنصري لعام 1965، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة لعام 1979، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989؛

وإذ يستذكر كذلك أهمية مبادئ وأحكام اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح لعام 1954 وبروتوكولها لعامي 1954 و 1999؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان والاحتلال غير المشروع لأراضيها، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى؛

وإذ يعرب أيضاً عن بالغ القلق إزاء السياسات والممارسات الاستفزازية غير المشروعة التي تتبعها جمهورية أرمينيا في الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان، بما في ذلك التدابير الأحادية المتخذة بهدف تغيير الطابع المادي والديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك الهيكل المؤسسي لتلك الأراضي؛

وإذ يدين أعمال التنديس والحرمان من حرية الوصول إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تمجيد الإرهابيين ومجرمي الحرب في أرمينيا، بما في ذلك عن طريق إقامة نصب تذكارية لمجرمي الحرب، فضلاً عن تعيين هؤلاء الأشخاص في مناصب حكومية رفيعة؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق أيضاً إزاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جمهورية أرمينيا أثناء النزاع، بما في ذلك الهجمات العشوائية، وقتل المدنيين، والتطهير العرقي، وأخذ الرهائن واحتجازهم، وإساءة معاملة أسرى الحرب والرهائن، وتدمير المناطق المأهولة والممتلكات العامة والخاصة، مما وفر أرضية خصبة لمزيد من الانتهاكات؛

وإذ يشدد على ضرورة ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان من خلال آليات العدالة الجنائية المناسبة، فضلاً عن كفالة وتوفير سبل انتصاف فعالة وتعويض ضحايا هذه الانتهاكات؛ وإذ يؤكد أهمية اتباع خطوات عملية في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

وإذ يعرب عن ثقته بأن إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة خلال عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان سيسهم في كفالة العدالة وردع المزيد من الانتهاكات وحماية المدنيين وتعزيز السلام؛

وإذ يرحب بالقرارات والمقررات التي اعتمدها عدد من الدول والمنظمات الدولية، والتي تدين استمرار الاحتلال العسكري غير المشروع لأراضي جمهورية أذربيجان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم بموجب القانون الدولي والتي ترتكبها القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛

وإذ يشدد على ضرورة زيادة الضغط على أرمينيا بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية لحمل المعتدي على الامتثال لمطالب وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية؛

- وإذ يرحب في هذا الصدد بإنشاء فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بعدوان جم2هورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان؛
- وإذ قرر تفعيل الأحكام ذات الصلة للدورات العادية والاستثنائية السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وأبرزها المادة 117 من بيان القاهرة:
1. يدين بقوة الفظائع الجماعية التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا ضد المدنيين وأفراد الجيش الأذربيجانيين في مدينة خوجالي بجمهورية أذربيجان في فبراير 1992 وغيرها من الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان أثناء النزاع، بما في ذلك الهجوم العشوائي، والقتل الجماعي للمدنيين، وإساءة معاملة أسرى الحرب والرهائن، وذلك باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.
 2. يدعو الدول الأعضاء إلى بذل الجهود الواجبة للاعتراف بالجرائم المرتكبة في مدينة خوجالي وغيرها من الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان أثناء النزاع باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية على الصعيدين الوطني والدولي.
 3. يشيد بحملة التوعية المدنية الدولية "العدالة لخوجالي"، التي نُفذت في إطار "برنامج اليوم التذكاري لمنظمة التعاون الإسلامي"، والتي تهدف إلى نشر الحقائق التاريخية بشأن مذبحه الأذربيجانيين التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا في مدينة خوجالي في فبراير 1992.
 4. يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الحملة والمشاركة بنشاط في فعاليتها.
 5. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/50-س

بشأن

التضامن مع مملكة البحرين في مواجهة الإرهاب

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

1. يشيد بجهود مملكة البحرين في الحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وأكد المجلس دعمه لكافة الإجراءات التي تقوم بها مملكة البحرين تكريماً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون حفاظاً على مكتسباتها الوطنية.
2. أعرب المجلس عن ترحيبه بجهود الدول في محاربتها للإرهاب والمتضمنة وضع الإرهابيين على قائمة الإرهاب الدولي، معتبراً أن هذا الموقف يعكس الإصرار على التصدي لكل أشكال الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويمثل دعماً ملموساً لجهود مملكة البحرين في تعزيز الأمن والسلم فيها.
3. أعرب المجلس عن استنكاره لما ورد في بيانات بعض الدول الأوروبية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته الـ 34 بجنيف حول حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مؤكداً رفضه وبشكل قاطع للمزاعم والادعاءات المتضمنة في تلك البيانات والتي تتجاهل الجهود التي تبذلها مملكة البحرين لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأعرب المجلس عن تطلعه إلى مراجعة تلك الدول لمواقفها وإلى استقاء المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان من المصادر الموثوقة، وأكد المجلس على أن مثل هذه المواقف المرفوضة لا تساعد على تنمية وتعزيز العلاقات المشتركة بين الدول.

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439 هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

وإذ يستذكر المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء وسلامتها؛

وإذ يأخذ في اعتباره المصير المشترك للأمة الإسلامية في مجالات السلم والأمن والتنمية:

1. يدعو الدول الأعضاء ومنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المتفرعة إلى تقديم مساعدة عاجلة وملموسة لتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2359 المؤرخ 21 يونيو 2017.
2. يشجع الدول الأعضاء في المنظمة دعم بلدان منطقة الساحل، ولاسيما المجموعة الخماسية للساحل، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن.
3. يرحب باعتماد قرار مجلس الأمن 2295 (2016) بتاريخ 29 يونيو 2016 الذي أعطى مينوسما ولاية قوية تمكّنها من التصدي للتهديدات الإرهابية ودعم بلدان المجموعة الخماسية للساحل في إطار تفعيل القوة المشتركة للمجموعة.
4. يعرب عن أصدق عبارات الشكر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية والشركاء الآخرين على مساهماتهم المقدره لفائدة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.
5. يشيد بما قدمته المملكة العربية السعودية من تبرع بمبلغ 100 مليون يورو للقوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي والذي أعلن عنه في مؤتمر باريس للمانحين بتاريخ 2017/12/13.
6. يشيد في هذا الإطار ويثني بالمساعدة التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمبلغ ثلاثين مليون (30 مليون) يورو لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.
7. يطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعمل على نحو وثيق مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تحديد طرق إضافية لتقديم دعم مالي ولوجستي مستدام وبطريقة قابلة للاستمرار للقوة المذكورة.

8. يرحب بعقد المؤتمر الدولي للتخطيط المقرر بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2359 من أجل كفالة التنسيق في الجهود التي تبذلها الأطراف المانحة في تقديم المساعدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.
9. يدعو "مركز التنسيق التابع للتحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب" في الرياض إلى تقديم كافة أشكال المساعدة التقنية واللوجستية الضرورية للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تيسير عملية تفعيلها وإدارتها على نحو فعال.
10. يطلب من البنك الإسلامي للتنمية تقديم دعم كبير لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية والشاملة، والتي تستهدف على نحو خاص بناء قدرات الشباب على التكيف وتمكين المرأة في نطاق المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.
11. يشجع على إبرام اتفاق شراكة استراتيجية بين منظمة التعاون الإسلامي والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من جهة، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومركز التنسيق التابع للتحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب في الرياض، من جهة أخرى، في المجالين الأمني والعسكري، وأيضاً فيما يتعلق بـ"الجانب الأيديولوجي" الرامي إلى وضع آليات للتصدي لقدرات الجماعات الإرهابية في مجال التجنيد.
12. يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المتفرعة إلى تقديم دعم قوي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية في منطقة الساحل.
13. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار: 45/52- س

بشأن

إعادة تأهيل المدن العراقية ما بعد داعش

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يثمن انتصارات القوات المسلحة العراقية بكافة تشكيلاتها المقاتلة في محاربة كيان داعش الإرهابي وتحجير المدن العراقية؛

وإذ يبارك لحكومة جمهورية العراق تحجير الأراضي العراقية كافة من احتلال داعش وإعادة النازحين إلى مناطقهم والحفاظ على السلم والأمن في المدن المحررة والشروع بتأهيلها؛

وإذ يشيد بجهود دولة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، في استضافة مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عقد في العاصمة الكويت للفترة من 12 إلى 14 فبراير 2018، ويثمن كذلك جهود جميع الدول والمنظمات التي تعهدت بتقديم الأموال والدعم والمساعدة لجمهورية العراق، خصوصاً الجمهورية التركية ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر؛

وإذ يرحب بمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل النهيان، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات العربية المتحدة، ولي عهد أبو ظبي لإعادة إعمار المنارة الحدباء الأثرية ومسجد النوري في مدينة الموصل في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين؛

1. يبارك لحكومة جمهورية العراق إنجازها المتحقق في مدينة الموصل، ويثمن انتصارات القوات المسلحة العراقية بكافة تشكيلاتها المقاتلة في محاربة كيان داعش الإرهابي وأخرها تحريرها لمدينة الموصل وقضائها النهائي على الدواعش الإرهابيين فيها.

2. يدعو إلى عقد مؤتمر دولي برعاية المنظمة بالتنسيق مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين والإقليميين، بمن فيهم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، من أجل المساهمة في إعادة تأهيل المدن العراقية المحررة، ودعم الجهد الإنساني في إعادة النازحين إلى مدنهم والتأهيل المجتمعي في المدن المحررة.

3. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم: 45/53- س

بشأن

بشأن تعزيز قدرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بشأن السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يدرك المواد ذات الصلة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة التي تحدد الوساطة باعتبارها مسلكاً للتسوية السلمية للنزاعات؛

وإذ يؤكد مجدداً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام: A/65/283 و A/66/291 و A/68/303 و A/70/304 بشأن تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ودرء النزاعات وفضها، والنداء الذي ورد في هذه القرارات إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجال الوساطة؛

وإذ يأخذ علماً بتوجهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء النزاعات الحالية داخل المنطقة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي وخارجها؛

وإذ يلاحظ أن القضايا المعقدة والملحة داخل العالم الإسلامي بحاجة إلى حل باعتماد وسائل عدة من جملتها تضافر جهود منظمة التعاون الإسلامي لإيجاد أفضل الحلول من أجل معالجة كل التحديات والمخاطر؛

وإذ يبرز خبرات وقصص النجاح العديدة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة مع الإقرار في الوقت ذاته بضرورة تعزيز الإطار المؤسسي لنشاطات الوساطة في إطار المنظمة؛

وإذ يقر بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في درء النزاعات وفضها، كما شدد على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلم والأمن؛

وإذ يرحب بمبادرة التقارب الإسلامي التي أقرتها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 15 و16 أبريل 2016؛

وإذ يسجل القرار رقم 44/44 - س بشأن إنشاء فريق اتصال لمنظمة التعاون الإسلامي معني بالسلم وفض النزاعات؛

وإذ يؤكد مجددا برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى 2025 والذي يتضمن فصلا حول "تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في التسوية السلمية للنزاعات ودرء النزاعات من خلال الدبلوماسية وتعزيز الحوار والوساطة" باعتباره هدفا من أهدافها؛

وإذ يشيد بالمؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة الذي نظّمته حكومة الجمهورية التركية بالتعاون بالأمانة العامة للمنظمة في إسطنبول يوم 21 نوفمبر 2017 تحت شعار "زيادة عملية الوساطة: دور منظمة التعاون الإسلامي";

1. يُقرر تعزيز جهود التوعية والتعريف في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بفوائد الوساطة باعتبارها أداة فعالة من حيث التكلفة في درء النزاعات وفضها بالطرق السلمية.
2. يدعو منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء كافة إلى النهوض بدور أكثر فعالية في جهود الوساطة والمساعدة على تعزيز التوعية والقدرات.
3. يأخذ علما بالتقرير الموجز الصادر عن المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة.
4. يُشدد على ضرورة بناء المزيد من القدرات لأنشطة دعم الوساطة بما في ذلك من خلال تعزيز السلم والأمن ووحدة فض النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة والتي سيتم تسخيرها كمركز اتصال وفقا لما دعت إليه قرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
5. يؤكد أهمية تعزيز الشراكات بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال الوساطة.
6. يُقرر إنشاء "فريق اتصال لأصدقاء الوساطة" ، وذلك ليشكل منبرا لتبادل وجهات النظر وللتداول حول تعزيز دور المنظمة في مجال الوساطة.
7. يطلب من الأمين العام تشكيل شبكة من الوسطاء والمبعوثين الخاصين والخبراء لمنظمة التعاون الإسلامي تسميهم الدول الأعضاء.

8. يطلب من الأمانة العامة توفير فرص للتدريب في مجالي فض النزاعات والوساطة ووحدة السلم والأمن وفض النزاعات.
9. يُشجع التعاون وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لاعتماد أساليب عدة من بينها مواصلة الدول الأعضاء في المنظمة تنظيم مؤتمرات سنوية حول الوساطة.
10. يطلب من الأمانة العامة إعداد مدونة سلوك للوسطاء والمبعوثين الخاصين، بما في ذلك اعتماد مناهج للوساطة تراعي الحساسيات الثقافية.
11. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير في شأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار: 45/54- س

بشأن

تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي لمنع التدفقات غير المشروعة للأموال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439 هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير إلى جميع قرارات المنظمة السابقة ومقرراتها وبياناتها وإعلاناتها بشأن تعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، ولا سيما النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بالتزام الدول الأعضاء وفقا لاتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة الفساد، اللتين توفران إطارا عالميا أساسيا للمعايير الدولية للدول الأطراف لمنع غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها؛

وإذ يعرب عن قلقه لكون غسل الأموال المتأتية من الأنشطة المالية غير المشروعة وغيرها من الجرائم الخطيرة لا يزال يمثل مشكلة عالمية تهدد أمن واستقرار المؤسسات المالية والنظام المالي، وتضعف الحكم الرشيد وتقوض الأمن القومي والاقتصاد وسيادة القانون في العالم النامي؛

وإذ يعرب كذلك عن قلقه العميق من أن التحرك غير المشروع للأموال أو رأس المال من بلد إلى آخر من خلال (1) اتحاد تجار المخدرات باستخدام تقنيات غسل الأموال القائمة على التجارة لخلطها بالأموال القانونية، و(2) المستوردين الذين يتلاعبون بالفواتير التجارية للتهرب من الرسوم الجمركية، و(3) استخدام شركة وهمية مجهولة المصدر لتحويل أموال قدرة إلى حساب مصرفي في بلد آخر، و(4) المتاجر بالبشر الذي يحمل حقيبة تحتوي نقدا عبر الحدود لإياداعها في مصرف أجنبي، و(5) إرسال الإرهابيين للأموال من بلد إلى آخر لتمويل الأعمال الإرهابية، ومواصلة تقويض الحكومات والمجتمعات؛

وإذ يكرر دعوته للدول الأعضاء إلى مكافحة غسل الأموال المتأتية من الأعمال الفاسدة والاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم الخطيرة، ومواصلة تعزيز التعاون الدولي والجهود المتضافرة داخل المنظمة وفقا لميثاقها، وكذلك البروتوكولات الدولية ذات الصلة؛

وإذ يشير أيضا إلى الحاجة إلى إنشاء آلية للتعاون الدولي لتيسير التبادل المضمون والسريع للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وعائدات الأعمال

- الفاصلة والاتجار بالمخدرات وغسلها بغية تجميد الأصول على وجه السرعة وتيسير مواصلة التحقيق في الجرائم وفقاً للتشريعات المحلية وأفضل الممارسات الدولية؛
1. يدعو الدول الأعضاء، وفقاً للتشريعات الوطنية لكل منها، إلى وضع منهجيات لجمع المعلومات عن المعاملات المالية المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة والكشف عن أنماط غسل الأموال داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية اتخاذ التدابير المناسبة.
 2. يدعو الدول الأعضاء إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات لتعزيز منع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها.
 3. يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي بتنفيذ الأحكام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة فضلاً عن تعزيز وكالات مكافحة غسل الأموال والوكالات ذات الصلة.
 4. يشجع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال، على النظر في القيام بذلك واتخاذ الخطوات اللازمة لإدراجها ضمن تشريعاتها المحلية.
 5. يطلب كذلك إلى الدول الأعضاء أن تنظر في وضع تدابير لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز النظام المالي والأعمال والمهنة غير المالية ومقدمي خدمات تحويل القيمة والأموال، بغية تعزيز تحديد المعاملات المالية غير المشروعة.
 6. يدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء للكشف عن التهرب الضريبي عبر الحدود وردعه، فضلاً عن تحسين شفافية أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات.
 7. يطلب إلى الأمين العام أن تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في عام 2019.

قرار رقم 45/55-أس

بشأن

مكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الرق الحديث والاتجار الجنسي بالنساء والأطفال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439 هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يسترشد بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر جميع قرارات المنظمة السابقة ومقرراتها وبياناتها وإعلاناتها ضد الاتجار بالبشر، ولا سيما إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان، والنظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، وإذ يعيد التأكيد بوجه خاص على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية، وإذ يستذكر اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير؛

وإذ يشير إلى أن الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية تعرض الضحايا لدورات من الاستغلال لأغراض الجنس أو العمل، غالباً ما تسمى "الرق الحديث"، تنتهك حقوق الإنسان، وتعرض صحة المجتمع للخطر؛

وإذ يشير كذلك إلى أن الآلاف من الأطفال كل عام، ومعظمهم من الفتيات في سن المراهقة المبكرة، لا يزالون معرضين لخطر الاتجار بهم، ويتعرضون للإيذاء البدني واللفظي، والاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، والاتجار بالأعضاء البشرية. وفي معظم الحالات، يواجهون العزلة الاجتماعية، ويفتقرون إلى الرعاية الجيدة، ويعانون من مشاكل صحية خطيرة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب ويحتاجون إلى مساعدة للتغلب على الوصم والضغط النفسي اللاحق للصدمة، وفي بعض الحالات، يواجهون تهديدات بالمقاضاة الجنائية؛

وإذ يقر بأن الاتجار بالأشخاص ينتهك حقوق الإنسان ويعرقل التمتع بها، ولا يزال يشكل تحدياً خطيراً للبشرية ويتطلب إجراء تقييم دولي متضافر واستجابة وتعاون حقيقي متعدد الأطراف فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل القضاء عليه؛

وإذ يضع في اعتباره أن على جميع الدول التزاما ببذل العناية الواجبة لمنع الاتجار بالأشخاص والتحقيق مع الجناة ومعاقبتهم وإنقاذ الضحايا وتوفير الحماية لهم، وأن عدم القيام بذلك ينتهك ويضعف أو يبطل التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للضحايا؛

وإذ يقر أيضا بالحاجة إلى معالجة آثار الاتجار بالبشر داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما التحديات التي تواجه مكافحة الاتجار بالأشخاص بسبب الافتقار إلى استراتيجيات وطنية كافية ونقص الموارد الكافية:

1. يحث الحكومات في الدول الأعضاء المتضررة على اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لعوامل الدفع والجذب، بما في ذلك العوامل المحلية التي تشجع الاتجار بالأشخاص في العمل القسري أو الرق الحديث أو البغاء أو الاسترقاق أو إزالة الأعضاء، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مواتية، وتحسين فرص العمل، وتحسين الاقتصاد، والمرافق الحديثة، والحصول على الصحة والتعليم، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية في المعاملات الاقتصادية.
2. يدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وجميع مؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الاجتماعية للاتجار بالبشر من خلال التعاون مع المؤسسات الوطنية للدول الأعضاء والشركاء الدوليين فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من خطر الاتجار بالبشر.
3. يدعو الأمانة العامة للمنظمة إلى إعداد برنامج عمل شامل وقابل للتنفيذ بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية لمعالجة "عوامل الدفع والجذب التي تغذي هذه الآفة، وذلك بإنشاء آلية أو جهتز لمعالجة التحديات المرتبطة بالانجار بالبشر في أفريقيا جنوب الصحراء.
4. يدعو حكومات الدول الأعضاء التي تنتشر فيها هذه الممارسات إلى اتخاذ تدابير جادة لمعاقبة العصابات الإجرامية ومقترفي هذه الجرائم بغية القضاء على هذا الخطر.
5. يشدد على ضرورة تشجيع المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي على وضع برامج توفر خيارات سبل العيش وتشمل التعليم الأساسي، وبرنامج محو الأمية، واكتساب المهارات، وبرنامج التدريب الحرفي، وبرنامج التخفيف من وطأة الفقر من بين أمور أخرى.
6. يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في عام 2019 للنظر فيه.

قرار رقم: 45/56-س

بشأن

إنشاء بعثة للمنظمة في الخارج

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر القرارات رقم 39/39-س و40/38-س و42/40-س و43/40-س الصادرة على التوالي عن الدورات التاسعة والثلاثين والأربعين والثانية والأربعين والثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والتي انعقدت تباعاً في جيبوتي وكوناكري والكويت وطشقند؛

وإذ يشدد على ضرورة تعزيز منظمة التعاون الإسلامي من أجل الرفع من قدراتها لتحقيق الأهداف التي رسمها ميثاقها وبرنامج عملها حتى عام 2025؛

وإذ يؤكد أن أي بعثة خارجية، بما فيها تلك التي تم إنشاؤها فعلياً، ينبغي أن تركز في إنجاز مهامها على المجالات ذات القيمة المضافة للحفاظ على العمل بما يتوافق مع موارد الميزانية؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 39/39-س الذي تقرر بموجبه إنشاء مكتبين إقليميين اثنين لمنظمة التعاون الإسلامي على مدى السنتين القادمتين؛

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 42/40-س الذي تقرر بموجبه إنشاء مكتب للمنظمة في رام الله بدولة فلسطين عام 2015؛ وإذ يطلب من الأمين العام مواصلة مشاوراته بشأن المكتب الثاني للمنظمة؛

وإذ يلاحظ أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن مقر المكتب الثاني منذ ذلك الحين؛

وإذ يؤكد مجدداً أنه وفقاً للنظام المالي لمنظمة التعاون الإسلامي، واستناداً إلى طلب الدولة العضو المتضررة، يجوز للأمين العام إنشاء مكتب ميداني للشؤون الإنسانية لمواجهة الأزمة، شريطة توفر التبرعات اللازمة لهذا الغرض؛ وإذ يلاحظ أن نشاطات مكتب الشؤون الإنسانية للمنظمة الذي أنشئ بموجب هذا المقتضى في مقديشو، مقيدة بشكل كبير بسبب محدودية موارد الصناديق الإنسانية؛

وإذ يستذكر الفقرة (10) من القرار رقم: 43/40-س والتي دعت إلى تعزيز عمل مكتب الشؤون الإنسانية للمنظمة في مقديشو ليشمل سائر مناطق الصومال وخاصة في شرق البلاد وشمالها دعماً لوحدة هذا البلد وتماسكه الإقليمي؛

وإذ يقر بأن الدعم السياسي لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تعزيز وحدة الصومال وتماسكه الإقليمي، يستلزم وجود بعثة مكتملة في مقديشو تناط بها كذلك مهمة القيام بأعمال إنسانية وإنمائية؛

1. يقرر إنشاء المكتب الثاني من مكاتب المنظمة المنشأين بموجب القرار رقم: 39/39-س في مقديشو باعتباره بعثة مكتملة للمنظمة عام 2018.

2. يطلب من الأمين العام تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/57-س

بشأن

إدانة الأنشطة العنيفة لمجموعة الشباب الإرهابية في الصومال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يستذكر مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه، التي تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره؛

وإذ يستذكر كذلك مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن واتخاذ تدابير جماعية فعالة لتحقيق هذه الغاية؛

وإذ يستذكر أيضاً مدونة قواعد السلوك لمكافحة الإرهاب الدولي التي اعتمدها منظمة التعاون الإسلامي في عام 1994، واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في الفترة من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999 في واغادوغو ببوركينا فاسو؛
وإذ يشير إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر المعقود يومي 14 و15 أبريل 2016 في إسطنبول؛

وإذ يسترشد بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة بشأن منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك مختلف قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات 2170 و2178 و2199، بالإضافة إلى إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب و الالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي؛

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة معالجة مشكلة التطرف العنيف ويشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة رقم 243/53 الذي يتضمن إعلاناً وخطة عمل لتعزيز ثقافة السلام، والذي اعتمد بتوافق الآراء؛

وإذ يساوره القلق البالغ إزاء استمرار التهديد الذي تشكله جماعة الشباب الإرهابية على استقرار الصومال وبلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية؛

وإذ يترحم على أرواح جميع الضحايا الصوماليين الأبرياء، من مدنيين وعسكريين ومسؤولين حكوميين، فضلاً عن أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذين ضحوا بحياتهم في مكافحة الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حركة الشباب؛

1. يدين استمرار الأعمال الإرهابية الشنيعة التي يرتكبها مقاتلو الشباب في جميع أنحاء الصومال وبعض البلدان المجاورة.

2. ينأى بالإسلام، باعتباره ديناً حنيفاً يحث على السلام، عن الأنشطة الإجرامية لحركة الشباب التي تتعارض مع جميع القيم الإنسانية والأخلاقية المعروفة.

3. يدين بشدة أسوأ هجوم إرهابي على الإطلاق في الصومال، وهو الذي وقع يوم 14 أكتوبر 2017 في مقديشو وأسفر عن مقتل أكثر من ستمائة شخص من الصوماليين الأبرياء جراء هجمات بالشاحنات الكبيرة.
4. يؤكد دعمه وتضامنه الكاملين مع حكومة الرئيس محمد عبد الله محمد وشعب الصومال في كفاحهما ضد الإرهاب وجهودهما لعزل مرتكبيه الذين يواصلون الكفاح ضد استعادة السلام الدائم والمصالحة وإعادة البناء في بلدهم.
5. يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي دعمت الصومال في كفاحه ضد التمرد، ويدعو جميع الأطراف الأخرى والمجتمع الدولي إلى زيادة مساعدتهم للصومال من أجل القضاء على خطر الإرهاب الذي تمثله حركة الشباب واستئصاله.
6. يكلف الأمين العام بحشد وتنسيق الدعم الملموس للصومال في حربها على تنظيم الشباب الإرهابي.
7. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 45/58 - س

بشأن

القمة العربية التاسعة والعشرين في الظهران (قمة القدس)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يجدد الإشادة بالتعاون والتنسيق المستمر بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية حول كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

وإذ يأخذ علماً بنتائج الدورة العادية التاسعة والعشرين للقمة العربية (قمة الظهران)، التي عُقدت بالمملكة العربية السعودية يوم 15 أبريل 2018؛

وإذ يرحب بالقرارات الصادرة عن القمة وبيانها الختامي، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والقدس الشريف:

1. يشيد باستضافة المملكة العربية السعودية للقمة العربية التاسعة والعشرين وحسن التنظيم والإعداد ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لأعمالها، الأمر الذي ساهم في نجاحها.
2. يرحب بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن تبرع المملكة بمبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية، وتبرع المملكة بمبلغ 50 مليون دولار لدعم الاحتياجات العاجلة لووكالة الأونروا.
3. يشيد بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود تسمية القمة العربية التاسعة والعشرين التي عُقدت في الظهران بقمة القدس.

قرار رقم 45/59-س

بشأن

إنشاء لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حق الروهينجيا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛ إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر القرار 45/4-م.م بشأن وضع الأقلية المسلمة في ميانمار، والمداولات التي جرت خلال الجلسة الخاصة لشحد الأفكار للدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية حول التحديات الإنسانية التي تواجه البلدان الإسلامية، بما فيها تلك الخاصة بأبناء الروهينجيا؛

وإذ يقرب بالمعاناة المستمرة لأبناء الروهينجيا الذي يشكلون الأقلية الأكثر تعرضا للاضطهاد في العالم، والتي تتعرض للتطهير العرقي والتهجير من أرض أجدادهم في ولاية راخين في ميانمار؛

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء عمليات الطرد الجماعي المتكررة لأقلية الروهينجيا من ولاية راخين في ميانمار؛

وإذ يعرب عن الجزع من التدفقات المستمرة لـ 1.1 مليون شخص من الروهينجيا إلى بنغلادش خلال أربعة عقود، بمن فيهم 700.000 شخص وصلوا حديثا عقب الأعمال الوحشية التي ارتكبتها سلطات ميانمار؛

وإذ يعرب عن انشغاله من أن أبناء الروهينجيا الذين لجأوا إلى بنغلادش كانوا ضحايا للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وللجرائم الوحشية؛

وإذ يقرب بأن ضمان المساءلة والعدالة هو أهم خطوة نحو منع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية الجماعية؛

وإذ يقرب أيضا بضرورة مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضد أبناء الروهينجيا عن جرائمهم من خلال آلية مستقلة ومحيدة وغير منحازة؛

تقرر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما يلي:

1. إنشاء لجنة وزارية مخصصة مكونة من 10 أعضاء معنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجيا، وتضم في عضويتها الأمانة العامة للمنظمة وترأسها غامبيا.

2. تتولى اللجنة المخصصة ما يلي:

أ. العمل على ضمان العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لمبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ب. المساعدة في جمع المعلومات والأدلة لأغراض المساءلة.

ج. حشد وتنسيق الدعم السياسي الدولي للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجيا في ميانمار.

د. التعاون مع الهيئات الدولية، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والآليات الدولية والإقليمية الأخرى.

قرار رقم 45/60-س

بشأن
دعم ترشيح المملكة المغربية لاستضافة
نهائيات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2026

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي 19 و20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018)؛

إذ يشير إلى الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تؤكد على أهمية تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحهما المشتركة في الساحة الدولية؛

وإذ يشير كذلك إلى كل من الفقرة 1 والفقرة 5 من المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي اللتين تؤكدان على تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء وضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحهما المشتركة؛

وإذ يستذكر الطلب الوارد في مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى منظمة التعاون الإسلامي، والمعطيات الواردة في المذكرة الشارحة حول هذا الموضوع؛

وتأكيداً على العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تجمع بين الدول الإسلامية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها لما فيه خيرها وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمنها وآمالها؛
يقرر:

1- تقديم الدعم اللازم والمساندة الكاملة لترشح المملكة المغربية لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2026.
